الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية الثامنة (2019-2021) – السنة الثالثة 2021 - الدورة البرلمانية العادية (2021 – 2022) – العدد: 3

الجلستان العلنيتان العامتان

المنعقدتان يوم الأربعاء 15 صفر 1443
الموافق 22 سبتمبر 2021 (صباحاً ومساءً)

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 15 ربيع الأول 1443
الموافق 21 أكتوبر 2021

فهرس

1) محضر الجلسة العلنية الرابعة ..... **ص** 03

- **مواصلة مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.**

2) محضر الجلسة العلنية الخامسة ..... **ص** 42

1) تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية حول مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية؛

2) رد السيد الوزير الأول، وزير المالية؛

3) المصادقة على لائحة بخصوصه.

3) ملحق ..... **ص** 68

- **تدخلات كتابية.**

محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الأربعاء 15 صفر 1443
الموافق 22 سبتمبر 2021 (صباحا)

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة .

تمثيل الحكومة:

- السيد أيمن بن عبد الرحمان، الوزير الأول، وزير المالية؛
- السيد كمال بلجود، وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية؛
- السيد محمد عرقاب، وزير الطاقة والمناجم؛
- السيد يوسف بلمهدي، وزير الشؤون الدينية والأوقاف؛
- السيد عبد الحكيم بلعابد، وزير التربية الوطنية؛
- السيد ياسين مرابي، وزير التكوين والتعليم المهنيين؛
- السيد حسين شرحبيل، وزير الرقمنة والإحصائيات؛
- السيدة كوثر كريكو، وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة؛
- السيد محمد طارق بلعريبي، وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد كمال رزيق، وزير التجارة وترقية الصادرات؛
- السيد عمار بلحيمر، وزير الاتصال؛
- السيد كريم حسني، وزير الأشغال العمومية؛
- السيد ياسين حمادي، وزير السياحة والصناعة التقليدية؛
- السيد عبد الرحمان بن بوزيد، وزير الصحة؛
- السيد عبد الرحمان لحفاية، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- السيد هشام سفيان صلواتشي، وزير الصيد البحري والمنتجات الصيدية؛
- السيدة بسمة عزوار، وزيرة العلاقات مع البرلمان؛
- السيد ياسين المهدي وليد، الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة؛
- السيد يحيى بوخاري، الأمين العام للحكومة.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

مرة أخرى أرحب بالسيد الوزير الأول، وزير المالية، كما أرحب بالطاقم الحكومي ومرافقيهم، كما أرحب بالأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة المحترمين وبأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمالنا مواصلة المناقشة العامة لمخطط عمل الحكومة؛ وقبل مباشرة أشغال جلستنا، أطلب من الأخوات والإخوة الحضور الوقوف دقيقة صمت، ترحما

على روح الفقيد، السيد عبد القادر بن صالح؛ الرئيس السابق لمجلس الأمة، الذي وافته المنية صبيحة هذا اليوم.

(الوقوف دقيقة صمت وقراءة سورة الفاتحة على روح الفقيد السيد عبد القادر بن صالح)

رحمه الله وتغمده برحمته الواسعة.

أحيل الكلمة مباشرة إلى أول متدخل في جلستنا لهذا اليوم وهو السيد أحمد دزيري.

والمطلوب من الأخوات والإخوة المسجلين للتدخل الاختصار في الكلام وتطبيق مبدإ ما قل ودل، وهذا ربحا للوقت؛ تفضل السيد أحمد دزيري.

السيد أحمد دزيري: بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

أحييكم بتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد؛

بداية، أترحم على روح رئيس الدولة، رئيس مجلس الأمة الأسبق، المرحوم عبد القادر بن صالح، ونتضرع إلى الله عز وجل أن يرحمه برحمته الواسعة، إنا لله وإنا إليه راجعون.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

نبارك الثقة التي وضعها السيد رئيس الجمهورية في شخصكم الكريم والطاقم الحكومي، كما نبارك ما جاء في برنامج مخطط عمل الحكومة، في إطار الإصلاحات التي تهدف إلى تجسيد الإنعاش الاقتصادي، لعصرنة النظام المصرفي المالي وإصلاح القطاع العمومي وحوكمة المؤسسات العمومية وتحسين جاذبية مناخ الاستثمار وضمان الاستقرار القانوني والمؤسساتي وضرورة المضي قدما في دعم مسعى السيد رئيس الجمهورية.

وفي إطار المسعى العام الهادف إلى تفعيل عجلة التنمية – سيدي الوزير– أنت تطرقت إلى موضوع الحبوب؟ إنتاج الحبوب في الجزائر العاصمة وعلى مستوى الوطن، أقف عند هذه النقطة، لدينا مستثمرون في ولاية تيارت متحصلون على عقود الامتياز منذ سنة 2015 إلى يومنا هذا، لم تمنح لهم الأراضي وعددهم 25 مستثمرا، وكذلك 42 مستثمرا صغيرا.

أود أن أخصص جانبا من تدخلي هذا لولاية تيارت، نظرا لما تعانيه من عدة مشاكل، السيد وزير الأشغال العمومية:

أولا: الطريق الوطني الرابط بين ولاية تيارت وولاية غليزان، في شقه الرابط ببلدية زمورة، هو في حالة كارثية جد صعبة، مما ينجر عنه حوادث مرور خطيرة، يتطلب أخذه بعين الاعتبار.

السيد الوزير،

عندما تقصد ولاية وهران بسبب مرض، لا يمكنك متابعة السير بواسطة سيارتك، الحالة كارثية للطريق لا يمكنني وصفها، الطريق مسدود والمواطنون يرجعون اللوم علينا، إذ يقولون لنا ماذا فعلتم من أجلنا أنتم كمسؤولين منتخبين؟! لم تفعلوا أدنى شيء من أجلنا ولا حتى إيصال انشغالاتنا، سوف تفقد الثقة بين المواطن والمسؤول، وعندما يصل موعد الانتخابات، البرلماني لا يتحصل ولو على 20 صوتا، عندما يترشح ويلتحق بكم هنا بـ 40 صوتا، نحن نود على الأقل أن تسجل مطالبنا، لدينا الثقة الكاملة فيكم، السيد الوزير، التحقت بالحكومة أنت وطاقمك، فيك الخير ونتمنى لك الخير، نطلب أن تساعدوا كل الولايات وولاية تيارت بالأخص، طرقاتها لا تتعدى 200 كلم.

ثانيا: الطريق الوطني رقم 40 الذي يربط بين ولايات الهضاب العليا والولايات الأخرى، في شقه الرابط بين بوغزول وقصر الشلالة، مرورا بالمدية والجلفة على مسافة 60 كلم، ويسمى بطريق الموت، ينبغي إعادة الاعتبار لهذا الطريق؛ بمجرد خروجنا من الجزائر العاصمة ومرورا بولاية المدية وعبر الطريق السيار، نحمد الله، لكن لما نمر بالشهبونية وسيدي لعجال والله، يا سيدي الوزير، نستحي من المواطنين الذين يوقفوننا في وسط الطريق ويقولون لنا لماذا تذهبون إلى الجزائر؟ ماذا تفعلون؟! طريق كهذا لا يعبد وتحصد فيه الأرواح يوميا جراء حوادث المرور؟!

السيد الوزير،

ثالثا: الطريق الوطني رقم 120 الذي يربط بلدية زمالة الأمير عبد القادر بدائرة قصر الشلالة، على مسافة 40 كلم، الذي عرف حالة تدهور، تسبب في كثير من حوادث المرور الخطيرة، والذي يعتبر المنفذ الوحيد للبلدية – سيدي الوزير – بلدية زمالة الأمير عبد القادر، التي تبعد عن ولاية

تيارت بمسافة 160 كلم ولا نملك طريقا آخر وهذا الطريق متلف، معناه هذا الطريق هو الوحيد – سيدي الوزير – نطلب منكم التفاتة لتعبيد هذا الطريق في أقرب الآجال.

رابعا: هناك اقتراح طريق مسجل على مستوى الوزارة، يربط بلدية زمالة الأمير عبد القادر، ببلدية الناظور، على مسافة 40 كلم، الذي يساهم في تنمية المنطقة مع فك العزلة عن سكان الريف.

مع العلم أنه توجد مدرسة ابتدائية بالمنطقة، ينبغي ربطها بالطريق لأن هذه المنطقة تبعد عن البلدية بـ 40 كلم لتسهيل عملية التنقل، سيدي الوزير، لا عليه نقول بأن التلاميذ يدرسون بالقرب من المدارس (الدواوير)..

السيد الرئيس:... إرجع إلى قراءة ما هو مكتوب في تدخلك..

السيد أحمد دزيري: ... لا عليه، فيما يخص الثروة الحيوانية، بالنسبة إلى اللحوم الحمراء، نجد أن الموال يعاني من مشكل المواد العلفية، فهو يتحصل على نسبة 7٪ من هذه المواد خلال كل شهر، وعليه، نقترح على سيادتكم جمع الحصص المخصصة له في حصة واحدة وذلك لتسهيل إجراءات التنقل، ونقترح رفع النسبة إلى 15٪ لإمكانية رفع الغبن والمعاناة عن الموالين، لاسيما ونحن نعيش سنوات من الجفاف.

سيدي الوزير،

إن لم نحافظ على هذه الثروة الحيوانية سوف يأتي اليوم الذي نضحي فيه (عيد الأضحى) بالسمك ..**(تصفيق)**.. ولا نجد هذه الثروة الحيوانية، سيدي الوزير.

خامسا: يعاني فلاحو ولاية تيارت من إجراءات حفر الآبار، لاسيما وسيلة الحفر، بحيث يشترط آلة الحفر «روطاري» مع العلم أن مختلف الولايات المجاورة تتم بها عملية الحفر بواسطة آلة «الدقاقة»، يحفر بآلة «الدقاقة» وعندما تريد أنت أن تحفر تواجهك البيروقراطية.

سادسا: بخصوص الكهرباء الريفية، نسجل في هذا الجانب تأخرا بولاية تيارت في عملية تزويد الفلاحين ومناطق الظل بالكهرباء الريفية، في حين أن بعض الولايات استفادت من هذا البرنامج، وهي على وشك الانتهاء.

السؤال المطروح: لماذا هذا التأخر، سيدي الوزير؟

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

في قطاع الصحة، من منطلق «من لا يشكر الناس لا يشكر الله»، أغتنم هذه السانحة لأتقدم بخالص الشكر إلى الجيش الأبيض، في كامل التراب الوطني وبولايتنا (ولاية تيارت).

السيد الرئيس:.. إنتهى..

السيد أحمد دزيري: .. منذ أمس وأنا أنتظر.

السيد الرئيس: لا عليه، أنت تنتظر منذ أمس ووراءك مسجلون آخرون يودون التدخل.. هذا من أجل احترام الوقت، تفضل أمنحك دقيقة واحدة.

السيد أحمد دزيري: على وجه التحديد؛ إذا كانت المجهودات جبارة من قبل الطواقم الطبية وشبه الطبية والإدارة، ممثلة في السيد مدير الصحة لولاية تيارت، الذي كان في المستوى المطلوب هو وطاقمه، وفي هذا الصدد نأمل – السيد الوزير– بأن يرفع التجميد عن مستشفى قصر الشلالة، الذي تم فتحه تقريبا منذ 60 عاما، حالة المستشفى مهترئة فعندما يذهب المريض للعلاج يمرض.

السيدة وزيرة البيئة،

هناك أشغال بخصوص مركز تجميع ورمي النفايات المنزلية ببلدية الحمادية والحالة كارثية، جراء الروائح الكريهة التي تصل إلى مئات الأمتار والحشرات الضارة والخطيرة، حيث إنك لا تستطيعين تحمل الرائحة!

وعليه، من الواجب التدخل السريع للوزارة، فهذا المركز يبعد عن مقر البلدية بـ 10 أمتار، فلا يمكنك الجلوس هناك، سيدتي الوزيرة!

..**(تصفيق)**..

السيد وزير الشباب والرياضة،

بلدية زمالة الأمير عبد القادر؛ البلدية الوحيدة على مستوى الوطن التي لا تملك ملاعب جوارية، مغطاة بالعشب الاصطناعي.

ننتظر منكم الاستجابة لانشغالات هذه الشريحة الواسعة من المجتمع، قصد تمكين الشباب من تفجير طاقاتهم، والترويح عن أنفسهم، وشكرا.

السيد الرئيس: بارك الله فيك يا سي أحمد.

نود أن نحترم الوقت؛ فباحترام الوقت يكون عملنا جديا، حتى العضو الذي يقرأ كل ما هو مكتوب ويضيف تعليقات بشأنه، فإن كانت المدة 5 دقائق تصبح 10 دقائق.

الكلمة الآن للسيد محمد الطيب العسكري؛ تفضل مشكورا.

السيد محمد الطيب العسكري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيد الفاضل، معالي الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة الأفاضل، معالي الوزراء، أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

سلام الله عليكم جميعا.

أود، في البداية، أن أشير إلى أن قوة وكفاءة الحكومة، تكمن في استعدادها للعمل، من جهة، مع البرلمانيين، لتأخذ بعين الاعتبار آراءهم ومقترحاتهم البناءة، والعمل كذلك، من جهة أخرى، مع كل القوات الفاعلة في المجتمع.

ولهذا الغرض، فإنه يسعدنا إعلان السيد الوزير الأول عن رغبته في العمل مع كل النوايا الحسنة لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين.

وهذا – بلا شك – سيجعل من الممكن استعادة ثقة الشعب في مؤسسات الدولة واستئناف دوره كشريك، يساهم في ظهور الممارسات السياسية الديمقراطية السليمة.

والهدف من كل هذا هو التنفيذ الجيد لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، ولتحقيق التقدم والازدهار لبلدنا على أساس العدالة الاجتماعية.

يعتبر مخطط عمل الحكومة أداة أساسية وضرورية، لها أهمية كبرى لتحويل الالتزامات الطموحة لبلد ما إلى سياسات وبرامج ملموسة، ولهذا الغرض، يجب أن يسمح مخطط عمل الحكومة بالتوجيه الحقيقي والتحكم في الوقت لتنفيذه.

وللأسف الشديد، لقد لاحظنا بانتظام في الماضي وعبر المخططات المتتالية السابقة أن الكثير من المشاريع المخطط لها لصالح التنمية المحلية والوطنية قد شهد وما زال البعض منها يشهد الكثير من التأخر الكبير في التنفيذ، لذلك نطلب من أعضاء هذه الحكومة الحرص على تفادي إضاعة الوقت في تنفيذ هذا المخطط على مستوى كل قطاع.

ونسجل بارتياح أن السيد الوزير الأول، قد أعلن خلال عرضه، أن مخطط العمل هذا سيتجسد من خلال اعتماد خرائط طريق قطاعية، وأنه سيتم وضع آلية للمراقبة والتقييم وذلك بالمتابعة الدورية والتقييم باستمرار لتنفيذ المخطط؛ وهذا ما نتمناه.

أود أن أثير جانبا مهما للغاية لضمان الحوكمة الرشيدة والعصرنة، من خلال إدارة إلكترونية لجميع القطاعات، وإتقان قطاع المالية والميزانية للدولة، وضمان تنمية اقتصاد البلاد في ظل ظروف جيدة، ويتعلق الأمر بإبراز الإمكانيات الرقمية في الجزائر.

ستساهم التكنولوجيا الرقمية بالفعل بطريقة حاسمة في نجاح التنمية المستدامة وستجعل من الممكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي ذكرتها منظمة الأمم المتحدة واعتمدتها سنة 2015 الدول الأعضاء ومن بينها الجزائر.

يجب أن يقدم مخطط عمل الحكومة هذا حافزا حاسما لصالح استغلال أفضل للإمكانيات الرقمية في الجزائر، والذهاب إلى أبعد من ذلك لمواجهة التحديات الثلاثة التالية:

– التحدي الأول: ضمان الوصول إلى الأنترنت، بأسعار معقولة وأنترنت آمن، وترويج لأنترنت مفتوح ومتعدد الثقافات،

– التحدي الثاني: بناء اقتصاد رقمي،

– التحدي الثالث: وضع التكنولوجيا الرقمية في خدمة أهداف التنمية.

لدي بعض الانشغالات والأسئلة أطرحها على بعض القطاعات.

قطاع المالية:

وكما أكد السيد الوزير الأول بوضوح، فإن إصلاح وعصرنة النظام المصرفي والمالي يشكلان حجر الزاوية في نجاح جميع الإصلاحات الاقتصادية.

وفيما يتعلق بهذا الجانب، فقد بادرت وزارة المالية منذ عدة سنوات بإصلاحات طموحة، تتعلق بشكل أساسي بإعادة تعريف نظام المالية العمومية لتحسين استخدام

الموارد العمومية وإصلاح النظام المصرفي والمالي لدعم وخدمة الاقتصاد والأعمال.

أود أن أعرف إذا كانت هذه الإصلاحات الطموحة والتي بادرت بها الوزارة منذ عدة سنوات ستتجسد فعلا في هذا المخطط؟

وحسب الحصيلة التي نشرتها وزارة المالية في وثيقتها المنشورة عام 2020 بشأن إنجازاتها، هل القيود المختلفة التي واجهتها هذه الإصلاحات الجارية تم حلها أو سيتم حلها في مخطط عمل الحكومة؟

قطاع الصناعة:

إن إحياء قطاع الصناعة الصيدلانية الذي أتاح خفض فاتورة الاستيراد، مع تحقيق وفرة قدرها 500 مليون دولار لعام 2021، ولزيادة تخفيض فاتورة الاستيراد، سيكون من الحكمة تشجيع شركات الإنتاج الصناعي الأخرى، وهناك العديد منها في القطاعين العام والخاص، وخاصة تلك التي تحقق النمو وأذكر على سبيل المثال: تطوير واستخدام الطاقة المتجددة، الرقمنة، البحث العلمي والابتكار.

من المستحسن أيضا أن يتعاون قطاع الصناعة بشكل وثيق مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، من أجل تحقيق مشاريع إنتاج مبتكرة للسوق الوطني والدولي، مما سيدفع القطاعين معا لإنشاء وحدات بحثية داخل المؤسسات الصناعية واستقبال طلبة الدكتوراه لتحضير أطروحاتهم داخل المؤسسة وبالتعاون مع المخابر البحثية الجامعية ومراكز البحث العلمي.

قطاع التكوين والتعليم المهنيين:

إن نظام التكوين المهني يلعب دورا رئيسيا في سوق العمل، وإن مرصد التشغيل والتكوين المهني في الجزائر يمثل أداة لدعم التغييرات والتحولات في سوق العمل والتكوين المهني.

هل يشمل مخطط عمل الحكومة استعمال واستغلال هذا المرصد لتجنب تكوين ثابت، كي يكون التكوين المهني يتماشى أكثر مع التوجهات الاقتصادية الجديدة؟...(وما هي كيفية حل مشكلة تكيف التكوين مع التشغيل من خلال استغلال مثل هذا المرصد؟

قطاع الداخلية والجماعات المحلية وقطاع النقل: إن القانون الخاص بتنظيم وسلامة حركة المرور رقم 17-05 المؤرخ في 16 فيفري 2017 المعدل والمتمم للقانون رقم 01-04 المؤرخ في 19 أوت 2001، ينص على نظام رخصة السياقة بالتنقيط التي لها بعد تعليمي ووقائي وتحث السائق على امتلاك سياقة مسؤولة لكي يحتفظ بكامل النقاط؛ وللأسف الشديد لم يطبق القانون الجديد لعام 2017 لحد الآن، وأصبحت المرحلة الانتقالية طويلة جدا وما زالت السلطات الأمنية تطبق، تحت رعاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، القانون القديم 01-04 المؤرخ في 19 أوت 2001، هل سيجسد نظام رخصة السياقة بالنقاط في هذا المخطط وما هو مصيره؟

وفي الختام، إننا ندعم ونبارك مخطط عمل الحكومة، متمنيا للطاقم الحكومي كل التوفيق والنجاح والتحكم في الوقت لتنفيذه للصالح العام.

هنا تنتهي مداخلتي، أشكركم على كرم المتابعة والإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته).

السيد الرئيس: ما دامت الكلمة مكتوبة، تسلم الوثائق مرفقة بكل محتوياتها من اقتراحات وملاحظات، وسوف تؤخذ بعين الاعتبار؛ الكلمة الآن للسيد بوجمعة زفان.

السيد بوجمعة زفان: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل والمحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس،

بعد تقديم واجب التعازي والمواساة لأهالي شهداء الواجب الوطني من عسكريين ومدنيين وكل ضحايا الحوادث والكوارث التي أصابت بلادنا في الفترة السابقة، وفي نفس الوقت نشيد بالوقوف المسؤول لمؤسسة الجيش الوطني الشعبي، وكافة الأسلاك الأمنية والحماية المدنية خاصة، وبالهبة واللحمة التضامنية لجميع فئات الشعب الجزائري مع المصابين والمتضررين من تلك الحوادث، حيث يعد ذلك برهانا قاطعا على وحدة الشعب وتضامنه.

سيدي الرئيس،

ونحن نناقش مخطط عمل الحكومة الذي يحدد آليات تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي هدفه الأساسي خدمة الوطن والمواطن من خلال بناء جزائر جديدة.

سيدي الرئيس،

حتى وإن لم يتضمن مخطط عمل الحكومة كل الأرقام الإحصائية، فإنه يمكن التأكيد على الشروع في تجسيد هذا المخطط بداية من تزكية الشعب للتعديل الدستوري وتعديل قانون الانتخابات، ثم إجراء الانتخابات التشريعية وتعيين الوزير الأول وأعضاء الحكومة، والذين نتمنى لهم كل التوفيق والنجاح، كما نذكر بترقية الولايات المنتدبة إلى ولايات كاملة الصلاحية وكذا ترقية العديد من الإطارات الشابة والمؤهلة من مختلف المناطق، بما فيها مناطق الجنوب في مناصب عليا للدولة وما ترتب عن ذلك من نتائج وانعكاسات إيجابية على حياة المواطن الذي عاش ظروفا صعبة بسبب جائحة كورونا وبسبب الحرائق التي شهدتها عدة ولايات والتي راح ضحيتها الكثيرون.

سيدي الرئيس،

في هذا المقام، تجدر الإشارة إلى ما تضمنته مجلة مجلس الأمة في عددها الخاص بعنوان 541 يوما من الإنجازات والتحديات والموسوم بـ «لا صوت فوق صوت الشعب» وكذا مجلة الجيش الوطني الشعبي، من معلومات وحقائق تاريخية تدعم مسيرة التغيير نحو الأفضل وتحدد الطرق والأساليب المطلوب اعتمادها من طرف الجميع لتحقيق هذه الغاية، كما أنه وفي نفس الصدد تندرج التصريحات والتدخلات التي عبر فيها السيد رئيس مجلس الأمة، في اللقاءات التي أجرتها معه العديد من القنوات التلفزيونية، حيث كانت كلها تأكيدا على اهتمام وحرص هيئات الدولة على تجسيد الخريطة السياسية لبرنامج عمل الحكومة الذي يجسد برنامج السيد رئيس الجمهورية.

سيدي الرئيس،

واعتبارا لكل ما تم إنجازه من مكاسب ومشاريع هامة لفائدة مواطني مناطق الجنوب التي تشهد في هذه الفترة ورشات ومشاريع تنموية كبيرة، بالرغم من الصعوبة المالية التي فرضتها الظروف الحالية، فإن مواطني هذه المناطق يطمحون إلى إعطاء أهمية أكثر في هذا المخطط، بتخصيص ميزانية أكبر لمواصلة التنمية التي تسمح بتخفيف المعاناة التي يعيشونها بسبب الظروف المناخية الصعبة وبسبب مستوى أداءات التسيير للقطاعات والهيئات المختلفة، حيث يتطلب الأمر بصفة خاصة إعفاء الفئات الضعيفة من تكاليف استهلاك الكهرباء والماء أو تحديد مبلغ رمزي لذلك خاصة خلال الأشهر من (ماي إلى سبتمبر) وكذا تخفيض تكاليف النقل الجوي وزيادة الرحلات وتدعيم مؤسسات قطاع الصحة بالتجهيزات الضرورية وبالأخصائيين وتدعيم قطاع الفلاحة بما يستلزم، لتنويع وزيادة الإنتاج، من أجل مواجهة الارتفاع المفرط لأسعار البقول وقطاع التجارة لتوفير المواد واسعة الاستهلاك وترقية التصدير وقطاع الأشغال العمومية بازدواجية وإعادة تهيئة الطرق الرابطة بين بلديات ودوائر الولاية مع الولايات المجاورة، وذلك للحد والوقاية من حوادث المرور وبما يسهل عملية توسيع وتنويع الاستثمار واستغلال المرافق المنجزة وإيجاد المزيد من الفرص لتوفير مناصب الشغل لفائدة شباب وسكان هذه المناطق.

وفي الختام، نثمن كل القرارات التي اتخذها السيد رئيس الجمهورية في المجالات المختلفة، لاسيما تلك المتعلقة بإسداء التعليمات لمراجعة عقود التعامل مع شركات المناولة في مجال النشاطات الطاقوية؛ وكذا القرار التاريخي الهام الخاص بترسيم يوم 15 سبتمبر يوما وطنيا للإمام بمناسبة إحياء الذكرى السنوية لوفاة الشيخ العلامة السيد محمد بلكبير والتي أشرف عليها السيد وزير الشؤون الدينية بمعية مستشارين من رئاسة الجمهورية ووالي الولاية، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد علي بلوط، فليتفضل مشكورا.

السيد علي بلوط: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

الطاقم الوزاري المرافق له،

السادة أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السادة الحضور.

أتقدم في البداية بتهانينا الخالصة إلى الوزير الأول السيد أيمن بن عبد الرحمان، على الثقة التي خصه بها السيد

رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وتعيينه وزيرا أول، والتهنئة موصولة إلى كافة أعضاء الحكومة وأتمنى للجميع التوفيق في القيام بواجبهم الوطني.

إن مخطط عمل الحكومة محل المناقشة اليوم يأتي لرسم الطريق لمواصلة تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية وتسعى لتنفيذه الحكومة، لما فيه الصالح العام للبلاد، فهو يهدف إلى تعزيز الديمقراطية ودولة الحق والقانون وتطوير الاقتصاد الوطني عبر ترقية الاستثمار والحفاظ على استقرار وأمن البلاد.

إن من تداعيات أزمة كورونا الخانقة التأثير سلبا على الصعيد الاقتصادي الوطني وتحسبا لتدارك الهشاشة الهيكلية لنموذجنا الاقتصادي، الناتج عن التبعية الشديدة لقطاع المحروقات، فإن مخطط عمل الحكومة قد أشار إلى أن الدولة الجزائرية ستعمل على تغيير هذا النموذج، قصد تنويع الاقتصاد، متخذة جملة من المبادرات والمعتمدة على سياسة استباقية، ستساهم في التخفيف من وطأة الأزمة على الأنشطة الاقتصادية وكذا تعمل على وضع استراتيجية ترمي إلى تنمية القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي.

كما أن إصلاح المنظومة المصرفية والمالية وعصرنتها يعد حجر الزاوية لنجاح كل الإصلاحات الاقتصادية، وهذا ما ستعمل عليه الحكومة لتسخير القدرات الضرورية والصيغ الملائمة لتوطيد روابط الثقة وكذا تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات التي تؤدي لإنشاء المؤسسات، كما أن مخطط عمل الحكومة محل المناقشة اليوم يؤكد التزام الدولة بتعزيز المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي والتكفل الخاص بالفئات السكانية الهشة، وتدعيم القدرة الشرائية، موضحا أن كل نجاح اقتصادي واجتماعي مبني على رأس المال البشري الذي يوجد في صميم كل التغيرات التي يجب أن تقوم بها الجزائر لمواجهة كل التحولات المتعددة في العالم، وذلك بتحسين نوعية التعليم والبحث العلمي وتشجيع الابتكار وتنمية الكفاءات والملائمة بين التكوين والتشغيل، فيجب الشروع في التحولات الضرورية، بهدف ضمان تعليم ذي جودة عالية وتكوين النخب وأقطاب البحث المرجعية، الكفيلة بتلبية تطلعات المؤسسات، من خلال إمدادها بالموارد البشرية التي تمكنها من تبوء مكانتها في السوق العالمية.

كما يجب مضاعفة استعمال المنح الجامعية في الخارج ورفع مستوى المبادلات الجامعية وعملية التوأمة بين الجامعات وتنويع الشراكة وتشجيع السياحة العلمية وتوجيه الجامعة نحو مهن المستقبل وتعليم الذكاء الاصطناعي.

إن إدراج الاهتمام بمناطق الظل في برنامج مخطط عمل الحكومة والذي يعد من أهم الالتزامات التي تعهد بها السيد رئيس الجمهورية، دليل قاطع على أن الدولة الجزائرية ورغم كل ما تمر به من ظروف اقتصادية، بسبب الجائحة الصحية وتراجع مداخيل النفط، لا تخلف وعودها أبدا لرفع الغبن عن هذه الفئة الهشة التي تفتقد إلى أدنى شروط الحياة الكريمة، من غياب للطرق والمسالك وانعدام الكهرباء والماء الشروب والتغطية الصحية، ونتمنى مواصلة الجهود حتى تكون هناك مساواة وتكافؤ للفرص بين جميع الجزائريين.

يمثل القطاع الفلاحي ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق الأمن الغذائي والذي يعتبر مسألة حساسة واستراتيجية، إذ لا يمكن الحديث عن خطة جدية للتنمية الاقتصادية دون دفع القطاع الفلاحي وتطويره، وفق مخططات علمية تضمن الاستغلال الفعال للإمكانيات الوطنية، إن من أهم المشاكل التي تكمن في تراجع مردودية القطاع الفلاحي بالنسبة للفلاحين وملاك الأراضي الفلاحية هو ما انعكس على حجم الإنتاج بصفة عامة، فالتكاليف المرتبطة بالفلاحة شهدت منذ سنوات ارتفاعا متواصلا، إذ زادت تكلفة الأسمدة والتجهيزات الفلاحية وهذه الزيادة تجبر الفلاحين على الزيادة في أسعار البيع لتغطية تكاليف الإنتاج الإضافية التي تقلص من هامش الربح وتدفع الفلاحين إلى التفكير في مستقبل نشاطهم، كما أن محدودية الولوج إلى الأسواق الخارجية بقيت معضلة أساسية أمام نمو الإنتاج الفلاحي في الجزائر، لذا يجب العمل على تحديد القوانين المتعلقة بالقطاع الفلاحي وتطوير سياسة تخصيص الأراضي وتطور أداء البنك الفلاحي لتحسين كفاءة الائتمان الفلاحي الجزائري وكذا ترقية الاستثمار الفلاحي والصناعات الزراعية الغذائية.

وفي إطار تعزيز الأمن والدفاع الوطنيين، فإن تاريخ الجيش الوطني الشعبي يزخر بمواقف مشرفة في هذا المجال، فلم يقتصر دوره على معركة الدفاع أو البناء فحسب، بل

تعداها إلى المشاركة في المجهود الوطني، الرامي إلى الوقاية من الكوارث واحتواء آثارها بعد حدوثها وحماية الأرواح والممتلكات، فقد ساهم الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير في الدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلد وحرمتها الترابية وحماية مجالها البحري والبري والجوي والحفاظ عليها من كل خطر أجنبي وكذا حماية المواطنين ذوي المؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب وتعزيز...

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد...

السيد علي بلوط: دقيقة من فضلكم، سيدي الرئيس، دقيقة فقط.

السيد الرئيس: تفضل، علينا احترام الوقت.

السيد علي بلوط: يزيد فضلك شكرا... وتعزيز اللحمة الوطنية وترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه، كما أحرص على توجيه كل التقدير والعرفان للجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن الوطني على الجهود المضنية في إطار المهام التي خولها له الدستور.

وفي الأخير، أعرب عن مساندتي لمخطط عمل الحكومة، لارتياحي التام لمضمونه والذي تجسد فيه الدولة الخيارات الوطنية ولكونها حجر الأساس لمرحلة جديدة تبنى بعقلانية ونظرة حقيقية شاملة وشفافة لخدمة وطننا الجزائر؛ سيدي الرئيس، فقط وقبل أن أختتم مداخلتي هذه، ولاية المدية تعاني من مشكل مادة الحليب، بها معمل للحليب، يشتغل به حوالي 50 عاملا دائما والمشكل المطروح يكمن في مسحوق الحليب، إذا كان ممكنا إيجاد حل لهذا المشكل من طرف الوزارة المعنية وشكرا.

السيد الرئيس: الكلمة الآن للسيد عبد المجيد مختار، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد المجيد مختار: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الأفاضل،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بداية، نهنئكم، السيد الوزير الأول، على تجديد ثقة رئيس الجمهورية في شخصكم الكريم وفي اختيار أعضاء الطاقم الحكومي لأداء هذه المهمة الشاقة والصعبة، في ظل الظروف التي تعيشها بلادنا ونتمنى لكم التوفيق والنجاح، إن شاء الله.

كما أود أن أنوه بالهبة التضامنية للشعب الجزائري، لمرافقته أعوان الدولة في مواجهة الحرائق التي عرفتها مجموعة من ولايات الوطن وكذا التبرعات التي أسهموا بها، لاقتناء مولدات الأوكسجين، لدعم مجهودات الجيش الأبيض في مستشفياتنا، لإنقاذ أرواح مرضانا؛ ونترحم على أرواح من وافتهم المنية من ضحايا جائحة كورونا وكذا ضحايا الحرائق من مواطنين وجنود، رحمهم الله جميعا.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

بعد الاطلاع على المخطط المعروض أمامنا اليوم والذي يعكس، دون شك، حسن النية والإرادة الصادقة للحكومة في مواجهة الكثير من التحديات المعروضة على الساحة الوطنية داخليا وخارجيا.

حيث تم الاعتماد في هذا المخطط تقريبا على نفس المقاربة لمخطط الحكومة السابقة، ما عدا بعض التحديثات لقضايا استجدت مؤخرا وأفرزتها الأحداث والأزمات التي عاشتها بلادنا في الآونة الأخيرة ونسجل نفس الملاحظات السابقة حول اقتصار هذا المخطط على أفكار ووعود نظرية تفتقد للأرقام وتحديد الآجال المنتظرة لتحقيق هذا البرنامج، وكذا الميكانيزمات الواضحة لتجسيد ذلك وعدم ذكر مصادر تمويل هذه الوعود.

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

إن تأثير الجائحة العالمية لمرض كوفيد 19 أضحى جليا على اقتصادنا الوطني وبدأت تتجلى آثاره على الجبهة الاجتماعية بشكل واضح، مما زاد من معاناة المواطن في قوته وحياته اليومية.

إن الارتفاع الحاد لأسعار المواد الاستهلاكية ومواد البناء وغيرها؛ وفي ظل انهيار القدرة الشرائية للمواطن، يجعلنا

نشك أصلا في هذا الارتفاع الفادح، ومن يقف وراءه لافتعال الأزمات وعرقلة مجهودات الدولة للخروج بالبلاد إلى بر الأمان، مما يتطلب منكم التدخل السريع لوضع استراتيجية عاجلة لمواجهة هذه الأزمة ووضع حد لهذا الارتفاع الفاحش الذي يهدد الجبهة الاجتماعية واستقرار البلاد.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن التنمية في ولاية باتنة تعرف تراجعا كبيرا في الآونة الأخيرة، نظرا لقلة الموارد المالية ومحدودية الاعتمادات القطاعية، مما زاد من حدة شكاوى وانشغالات المواطنين وخاصة في مجال المياه الصالحة للشرب واهتراء الطرقات ونقص التزود بالكهرباء والغاز والكهرباء الفلاحية والتغطية الصحية.

كما نسجل هنا إلحاح ساكنة الولاية دوما على رفع التجميد عن المشاريع المسجلة سابقا والمتمثلة في المستشفى الجامعي، التراموای، ملعب كرة القدم وتنشيط مطار الشهيد مصطفى بن بولعيد، بتسجيل رحلات جديدة، من شأنها بعث الروح في هذا المرفق.

وكذا رفع التجميد عن مشروع محطة تصفية المياه بمدينة باتنة الذي أوشكت الأشغال أن تنطلق به، بعد تحديد الغلاف المالي، لنتفاجأ بتجميده دون معرفة الأسباب.

كما نسجل أن الفلاحين في معظم مناطق الولاية يعانون من انخفاض منسوب مياه الآبار، بفعل الجفاف الذي نعيشه في السنوات الأخيرة، مما يهدد مصادر رزقهم وإتلاف بساتين أغلبهم وينذر بانقراض الثروة الحيوانية والفلاحية، بعدما سجلت في السنوات الماضية مراتب أولى وطنيا في العديد من الشعب الفلاحية.

ومن بين الحلول المقترحة في هذا المجال هو توسيع استغلال سدي بني هارون وكدية لمدور وتعميمه لبقية بلديات الولاية وتخصيص حصص للري الفلاحي، علاوة على توفير الماء الشروب وتسهيل الحصول على رخص حفر الآبار.

في قطاع التربية، وبمناسبة الدخول المدرسي الجديد، أنتهز الفرصة لأهنئ أعضاء الأسرة التربوية وأبناءنا التلاميذ بالمناسبة؛ وأتمنى لهم سنة دراسية مكللة بالتوفيق والنجاح، إن شاء الله، وأسجل هنا انشغال واستياء جمعيات أولياء التلاميذ من وضعية المرافق التربوية وخاصة الإكماليات والثانويات التي تعرف اكتظاظا غير مسبوق للأقسام، تجاوز في بعضها 70 تلميذا في القسم الواحد، وخاصة المؤسسات الواقعة في كل من حي النصر ببريكة، طريق تازولت وحملة بباتنة تيمقاد، أريس وإكمالية شيدي ببلدية مروانة...

السيد الرئيس: شكرا.. تفضل.

السيد عبد المجيد مختار: .. قلنا إكمالية شيدي هذه التي أصبحت غير قابلة لتمدرس التلاميذ، نظرا لقدمها والتي أصبحت غير وظيفية. وعليه، فإن التدخل العاجل لمعاينة هذه المؤسسات وتسجيل مؤسسات جديدة أصبح أكثر من ضرورة.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

لدي انشغال، لقد سبق وأن رفعنا إلى سيادتكم انشغال مواطني ولاية باتنة حول وضعية المحافظة العقارية، نظرا لعدم سير عملية شهر العقود وتسليم الدفاتر العقارية لمدة تتجاوز خمس سنوات أحيانا، مما خلف تذمرا كبيرا لدى المواطنين والموثقين وبشكل خاص محافظة باتنة ومحافظة دائرة مروانة؛ هذه الأخيرة التي خصص لها مقر بباتنة، مركز، وجعل مواطني أكثر من 15 بلدية يتنقلون أسبوعيا إلى مقر الولاية لمتابعة وضعية عقودهم في ظروف مزرية، رغم وجود مقرات شاغرة على مستوى الدائرة وإن هذا التأخر انجر عنه عرقلة عملية التنمية وفتح باب الشبهات لبعض الممارسات غير المقبولة... (لذا نقترح إيفاد لجنة للتحقيق في هذا الأمر ووضع حد لهذه المعاناة.

السيد الرئيس،

نظرا لضيق الوقت لا يمكن تحليل مخطط يحوي 83 صفحة وعدة فصول ورصد انشغالات المواطنين التي هي محور هذا البرنامج، ولب الرسالة التي نسعى لها جميعا، ويبقى حسن النوايا وبذل المجهودات المخلصة هي الوسيلة الوحيدة، بعد التوفيق من الله لأداء رسالة الشهداء وخدمة الوطن والمواطن؛ عاشت الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله).

السيد الرئيس: شكرا قدّم تدخلك المكتوب إلى المصلحة المعنية.

قدم السيد امحمد قادوس تدخله مكتوبا، نمر مباشرة إلى تدخل السيد محمد يحياوي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد يحياوي: شكرا سيدي الرئيس، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

قبل أن أتطرق للمحتوى، لابد أن نثمن المجهودات المبذولة في إعداد هذا البرنامج الذي يهدف بالنهوض بالبلاد في جميع المجالات، خصوصا المجال الاقتصادي، متطرقا من خلاله إلى التجارة الخارجية وخاصة نحو الدول الإفريقية، ملفتا انتباهكم أن التجارة نحو إفريقيا، كما تعلمون، تختلف تماما عن التجارة نحو أوروبا وآسيا.

بحيث عند مقارنتنا للميزان التجاري، ما بين الصادرات والواردات خارج المحروقات، نجد أكثر من 90٪ واردات عن طريق الموانئ من أروبا وآسيا وأكثر من 95٪ صادرات نحو إفريقيا عبر المعابر البرية، لذا بات لزاما علينا التأقلم مع السوق الإفريقية وليست السوق التي تتأقلم معنا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

للتوضيح، إن عملية التصدير نحو إفريقيا تفرض على المصدر بيع السلع بعملة السيفا أو الأوقية الموريتانية وبعد ذلك يشترى الأورو أو الدولار بسعره من ذلك البلد المستورد بالصرف الذي يساوي صرف السكوار لدينا، ليقوم البنك بصرفه للمصدر بالسعر المعتمد لدى بنوكنا، مما يكبد المصدر خسارة تقدر بـ 33٪ من قيمة الفاتورة، هذا يعني عرقلة للتصدير وإضعافا للمصدرين الجزائريين أمام منافسيهم من دول أخرى، هدفها الوحيد محاربة وعرقلة سياستنا الاقتصادية ودبلوماسيتنا نحو إفريقيا.

وهنا أنبه بأن التعليمة الأخيرة رقم 2021 /06 الصادرة يوم 29 جوان2021 عن البنك المركزي والتي يختلف عنوانها عن مضمون نصها التطبيقي هي التي أحدثت الخلل، ومن هنا لابد أن نذكر بأن هذه التعليمة تتنافى تماما مع:

1 – سياسة رئيس الجمهورية الاقتصادية التي تحث على رفع مستوى الصادرات خارج المحروقات وخفض مستوى الواردات.

2 – تتنافى كذلك مع أمر رئيس الجمهورية أثناء الملتقى الاقتصادي، القاضي برفع نسبة العملة الممنوحة للمصدرين.

3 – كما أنها أرغمت ورغبت المصدرين على إنشاء شركات استيراد.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

هل يعقل أن المورد الأجنبي يستفيد من عملة التصدير والمصدر الجزائري يحرم منها، بالرغم من أنه هو من جلبها. كما أن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا جاءت هاته التعليمة لتشجيع الاستيراد الذي ينهب الخزينة وعرقلة التصدير الذي يجلب العملة الصعبة للخزينة ويشجع الإنتاج؟ كما أنها عادت لتشجيع التهريب وإنعاش السوق الموازي، مما يؤدي إلى انهيار قيمة الدينار، كما تدفع بالمصدرين إلى اعتماد تقليص الفواتير في الصادرات وهو نفس الضرر بالنسبة لتضخيم الفواتير في الواردات، لذا أطلب إعادة النظر في التعليمة.

السيد الوزير،

لا يفوتني كذلك أن أنقل لكم انشغالا أساسيا في بعث الحركة التنموية، خاصة لما يتعلق الأمر بالاستثمار وخلق الثروة ومناصب الشغل، بحيث ومنذ سنة على الأقل، وملفات المستثمرين عالقة في ولايات الوطن، في انتظار صدور مرسوم يحدد تشكيلة لجنة الاستثمار على المستوى الولائي.

كما أننا في الجنوب والهضاب العليا، نطالب بالتعجيل في الترخيص باستعمال قروض الدفع، الخاصة بالجنوب والهضاب العليا.

كما نرى أنه من الضرورة الملحة فتح خط جوي يربط تندوف – نواقشوط، تندوف – مدريد، تندوف – أدرار، لما لهذه الخطوط من استراتيجية اقتصادية واجتماعية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

فيما يخص المناجم وبالأخص غار جبيلات، نثمن المجهودات المبذولة والواقعية من طرف الدولة والوزارة الوصية.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

لقد حملني أهل تندوف رسالة مفادها، بعد التحية

والسلام، أنهم يتمنون ألا يكون حظهم من غار جبيلات فقط، بل المصنع أيضا والشغل والتشغيل ومناصب العمل، وألا يكون المنجم هنا والمصنع هناك والحساب البنكي من هناك.

السيد الوزير،

أنتم أدرى بالدراسة التقنو – اقتصادية، لكنني أنبه في حال إنشاء المصنع خارج تراب ولاية تندوف بأعباء النقل التي ستكون مضاعفة تتحملها الخزينة دون جدوى، بحيث إن نسبة الحديد 57٪ والنفايات 43٪، مع العلم أن أقرب نقطة إلى ولاية تندوف تبعد بـ 800 كلم.

كما أنبه أننا سجلنا تأخرا كبيرا في عملية استفادة التعاونيات الشبانية من استخراج الذهب بتندوف، لذا أطلب وبإلحاح بالإسراع في الإفراج عن هذه العملية، لعلها تخفف عنا عبء البطالة.

السيد الرئيس،

أما بخصوص محور السياسة الخارجية، وبكل فخر واعتزاز، نثمن الحنكة الدبلوماسية للسيد رئيس الجمهورية والتي من خلالها اتضح لنا العمل الدبلوماسي النشط والجاد، محققا نجاحات على جميع المستويات نذكر منها على سبيل المثال:

– عدم المساومة في التطبيع،

– العمل مع المجتمع الدولي في كنف السلم والاستقرار ودعم القضايا العادلة،

– تقوية الاتحاد الإفريقي سياسيا واقتصاديا،

– العلاقة الأخوية مع دول الجوار واحتساب أمنها من أمننا القومي.

السيد الرئيس،

إن قرار قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب قرار شجاع، جاء بعد وقت طويل اتسمنا فيه بالحكمة و...

السيد الرئيس: بارك الله فيك، الرسالة وصلت.

السيد محمد يحياوي: دقيقة فقط، سيدي الرئيس...

والصبر وحسن الجوار يقابله من الطرف الآخر (المخزن) إعلام نتن ومحاولاته البائسة للمساس بوحدتنا والقضاء على الاقتصاد الوطني ونشر السموم في أوساط شعبنا والتهجم علينا في المنابر الدولية.

السيد الرئيس،

إن حرق الغابات بالأمس وبث الرعب والفتنة في شعبنا المتماسك، سبقه ومنذ عقود مضت، تدمير وحرق شبابنا وبنية مجتمعنا بالمخدرات وبإشراف وتوجيه مبرمج وممنهج.

السيد الرئيس،

إن هذا النظام كلما ازددنا حلما ازداد سفاهة، ظنا منهم أن حكمتنا ضعف، بحيث ينطبق عليهم قول الشاعر: «إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا»، ولذا أقول إن قطع العلاقات الدبلوماسية غير كافية، بل يجب الرد على كل فعل جبان بعشرة أضعافه.

وفي انتظار قرار نوفمبري تاريخي نصد من خلاله الأعداء ونكبح به الحركة الصهيونية مهندسة المؤامرات.

لا يفوتني أن أشكر وأشد على أيادي قواتنا المسلحة المرابطة على كل شبر من وطننا المفدى ونعلمهم أن من ورائهم شعبا يقول لهم نحن معكم فلو استعرضتم بنا البحر لخضناه معكم وما تخلف منا رجل واحد.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد ميلود حنافي، فليتفضل مشكورا.

السيد ميلود حنافي: بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين والسلام على طه الأمين.

السيد الرئيس الموقر،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس،

سعيد جدا أن أتواجد بينكم، وحزين في نفس الوقت، بعدما تركت أهلي ساكنة ولاية بشار، دون استثناء، يصارعون العطش، مما أدى إلى خروجهم إلى الشارع وفيهم ومنهم من سكن الحزن قلوبهم وفتت أفئدتهم، بعدما فقدوا فلذات أكبادهم في حادثة حريق شاحنة لنقل البضائع، هم

صبية في سن الزهور، خرجوا سعيا للحصول على لقمة العيش ولعدم وجود مصلحة لمعالجة الحروق بولاية بشار، تم إسعافهم وهم جثث هامدة شبه متفحمة إلى إحدى ولايات الشمال، غير أن الموت اختطفهم تحت طائلة الاحتراق وكان أقرب لهم من وجهة الإسعاف التي تبعد حوالي 700 كلم دون مروحية تقرب إليهم العلاج البعيد، إن لم أقل المستبعد.

حيث حملوني مسؤولية وأمانة إيصال صوتهم لكم يا «سادة» وهم على يقين، بأن تعييني في الثلث الرئاسي في مجلس الأمة من عمق القاعدة الشعبية، ما كان إلا رغبة في نفس الرئيس لسماع صوتهم، حتى ولو امتزج هذا الصوت في بعض الأحيان بالألم والأنين.

وأمام هذا الوضع، سؤالي إلى السيد وزير الصحة المحترم، أما آن الأوان أن نسابق الزمن قبل أن نتفاجأ بحوادث أخرى مماثلة؟ وبما أن الدولة الجزائرية صرفت أموالا ثقيلة تنوء بحملها العصبة من ذوي القوى لتضمن الأمن المائي في ولاية بشار، إلا أن مشاريعها كانت عديمة الجدوى ولم تؤت أكلها لسبب بسيط وهو أن العقول التي كانت مكلفة لم تقو على حسن التدبير؛ وعليه، نحن نتناول بالنقاش مشهدا جديدا لمستقبل وطننا، من خلال برنامج الحكومة الفتية الذي لا يمكن تحليله دون الوقوف على الظروف التي يأتي فيها هذا البرنامج.

السيد الرئيس،

ونحن في وقت يعلم فيه العام والخاص التحديات والرهانات التي تواجهها بلادنا على الصعيد الدولي، من خلال جملة المؤامرات التي تحاك من هنا وهناك، من أجل إضعاف الجزائر ولعل أهم مشاهد هذه المؤامرات تلك الحرب الرقمية الخفية التي تشنها الآلة الإعلامية الممنهجة في الخارج، تجمع فيها خبث الأعداء مع خيانة الأيادي الإجرامية من المنظمات الإرهابية التي أرادت ضرب الداخل بالداخل وهنا نشيد بداية بالحكمة المتبصرة لرئيس الجمهورية في هندسته لبعث الدبلوماسية الجزائرية في الإسم الوازن لوزير خارجيتنا، من جهة، ثم خبرات جيشنا الشعبي الوطني في حماية الحدود حتى في هذه المعارك الرقمية الخفية والتي تستهدف أمن وسيادة بلدنا باستخدام عقول خبيثة لمواطنين يدينون بعقيدة الغدر والخيانة التي توارثتها جيناتهم الهجينة وحاولوا، من خلال تكرار افتعال الأزمات، مرة إشعال الحرائق ومرة المساس بجيب المواطن، من خلال لهيب الأسعار وأفعال أخرى حاولت دوما الدمار والهدم والاستفزاز، فيما لا يمكن تصنيفه إلا ضمن خانة الخيانة العظمى، ناهيك عن جائحة كورونا التي أنهكت الاقتصاد العالمي وعرفت بلادنا كيف تواجهها برغم الخسائر المسجلة.

ولكن يأبى أبناء الوطن المخلصون إلا أن تزيدهم هذه الأزمات المفتعلة تناغما وتماسكا ومن هنا، يمكن القول إن المرحلة تستوجب معالجة كافة الفجوات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بجهود مضاعفة تمكن من تقوية الجبهة الداخلية، فلا يجوز لنا بأي حال من الأحوال أن نحمل الحكومة الجديدة تراكمات الحكومات المتعاقبة والمتهالكة وأن نطلب منها المستحيل وهي الباحثة في الأصل عن تسيير المرحلة وفتح آفاق جديدة.

السيد الرئيس،

إننا إذ نثمن ما جاء في مخطط عمل الحكومة، إنما نضم أصواتنا نحو النقلة التي وعد بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في مختلف المجالات ولعل بوادرها أصبحت واقعا ملموسا، من خلال الأرقام التي حققها الاقتصاد الجزائري خلال النصف الأول من السنة الجارية، ثم قرارات تعويض ضحايا الحرائق، رغم الضائقة المالية، ثم قرار منحة البطالة وكلها تسمح بتلمس نية الحكومة، وفق توجيهات رئيس الجمهورية، في الحفاظ على الطابع والبعد الاجتماعي للدولة وترسيخ قيم التكافل.

إن المرحلة القادمة، تستدعي إدراكا للواقع المحلي ومحاولة ربطه بالتحديات الوطنية، فكما يتابع المواطن جهود تكريس السيادة الوطنية وتعزيز مكانة الجزائر في الخارج والقرارات الوطنية القوية، فإنه يرجو من حكومته أن تدرك معاناته في الكثير من المجالات، والتي تستدعي التدخل العاجل وتفعيل الاستشراف في الوقاية ممّا من شأنه الإضرار بالوطن والمواطن، وتجسيد المشاريع والتصورات الهادفة لتأمين كل المجالات وتكفلا أحسن بملف القدرة الشرائية، وغيرها من المجالات التي فصل السيد الوزير الأول في رؤية حكومته لكيفيات التكفل بها.

إن كل هذه المساعي يجب أن ترافق بعمل قاعدي، لابد من الجماعات المحلية إدراكه جيدا وتجسيده بكل ذكاء ومسؤولية، من أجل إرساء الثقة بين المواطن والدولة،

هذا المواطن الذي ينتظر الملموس وأكثر ما ينتظره قرارات شجاعة ومشاريع ملموسة تستجيب للاحتياجات المحلية حسب الأولوية.

السيد الرئيس،

جهود الدولة لابد أن تحظى بمرافقة إعلامية قوية وذلك لن يتأتى إلا من خلال تقوية الإعلام العمومي وجعله جاهزا للمرافقة، بحيث يتمكن من أداء دوره في تعزيز مكانة الدولة وحضورها في قلب الأزمات، للتصدي للمعلومة المغلوطة التي تهيج النفوس وتعمل على التحريض وتشجع العنف، كما على الإعلام العمومي أن يستهدف زيادة الوعي الجماهيري في مواجهة الأفكار الهدامة والأفعال التي تسعى إلى التخريب وتحطيم ميزان الاقتصاد وسلم القيم وهدم كل ما هو جميل عبر ربوع هذا الوطن الشامخ، إعلام نتطلع إليه، يستثمر في رصيدنا التاريخي والمجد التحرري الذي يكفي أن يكون مصدر إلهام للأجيال المتعاقبة ومحفزا لبلوغ القمم وتشريف الراية الوطنية.

السيد الرئيس،

نتمنى من السيد الوزير الأول، وزير المالية الأخذ بعين الاعتبار التوصيات الآتي ذكرها:

أولا: تحويل الاستشراف من ضرورة إلى حتمية،

ثانيا: ضرورة الاهتمام بجودة التخطيط الاستراتيجي الذي يتبعه الأداء المتميز في تطوير الخدمات الذكية التي تحاكي فعلا المستقبل،

ثالثا: اقتناص مسرعات استثمار الفرص المتاحة،

رابعا، وهو الأهم: الإسراع في تشكيل هيئة وطنية لإدارة الأزمات والطوارئ والكوارث (هيئة قيادية) تحت مظلة المجلس الأعلى للأمن.

نعم نريد من الحكومة أن تحسن تجسيد مطامح الشعب، من أجل بلوغ جزائر جديدة، تصورها رئيس الجمهورية بنظرة استشرافية مولودة من رحم المستقبل، يسيرها رجال أكفاء هم كذلك عائدون من زمن المستقبل.

شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا، بقية الوثيقة المكتوبة تسلم للمصلحة المعنية؛ الكلمة الآن للسيد عبد الرزاق بن بوط.

السيد عبد الرزاق بن بوط: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد معالي الوزير الأول، وزير المالية، والوفد المرافق له،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

الصحافة الوطنية،

السلام عليكم.

لدي كلمة مختصرة جدا، مخطط عمل الحكومة تطرق إليه الزملاء بما فيه الكفاية، جئتكم شاكيا من ولاية أم البواقي.

النقطة الأولى تتمثل في موضوع الصحة، لدينا مستشفى سليمان عميرات، بعين مليلة الذي انتهت صلاحيته منذ أمد طويل، انتهت صلاحيته منذ مدة، كما يعلم السيد وزير الصحة ذلك، وبالنسبة لأشغال المستشفى الجديد فإنها تسير بوتيرة بطيئة جدا.

مستشفى أم البواقي الذي كان عبارة عن محافظة في عهد الحزب الواحد، يعني كل من يذهب إلى هناك يشتد مرضه ولن يرتاح، خاصة مستشفى عين مليلة ومستشفى أم البواقي.

الصحة مريضة، معالي الوزير، في ولاية أم البواقي.

بالنسبة للنقطة الأخرى، فبذهابنا وإيابنا عبر الطريق السيار (إسمحوا لي أنا أتكلم باللهجة العامة..) الطريق السيار أصبح مقبرة كبيرة، تشهد حوادث مرور يوميا والمستفيد الأول هم سائقو شاحنات استرداد المركبات التي تعرضت لحوادث المرور؛ هذا الطريق السيار الذي أصبح مهترئًا يعني لا يمكن لأي شخص أن يسلك الطريق المتوجه نحو ولاية قسنطينة؛ الحفر، الاهتزازات... لا يمكن لأي شخص أن يتخيل ذلك (الله لا يشوفك).

إن الشخص المتوجه من ولاية قسنطينة إلى الجزائر العاصمة لا يمكنه المشي بعد قطعه لهذه المسافة عبر هذا الطريق المهترئ الذي يحصد أرواحا كبيرة من الأبرياء.

نتطرق إلى نقطة أخرى تخص المياه الصالحة للشرب، ولاية أم البواقي بها 29 بلدية، منها بلديات استفادت من سد بن هارون وأخرى لم تستفد من الأنبوب المار عبرها من الشرق إلى الغرب، أرى بأن هذه البلديات (محقورة) مهمشة، كيف لنا أن نرى بأن بلدية مستفيدة من الماء وأخرى بنفس الولاية ينعدم بها الماء!؟ نود أن يكون هناك التوزيع العادل للمياه الصالحة للشرب.

زيادة على ذلك مشروع بني هارون يستعمل للسقي، توجد بلديات تنتج البطاطا في الثمانينيات نجدها بفرنسا والمسماة بطاطا عين الكرشة، اليوم الإنتاج منعدم، هذا مأخوذ من الواقع، معالي الوزير الأول، وزير المالية.

نود أن تتكفل الدولة أو وزارة الموارد المائية بهذه القضية.

زد على ذلك، الفلاح حاليا ترك زراعة البطاطا والطماطم واتجه نحو ما يسمى بالصفصفة إن كنتم تعرفونها أو علف الحيوانات، هذا مفيد للتسمين وللحليب خاصة، فالبقرة بمجرد أكلها لهذا النوع من العلف (الصفصفة) يكون إنتاجها للحليب جد وفير.

واحد هكتار من زراعة هذا النوع من العلف (الصفصفة) تحصد 7 أو 8 مرات في السنة وتنتج ما يقارب 300 إلى 400 بوطة أو كما يقال بالعامية (Bala).

بلديات أم البواقي مناخ واحد، جو واحد، البعض منها مصنف كمناطق ظل والأخرى لا، أتساءل أنا هنا لماذا؟

أنا من بلدية الحرمرية، كنت رئيس بلدية الحرمرية، ملاعب كل البلديات بالعشب الاصطناعي إلا ملعب بلدية الحرمرية، هذه حقرة!!

نقطة أخرى، يجب أن نتعرض لها وهي تجارة المخدرات، فالمدن الكبيرة كبلدية عين مليلة وعين البيضاء وأم البواقي وكذا... كثرت بها هذه الآفة أي ظاهرة تجارة المخدرات.. عند غلق الحدود مع دولة المغرب فرحنا (ما أيجيك من الغرب إلا ألي أيسود القلب) ماذا نفعل بالمغرب نحن!! إنها تعطي فقط السموم لأبنائنا، نود كذلك من الدولة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار، إسمحوا لي أنا لا أريد أن أطيل، فخير الكلام ما قل ودل والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد الرزاق بن بوط، بارك الله فيك؛ الكلمة الآن للسيد محمد العيد بلاع، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد العيد بلاع: شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

ممثلو وسائل الإعلام،

حضورنا الكريم،

سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

تذكرت في الحين وخلال مداخلتي بمناسبة عرض مخطط الحكومة السابق بأنني ذكرت أنه نظريا هو عبارة عن حلم كل جزائري، حتى أنني قلت حينها بأنه وكأنه يسعى لتحقيق المدينة الفاضلة (المدينة الأفلاطونية) التي لم يعد لها وجود حتى في مخيلتنا.

قد لا أكرر نفس العبارة أو التعبير أو نفس الوصف على أساس أنه ورد في بداية مداخلتكم بأن هذا المخطط ذو طابع عملي ويرتكز على الواقع ويأخذ بعين الاعتبار التحولات التي يعرفها العالم عامة وبلادنا خاصة.

أتوقع وأتمنى أن تكونوا قد أعددتم العدة رفقة طاقمكم الحكومي لمواجهة الصعوبات التي ستعترضكم وهذا أمر وارد وووارد جدا وطبيعي.

ما يطمئننا ولو نسبيا ـ السيد الوزير الأول، وزير المالية ـ كونكم وزيرا أول وأيضا وزيرا للمالية، هذه سابقة نأمل أن تعود بالفائدة من خلال توحيد الرؤى بين السياسة ووسائل تنفيذها ولا تطرح، كما في السابق، مشكلة التناقض بين الخطاب السياسي والوسائل المتاحة لتنفيذه خاصة المالية منها.

حقيقة انطلاق مخططكم في ظروف صعبة وصعبة جدا:

– أزمة اقتصادية عالمية ووطنية.

– أزمة وباء (كوفيد) وتداعياته.

نتج عن ذلك:

– ضعف القدرة الشرائية للمواطن.

– إنخفاض قيمة العملة الوطنية.

– ظروف طبيعية صعبة مؤثرة: حرائق، فيضانات، جفاف...(حظكم معالي الوزير)..

– إنخفاض العائدات البترولية.

– تكالب أعداء الوطن في الداخل والخارج.

أدى كل ذلك إلى: خفض سقف المطالب والطموحات.

والمطالبة بتوفير العيش الكريم لهذا المواطن البسيط، لم نعد نتكلم عن الطرق السيارة، ولا خطوط السكك الحديدية، ولا المطارات، ولا المستشفيات الجامعية، فقط اكتفينا بتوفير لقمة العيش الكريمة للمواطن الجزائري وهو الحق الأكثر شرعية والذي لا يمكن التنازل عنه دون أن ننسى الأمن والسكينة.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

ليس بالضرورة اللجوء في كل مرة إلى مبرر الأزمة الاقتصادية وعدم توفر الأموال، لأن هناك من التصرفات ما يضر بالاقتصاد الوطني والمواطن أكثر من شح الموارد، وهناك من الإجراءات ما يغنينا عن هذه الموارد، إجراءات تعتمد على التسيير العقلاني للموارد المتاحة المتوفرة على الأقل وتفادي خسائر غير مبررة للاقتصاد الوطني، من أمثلة ذلك:

– كأن ننجز مشروعا بأكثر من 100 مليار في ملكية غابية عمومية، دون الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة القانونية وعدم التفرقة بين الملكية الخاصة والملكية العامة لأملاك الدولة؛ وللطبيعة القانونية للوعاء العقاري، وفي النهاية استحالة استغلاله بعد مرور سنين عديدة، بل زاد تدهورا وتحطما (حدث هذا في خنشلة).

– أيضا كأن تنجز مشروعا بقرابة 1000 سكن ولا يستغله المواطن منذ سنين طويلة لعدم الأخذ بعين الاعتبار للتهيئة الخارجية، مشروع (Immo-cnep) المحول إلى (AADL).

كذلك أن ننجز مركبا رياضيا ضخما ولا يستغله الشباب منذ سنوات عديدة، لأننا لم نأخذ بعين الاعتبار الأرضية، صالحة أو غير صالحة.

– كأن نمنح أيضا أراضي فلاحية بصحراء النمامشة ولا يصحبها منح العقود اللازمة وبالتالي فلا كهرباء ولا قروض.

– هذه المنطقة، السيد الوزير الأول، سأتوقف عندها تماما كما توقفتم، فهي التي تنتج الحبوب بما يبهركم، لو تطلعون عليها، وكذلك الشأن بالنسبة لسهول الرميلة والحامة ومتوسة.

وهي التي ستتجاوب مع انشغالكم حين استأتم لاستيراد الحبوب، بعد أن كنا مصدريها في السابق ونفس الشيء يقال عن الفلاحة الجبلية بمناطق بوحمامة وطامزة وغيرها.

أيضا كأن لا نقوم ببعض الأشغال كانت في السابق وسيلة ناجعة للحفاظ على ثروتنا الغابية مثل فتح المسالك الغابية (les postes de vigies +tranchées par feu) وإحصاء نقاط المياه الجبلية، وتحيين مخطط مكافحة الكوارث وخاصة حرائق الغابات بطريقة دائمة ومستمرة.

وأظن هذا ما كلف وطننا وولايتنا بالذات خسائر فادحة في الثروة والأرواح وبالمناسبة نحيي المجهودات والتضحيات التي قام بها أعوان الحماية المدنية بمساعدة إخوانهم من أفراد الجيش الوطني الشعبي والمواطنين الشرفاء ونترحم على من فقدناهم بتلك المناسبة، وبالمناسبة أيضا أرى السيد الوزير الأول...

السيد الرئيس: شكرا.. نصف دقيقة.

السيد محمد العيد بلاع: يجب التفكير بفعالية في تجديد هذه الثروة في أسرع وقت.

دعنا نختصر؛ وكما تلاحظون – السيد الوزير الأول، وزير المالية – إن العمال والموظفين التابعين لقطاع الوظيف العمومي دائما ما كانوا هم الواقفين بالعمل والجد والتضحية، إلا أن ظروفهم المعيشية تزداد صعوبة يوما بعد يوم، نظرا لاستقرار أجورهم عند المستويات الدنيا مقارنة بباقي القطاعات.

أقول، السيد الوزير الأول، في النهاية، بأن كل ذلك لا ينقص من عزيمتكم ولا من عزيمتنا ولا في آمالنا، خاصة في ولاية خنشلة التي بعث فيها السيد رئيس الجمهورية الأمل من جديد، حين أعلن مؤخرا عن تذكيره بوعده السابق، بأن يخصص برنامجا تنمويا خاصا بهذه الولاية، قناعة منه بأنها ولاية تستحق أن تحظى بحقها في التنمية لتلحق بركب باقي ولايات الوطن.

شكرا على متابعتكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد العيد بلاع؛ الكلمة الآن للسيد أحمد خرشي.

السيد أحمد خرشي: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السادة أعضاء الحكومة الموقرون،

الزميلات والزملاء الأكارم،

سلام الله عليكم.

بودي، في هذا المقام، أولا، أن أوجه رسالة شكر وعرفان من ابن ضابط جيش التحرير الوطني إلى ضابط جيش التحرير الوطني، رغم أن هذه الصفة تزعج الكثير، لكن أحب في كل مرة وفي كل مداخلة أن ألح عليها، لأنهم

يريدون أن يجعلوا منا غرباء في هذا الوطن.

فتحية تقدير وعرفان إليك السيد رئيس مجلس الأمة، أو كما يحلو للجميع مناداتك، عمي صالح، تحية لك على كل مواقفك الجريئة، المدافعة عن الجزائر وعن وحدة صفها وعن تاريخها الذي أزعج الكثير.

تحية تقدير على حكمتك وصبرك في تسيير الأزمات والوقوف دوما لنصرة بلدك دون تعب أو كلل، فرغم سنك لكنك أثبتّ للجميع أن حب الجزائر هو قيم ومبادئ وليس مكاسب ومنافع ..(**تصفيق**)..

تحية تقدير لك على جهادك بالأمس وجهادك اليوم، في سبيل أن تبقى جزائر المليون ونصف المليون شهيد شامخة الرأس أمام العدو قبل الصديق، لك مني ومن له ذرة إيمان بهذا الوطن، ألف ألف تحية عمي صالح.

لكل هاته الأسباب، ألتمس من السيد وزير المجاهدين أن يحظى المجاهد صالح قوجيل، بتكريم خاص في احتفالات الفاتح من نوفمبر إن لم ير في ذلك إحراجًا.

كما لا يفوتني أن أنوّه بكل النوايا الحسنة والمجهودات المبذولة من طرف كل الجهات المعنية سواء كانت حكومية أو حزبية أو مجتمعا مدنيا، في المضي قدما نحو بناء مؤسسات دستورية جديدة، تضمن للجزائر استمرارها، في إطار الصرح الديمقراطي عبر انتخاب مؤسسات تبنى على أساس شفاف، يعبر عن إرادة المواطن. لقد مرت الانتخابات التشريعية السابقة في جو هادئ وكانت جبهة التحرير الوطني الضحية الأولى التي نالتها مقصلة المجلس الدستوري من عملية زبر لعدة مقاعد، لكن حفاظا على مرور باخرة الجزائر إلى بر الأمان، كان التزامنا مطلقا بكل القرارات الصادرة في حقنا، إيمانا منا بأن مصلحة الجزائر تقتضي ذلك.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

صحيح كل واحد منا يحب الجزائر حسب رؤيته وكل واحد منا يؤمن ويتمتع بوطنية لا تعلو عليها وطنية الآخر، لكن لا نختلف جميعا أننا نعيش تحت سقف واحد وفوق أرض واحدة تجبرنا على التعايش والتآخي والابتعاد عن الأنانيات، لنضمن العيش في كنف الحرية بأتم معانيها، أفعال وليست أقوالا، ممارسات وليس قوانين مهجورة.

صحيح، سيدي الوزير الأول، وزير الماليةكلنا يحلم بالجزائر الجديدة، كلنا يحلم بالجزائر الجديدة، هاته الجزائر التي تتحقق، إن شاء الله، بالابتعاد عن تصفية الحسابات وتجنب الولاءات واللوبيات والعصب، تتحقق بتجنب الممارسات المنطوية بالضغوطات أو سياسة الترهيب أو الترغيب. الجزائر الجديدة التي حلم بها آباؤنا وأصبحت حلم أبنائنا تتحقق بسياسة لم الشمل والصفح عند المقدرة وإرساء دولة القانون على الجميع، تتحقق بالشفافية في الممارسات والتعيين، وفق الكفاءات والابتعاد عن الشعبوية، تبنى وفق برامج ومخططات مبنية على أهداف معينة مع مراعاة الوسائل المتاحة، تبنى على المصداقية والمواجهة البناءة والمكاشفة والمصارحة حتى نكسب ثقة المواطن.

الجزائر الجديدة، يتحمل الجميع مسؤولية بنائها، سواء مؤسسات رسمية أو أحزاب سياسية أو فعاليات المجتمع المدني، وفق مخطط مدروس يلتزم الجميع بالانخراط الجدي في تطبيقه.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

نتمنى أن تكون أنت وطاقمك الحكومي والتي نعتبرها حكومة الجميع أو بالأحرى حكومة الوحدة الوطنية في مستوى ثقة الشعب ورفع كل المشاكل العالقة، من أجل الدفع بعملية التنمية إلى مستواها الحقيقي.

وأنا على يقين أنه إن اجتمعت النوايا الحسنة، إضافة إلى خبرة البعض وكفاءات البعض الآخر ضمن طاقمكم الحكومي، ستنتصر الجزائر لا محالة.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أخبر السيد الرئيس، أن حزب جبهة التحرير الوطني، رغم كيد الكائدين، لا يزال شامخا، يسعى إلى زرع بذرة الخير والانخراط في كل المساعي النيّرة؛ هذا الحزب به رجال مخلصون، نزهاء يعملون جاهدين من أجل تنقية وتطهير الجو السياسي والدفع بوطنهم إلى مصاف الدول الكبرى.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

لا يمكنني أن أختم مداخلتي دون المرور...

السيد الرئيس: تفضل أمنحكم نصف دقيقة....

السيد أحمد خرشي: لا يمكنني أن أختم مداخلتي دون المرور على انشغالات ولايتي التي منحتني ثقة برلمانية لمدة 16 سنة وإلا أعتبر نفسي مجحفا في حقها، رغم أن

سابق مداخلاتي كانت سياسية واقتصادية واجتماعية، تعبر عن آمال وآلام كل سكان الوطن.

قسنطينة التي كانت تعرف بعروس المدائن، تدعى الآن عجوز المدائن، فرفقا بها! السيد الوزير الأول، وزير المالية.

قسنطينة التيَ كان يحلم بزيارتها كل سائح، أصبحت الآن مرتعا للجريمة ومسرحا للفساد ومنبعا لترويج المخدرات وما شابه ذلك.

أصبحت قسنطينة، عبر مدينتها الجديدة، علي منجلي، هاجس كل مواطن قسنطيني، جراء الجرائم المتكررة وبؤر الفساد المعشعشة في أحشائها، والتي تعيشها في عز النهار قبل الليل؛ وهذا جراء الكم الهائل من المواطنين الذين يقطنون بها في انعدام كافة وسائل الترفيه.

لحد الساعة لم يصدر قانون خاص بها، رغم أنها ولاية منتدبة، لكن ساكنتها لا تزال تابعة لبلدية الخروب، مما أثر سلبا على تسييرها، لذلك:

نلتمس من وزير الداخلية الأخذ بعين الاعتبار قضية علي منجلي والإسراع في تسوية وضعيتها الإدارية.

نلتمس من وزير السكن والعمران والمدينة وهو ابن قسنطينة ومن خيرة أبنائها، أن يولي الاهتمام بهاته الولاية وهو أدرى من غيره بمشاكلها.

نلتمس من السيد الوزير الأول، وزير المالية،

– رفع التجميد عن مشروع المستشفى الجامعي الجديد.

– رفع التجميد عن مشروع المركب الأولمبي.

– تزويد الولاية عبر البرامج القطاعية بالأرصدة المالية لتجسيد شبكة الطرقات الولائية والبلدية التي أصبحت جد بالية.

ألتمس من وزير النقل إيفاد لجنة تحقيق إلى المديرية الجهوية لتسيير مطارات الجزائر بقسنطينة والتي عمّر مديرها الجهوي طويلا وأصبحت مرتعا للفساد والتعيينات العشوائية وإبرام الصفقات المخالفة للتشريع وذلك بناء على العديد من شكاوى موظفيها، وإن سمحت وتكرمت بتحديد موعد لنا لإعطائك وتزويدك بكل المعلومات اللازمة.

كما لا يفوتني في هذا المقام أن أوجه رسالة شكر إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الذي أبدى روحا عالية في التعامل والتواصل معنا في ظروف جد صعبة وهي مرحلة التسجيلات الجامعية.

كما لا يفوتني أن أنوّه بكل المواقف الدبلوماسية للجزائر عبر رئيسها ووزيرها والتي أعادت لها حرمتها ومكانتها عبر باقي الدول والتي جعلت منها مركز ثقل لكافة الأقطاب التي تسعى جاهدة، من أجل خلق توازنات دبلوماسية جديدة، تتماشى مع النظرة الثاقبة والمواقف الثابتة للدبلوماسية الجزائرية.

وأختم مداخلتي هاته بأن أدعو الله أن يوفق الجزائر ويحفظها وينصرها ويلهمها الصبر في تحمل كل المؤامرات التي تحاك ضدها؛ وأن يثبتنا الله في تجاوز كل المحن؛ وإرساء دولة القانون والتآخي ولم الشمل من أجل أن تتحقق جزائر الشهداء التي تغنى بها الشعراء وكانت ملجأ كل القضايا العادلة.

في الختام، وفقكم الله وسدد خطاكم، السيد الوزير الأول، وزير المالية.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد الطاهر غزيل، فليتفضل مشكورا.

السيد الطاهر غزيل: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية، لدى متابعتي لعرضكم لمخطط عمل الحكومة، لاحظت منذ تناول قطاع الفلاحة، وخاصة فيما تعلق منه بإنتاج القمح، تلك الحسرة البادية عليكم والتي حزت في قلوبنا على ذلك الوضع الكارثي، الذي آل إليه إنتاج القمح في بلادنا والفرق الواضح بين الأمس واليوم، أين كنا سلة غذاء العالم في هذه الشعبة بالذات، وصرنا أكبر مستورديها، حينها تيقنت تماما بأنكم عازمون فعلا على النهوض بقطاع الفلاحة.

سيدي الوزير، لدي مقترحات وعلى مدى ثلاث سنوات، كل ما كنت تفكر فيه، بحيث حين كنت تقرأ وأنت ساه تأثرت مع جميع الزملاء، لدي مقترحات لو تنجز على مدى ثلاث سنوات نصبح نحن من يصدر القمح لا

من يستورده!

وتأثرك هذا كان نابعا من تأثر الفلاحين.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

وصلتني التماسات من الفلاحين المستثمرين الذين يقومون بإنتاج القمح في جنوبنا الكبير، وبعد موسم الحصاد يتم بيعه للدولة (CLS) بسعر 3500 دج للقنطار، هذا القمح اللين، أما القمح الصلب فيباع 4500 دج للقنطار للدولة، ولكن الدولة، سيدي الوزير تستورد القمح من فرنسا بسعر البورصة من 6500 دج إلى 12000 دج للقنطار بدفتر شروط بمقاس فرنسا! هذا أمر أنتم تعلمون به.

سيدي الوزير، لعلمكم، البذور الأولى التي تباع للفلاحين من طرف الدولة معظمها فاسدة، تؤدي إلى ضعف الإنتاج ورداءة المنتوج، هذا ما جعل الفلاحين يشترونها من عند الخواص، وهنا يطرح السؤال، سيدي الوزير، هل هذه القضية مفتعلة؟ حتى لا يكون الإنتاج محليا من القمح؟! لم نطلب من الفلاح.. الفلاح ينتج القمح اللين (الفرينة) بسعر 3500 دج، من المستحيل أن ينتج الفلاح – معالي الوزير – بـ سعر 3500 دج، لاسيستفيد! على الأقل يحسب القمح حسب سعره بالبورصة أو أقل من ذلك لأننا جزائريون ووطنيون ودعوا الفلاحين يعيشون كباقي الفلاحين بالعالم؛ وبعد ثلاث سنوات أخبرني عن الإنتاج! الكارثة التي يعاني منها الفلاحون لا يمكنني أن أصفها لك! وأتعرض ولكي لا أطيل، في المجال الاقتصادي: يجب إعادة النظر في القانون الذي يسير الشركات العمومية والخاصة في الداخل والخارج وهذا بعد توجيهات السيد رئيس الجمهورية للشركات الجزائرية باقتحام السوق الافريقية وتنويع مصادرها للحصول على العملة الصعبة وإنشاء بنوك جزائرية في إفريقيا.

سيدي الوزير، منذ أن تولى السيد رئيس الجمهورية الحكم وبالتحديد منذ ثلاث سنوات وكل توجهاته وخطاباته نحو إفريقيا ولكن إلى حد الساعة لا يوجد شيء! لا أعرف، لدي ثقة فيكم وفي رئيس الجمهورية، ولكن نجد أن الواقع شيء آخر! توجه السيد وزير التجارة، إلى ولاية تمنراست العام الماضي، حاملين الأعلام سوف نصدر والصحافة تقوم بالتصوير، مائة صحافي يتابع الحدث وبمجرد نهاية الزيارة وركوب الطائرة، وعودتهم، توقفت الشاحنات داخل الموقف لمدة شهرين ولم تتوجه إلى النيجر، كما كان مبرمجا، الصحافة تتبع الوزراء والمسؤولين ولكن لم تقم بتنبيه المسؤول الذي لابد أن يكون على اطلاع ودراية بالأمر. لقد وصلتني مكالمة هاتفية في الحين من أساماتا من عين قزام، موالون يبكون ويطلبون الإغاثة كانوا ينتظرون عملية استيراد المواشي، بغية تخفيض أسعار اللحم، لكن مواشيهم مكدسة في الحدود ولا يمكنهم إدخالها أو إخراجها، فهي تموت أو يموت الربع منها جراء الحرارة التي تبلغ 45 درجة. لو أريك الفيديو المبعوث، نتأسف لذلك! لم نفهم ذلك، تم إقرار إدخال المواشي من إفريقيا، لكن الأمور تسير عكس ذلك، إذن هل أتهم إدارة الجمارك أم من؟ وعندما تريد أن تتقصى الحقيقة تجد أن لكل جهة ظروفها التي تعمل بها، كنت أتمنى لو الصحافة الجزائرية...

السيد الرئيس: الخلاصة من فضلك.

السيد الطاهر غزيل: إمنحني دقيقة..

والأدهى والأمر، السيد الوزير، برمجت حصة تلفزيونية لشركة نفطال حول تصدير منتجاتها لدول غرب إفريقيا، وقلنا هذا المشروع سيكون فاتحة خير على الجزائر، لنتفاجأ بعد مرور 10 أيام من بث البرنامج بإقالة المدير العام لشركة نفطال، وهنا نطرح سؤالا لا مناص منه: هل نقيل الإطار الكفء المنتج في مؤسسة؟ أم نرقيه في منصبه؟ أظن السيد الوزير الأول، وزير المالية، إن ما جرى مع المدير العام لنفطال هو عكس توجيهات رئيس الجمهورية الذي أمر بضرورة الولوج إلى إفريقيا وأسواقها، رأيته الصيف الحالي يعمل بجد من أجل تجسيد برنامج فخامة رئيس الجمهورية من خلال إرساله لوفد من الإطارات إلى إفريقيا، وبالرغم من توقف توجه الطائرات إلى إفريقيا يمرون عبر دولة تركيا، تفاجأنا بالبرنامج الطموح التلفزيوني الذي بث، فرحنا له كي توجه منتوجات نفطال إلى إفريقيا، تنشأ إثرها محطات، وتدشن وإذا به يقال..

السيد الرئيس: السيد الطاهر، إنتهى وبارك الله فيك.

السيد الطاهر غزيل: بارك الله فيك.

السيد الرئيس: الكلمة للسيد مليك خذيري؛ فليتفضل مشكورا.

السيد مليك خذيري: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أما بعد؛

السيد المجاهد، رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الطاقم الحكومي الفضلاء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

أسرة الصحافة والإعلام،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود في البداية، أن أهنئ نفسي والشعب الجزائري برمته، بتمكين أحد أبناء جيل الاستقلال من تولي مهام الوزارة الأولى؛ والسيد أيمن بن عبد الرحمان، واحد من الكفاءات الوطنية المخلصة والمثابرة والتي أبانت عن مقدرة عالية في التسيير وفي التحكم في مختلف المهام والمسؤوليات التي أنيطت به، والتهنئة تتضاعف بعد الاطلاع على مخطط عمل الحكومة والذي جاء من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، المعروض أمامنا اليوم، وذلك أنه يحمل التوجهات العامة للحكومة في تعاطيها مع أهم صور النشاط الوطني في مختلف القطاعات، تتماهى مع البراغماتية وتكون بعيدة عن المواراة والنمطية، على الرغم من تداعيات جائحة كورونا التي ألقت بظلالها على السيرورة العادية للمشاريع التنموية التي تم مباشرتها، فنجم عنها تعطيل أو تجميد البعض منها، الأمر الذي انعكس سلبا على الحياة المعيشية للمواطنات والمواطنين.

إن مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية يعد بمثابة خارطة طريق، زاوجت بين صدقية المعاينة وأخلاق المحسنين في التثمين الجيد، وتجاوز واستئصال مكامن الفشل والفساد وأسباب الركود والتردي.

وعليه، فأنا مستبشر بهذا المخطط، إذ زيادة على البرغماتية وارتباطه بحقيقة الوضع وملامسته لمكامن النهوض لتحقيق القفزة المرجوة نحو التطور والنماء، فإن مدعاة التفاؤل الكبيرة هي مؤشرات القبول التي تمنحنا إياها أريحية الوزير الأول وقدرته العفوية على التواصل والإيصال وهي نقاط نحسبها لفراسة القاضي الأول في البلاد، السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في اختيار من يجسدون برنامجه من أجل تحقيق قدر الجزائر في التسيير والتغيير والرفعة والسؤدد.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن تطبيق هذا المخطط ميدانيا يحتاج إلى أمرين اثنين:

الأول: الموارد المالية، والتي تبقى من أهم المعوقات التي ستعمل على التقليل من فعاليته، في ظل الوضع المالي الحالي وهنا لدي استفسار، سيدي الوزير.

الأول، من أين سيكون التمويل لتجديد هذا البرنامج؟

أما الأمر الثاني، وهو عنصر الكفاءة وحسن التسيير وعصرنة الإدارة على المستوى المحلي.

السيد الرئيس،

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

ومن بين المحاور التي سأتطرق إليها، المحور الاقتصادي والذي يعرف فيه قطاع الاستثمار ركودا تاما وخاصة في ظل أزمة كورونا والتي أتت على الأخضر واليابس وكبّدت الكثيرين خسائر كبيرة، بل الإفلاس والغلق للمستثمرين والمقاولين لنشاطاتهم؛ سيدي الوزير، هل وضعت خطة لتدارك هذا الوضع وخاصة ونحن نشهد ارتفاعا جنونيا لأسعار الكثير من مواد البناء مثلا، وهل ستكون هناك إعانات مالية لأصحاب الشركات المفلسة والمتضررة؟ خاصة وأن السيد رئيس الجمهورية، وهو مشكور، قد أقر منحة البطالة التي ستخفف من معاناة الكثير من العاطلين عن العمل.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

هناك بعض الشركات الوطنية العمومية ذات الطابع الاقتصادي لديها كل المؤهلات حتى تكون رائدة وخالقة للثروة، ولكن مع الأسف ما زالت تعاني وفي كل مرة يكون طلب المساعدة وعمليات التطهير المالي وكلامي موجه إلى السيد وزير النقل وعلى شركة الخطوط الجوية الجزائرية، هاته الشركة الوحيدة والتي هي من بين أهم الشركات القادرة على الدعم والرفع من مردوديتها ولكن الوضع الحالي مغاير تماما.

سيدي الوزير، ما هي استراتيجيتكم للتحسين من فعالية هذه الشركة وكذا شركات أخرى شركات خالقة للثروة كمركب الحجار؟ وكلها شركات تعمل على تخفيف من معاناة النقص في الخزينة العمومية.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

إن البلاد تزخر بثروات كبيرة ومهمة وجب استغلالها على أقصى حدود، منها الطاقة الشمسية وفيها أتساءل من هذا المنبر عن المشروع الجزائري -الألماني «ديزرتاك» أين وصل؟ وكذا مشروع الفوسفات في بلاد الحدبة بولاية تبسة؟

هذه المشاريع كلها مهمة ومن شأنها التقليل من حدة الميزانية، وأعود لأقول إن الاعتماد على الإنسان فهو المحرك لأي إقلاع حقيقي لاقتصادنا، كما أن دوران الماكنة الاقتصادية وأهم عناوينها: الاستثمار المدر للثروة، يمر حتما عبر تطوير «عقلية» القائمين على التأطير إداريا باسم الدولة لهذا الموضوع.. ثروتنا هي الإنسان الجزائري ووعاؤها هي الفلاحة والطاقات المتجددة والصناعات التحويلية وقبلها «المنظومة التربوية» و«المؤسسة المسجدية» اللذان يبقيان أهم أسباب التغيير الفعلي المرجو ومهم أيضا القول إن صلاح حاضرنا يكون بما صلح به أسلافنا.. وأن قدر الجزائر وشعبها هي أن نكون الأولين من بين الأولين وليس الأولين من بين الآخرين، نلج الفضاءات والمحافل من أبوابها، وأبناء نوفمبر لن يرضوا سوى بالنجاح والفلاح.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

لقد استعادت الدبلوماسية الجزائرية توجهها ومكانتها ووزنها الطلائعي و الريادي في الجوار والعالم، وبدأت تلقي بثقلها على الملفات الحساسة والشائكة التي تجابه القارة الإفريقية والعالم العربي، اعتمادا على حنكتها ورصيدها الدبلوماسي الذي سيمكنها من زيادة بريقها.

إن سياسة الجزائر الخارجية، لطالما كانت وستبقى ثابتة على مواقفها من القضايا الدولية وتحترم عقيدتها الخارجية المبنية على احترام سيادة الدول وعلى عدم قبول التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

وبعيدا عن الانفعالات، فإن القرار الذي أصدرته الجزائر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب كان نابعا عن التأني والروية، ذلك أن المملكة المغربية انساقت دون حصافة سياسية ولا دبلوماسية إلى إيواء ودعم كيانات إرهابية ومحاولة ضرب استقلال دولة واحدة موحدة، بالاستناد على افتراءات وأسانيد باطلة ومردود عليها، فهي بذلك لم تستحضر العقل الاستراتيجي في قراراتها ومقارباتها غير المدروسة؛ وأضحت تنتهج نمطا جديدا من أنماط الدبلوماسية، ممثلة في «دبلوماسية المقايضة» وفي أحيان أخرى «دبلوماسية قطاع الطرق».

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

الجزائر بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وباقي المؤسسات الدستورية في الدولة وفي مقدمتها الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، كما يؤكد على ذلك بإيمان المجاهد صالح قوجيل، ستمضي بخطى ثابتة وأكيدة في التصدي لمهامها على أكمل وجه وإن الشعب الأبي سيقف مثلما عودنا لما يتعلق الأمر بوطنه، سيقف إلى جانب دولته، والمقام ها هنا يحتم على إسداء أبلغ آيات التقدير وأجمل التحايا وأبلغ العرفان لقوات الجيش الوطني الشعبي الذي يقدم في كل مناسبة، صورا رائعة وبليغة عن ارتباطه وتلاحمه بشعبه، فلهم منا كل الاحترام والتبجيل.

وأشكركم على حسن إصغائكم ووفقكم الله في أداء مهامكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد مبارك مولود فلوتي، فليتفضل مشكورا.

السيد مبارك مولود فلوتي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد؛

بقدر الأهمية التي تكتسيها الأفكار التي جاءت بها الوثيقة الموضوعة أمامنا، المتضمنة مخطط عمل الحكومة، والتي صيغت بأسلوب راق وجميل ومشوق، يطبعه طموح كبير في نقل الجزائر من وضع اقتصادي مترهل واجتماعي متأزم، بفعل الآثار السلبية لجائحة كورونا، إلى وضع تفرج فيه الأزمات ويأمن فيه الناس على صحتهم وقوت يومهم ومستقبل أبنائهم، بقدر ما تشكل العقبات والإكراهات

الموجودة حاجزا قد يعرقل تحقيق هذا الطموح ما لم تجند الإمكانيات المالية والمادية الضرورية والموارد البشرية الكفؤة والإدارة القوية والنية الخالصة والإصرار على بلوغ الأهداف المسطرة، مهما كانت الصعوبات.

سيدي الرئيس،

في هذا الإطار إسمحوا لي بالمساهمة بالملاحظات التالية:

1 – تداولت خطط وبرامج الحكومات المتعاقبة مصطلح إصلاح منظومة التحويلات الاجتماعية أو إصلاح عمليات الدعم الاجتماعي ولا نشك أبدا في نية أصحابها، لكن يبدو أن هذا الأمر محكوم عليه بألا يرى النور قريبا ولا نعلم ما يحول دون ذلك، بينما يتواصل نزيف ميزانية الدولة بشكل كبير في صرف جزء هام من أموال الدعم على غير مستحقيها، في انتهاك صارخ لمبدإ العدالة والإنصاف الاجتماعي.

فمتى يتجسد هذا الإصلاح، سيدي الوزير الأول، وزير المالية؟

2 – تشكل عصرنة وإصلاح النظام المالي والجبائي حجر الزاوية في النهوض بالاقتصاد الوطني وجلب الاستثمارات ويتسع الوضع الحالي بضعف الجباية، مع الاعتماد على الجباية البترولية وعدم القدرة على التحكم في التهرب الضريبي الذي بلغ أرقاما خيالية، مما يجعل معالجة هذه الوضعية ضرورة اقتصادية مستعجلة وذات أولوية قصوى، كما يشكل تغول السوق الموازية واستحواذها على حوالي 40٪ من النشاط التجاري وتوسع نمو سوق العملة الصعبة غير الرسمي تحديا آخر يجب أن يجد الآلية والأهمية اللازمة ووضع حيز التنفيذ آليات تقويم هذا الوضع المعوج، بما يعيد لمؤسسات الدولة مصداقيتها وللاقتصاد جديته وجاذبيته.

3 – نثمن عمل الدولة والجهد المبذول في مجال حفظ الذاكرة ومعالجة ترسبات الفترة الاستعمارية، لكن يجب مضاعفة هذا الجهد في سبيل مواصلة استرجاع التراث والأرشيف الجزائري المسلوب والمحتجز لدى مستعمر الأمس، باعتباره جزءا لا يتجزأ من تاريخنا الوطني.

من جهة أخرى، أتساءل عن مخارج المفاوضات على تعويض ضحايا التفجيرات النووية في الصحراء، والحصول على مخططات دفن نفاياتها التي ما زالت تهدد أمن وسلامة مواطنينا، كما نتساءل عن وضعية ملف المهجرين الجزائريين إلى ما وراء البحار، أبناء الثورات الشعبية المجيدة وماذا فعلت جزائر الاستقلال لربط الصلة بهم وإنقاذهم من النسيان؟ أولئك الذين هجروا من بلادهم ونفوا قسرًا وظلما وانتقاما.

4 – في مجال الطاقة: رغم الجهد المبذول في تطوير شبكة نقل وتوزيع الكهرباء والغاز والعناية بالمناطق المعزولة والمحرومة، إلا أن ما يلاحظ على هذه العملية، لاسيما التموين بالغاز الطبيعي هو الاختلال الواضح وعدم التوازن بين مناطق الوطن في التغطية بهذه المادة الحيوية، إذ لا يعقل أن تتجاوز نسبة التغطية في بعض الولايات 90٪، بينما لا تتعدى في ولايات أخرى وبنفس التضاريس والمناخ حدود 40٪، كما هو الحال في ولايتي الغازية والبترولية وأعني بها ولاية سكيكدة التي تقدر نسبة التغطية بها 42٪ وهي أدنى من المعدل الوطني بكثير والبالغ 62٪، فهل هذا أمر منطقي ومعقول؟ في ولاية تموّن ولايات بعيدة، بينما تتواجد قرى وبلديات بجانب وبجوار المركبات الغازية وعلى مرمى حجر منها تعاني ويلات الحرمان من هذه المادة وبالمقابل تهدد صحة ساكنيها التبعات الوخيمة، المترتبة عن تلوث البيئة والجو المتسبب فيها هذه المصانع والمركبات.

في مجال الموارد المائية: نحيي اتجاه الدولة إلى إنجاز محطات تحلية مياه البحر بالمدن الساحلية لتدعيم القدرات التقليدية التي لا يجب التخلي عنها، لاسيما في الولايات ذات النسب العالية في تساقط الأمطار على غرار ولاية سكيكدة التي تتوفر على إمكانيات مائية، سطحية تقدر بـ 1620 مليون م^3، لا يستغل منها سوى 291 مليون م^3 عن طريق 4 سدود، أي حوالي 18٪ فقط، بينما يصب الباقي في البحر.

ورغم أن المحطة الوحيدة لتحلية مياه البحر موجودة بعاصمة الولاية التي تبلغ طاقتها 100000 م^3 يوميا وتزود 4 بلديات تساهم في تزويد السكان بالمياه العذبة، في ظروف مقبولة خارج أيام العطب والصيانة الدورية، إلا أن الوضع يتحول إلى جحيم للمواطنين، بمجرد توقف هذه المحطة عن العمل وغياب سياسة فعالة لتخزين وسير المياه.

وعليه، فإن العودة إلى تموين السكان من السدود كإجراء تكميلي وتعويضي بات ضروريا، إلى جانب التساؤل عن عدم رفع التجميد عن عملية ربط السدود فيما بينها وكذا عدم إنجاز مشروعي سدي بوشطاطة وواد زهور.

فيما يخص السياسة الثقافية الوطنية: إن البرنامج

لم يخصص الكثير عدا الحديث عن ترقية السينما الفوتوغرافية، وهنا أتساءل كذلك عن كيفية استعادة دور السينما المغلقة؟ ونحن بولاية سكيكدة لدينا 6 قاعات للسينما حولت عن غرضها، كما أتساءل عن المسرح الجهوي المغلق منذ سنوات بداعي الترميم والصيانة، لكن ذلك ما زال على ما يبدو طويلا. شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد فاتح قرواني، فليتفضل مشكورا.

السيد فاتح قرواني: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم.

أعود ثانية لأحيي عمي صالح قوجيل النوفمبري العزيز، تحية ثورية خالصة من ابن رفيقك، الشهيد محمد قرواني، ضابط في جيش التحرير، المنطقة الأولى، من الولاية الأولى، ذلك أن النظر إليك يهدئ النفس ويبث فيها طمأنينة اليقين، في هذه الأثناء التي يصرح فيها بأن استقلالنا منّة من المستدمر والذي يقوم في هذه الآونة بتكريم وتعويض وطلب الصفح من أعوانه الحركى، وهذا شيء لا يعنينا البتة من قريب أو بعيد، فقط أردت ذكر مثل هكذا أحوال، لما أجده في نفسي من غيظ وامتعاض وأنا أطرد من بيت عائلتي السياسية التي لم أختر الانتماء إليها، بل وجدتها في بيتنا، بعدما وضعتني المجاهدة، الحبيبة أمي، أطال الله في عمرها، وهي التي قضت أكثر من 4 سنوات مع الشهيد الحامل لشهادة البكالوريا، كما يتم إبعاد أبناء الشهداء من الهياكل من هؤلاء الذين أبسط ما نقول فيهم، إنهم لا يعرفون الفضل ولا الفضل والفضيلة تعرفهم.

آه، آه، آه، أدعو الله أن يتم قضاءه فيما نريد ولكم واسع النظر.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

في سنة تسعين، أنا المهندس المعماري المختص منذ ذلك الحين في علم الصوت المعماري والتعميري، كنت في زيارة لورشة عمل لإعادة تهيئة قاعدة المداولات الكبرى لمجلس قضاء سطيف، المستطيلة الشكل وذات ارتفاع 9 أمتار، وهذا الحجم الكبير يسبب ظاهرة الصدى وانعكاس الصوت، فضولي كان موجها لما يتم فعله من أجل التصدي للظاهرة، فإذا بالمقاولة تلبس الجدران باللوحات الخشبية الجميلة على ارتفاع 4 أمتار، دون أي مراعاة للمشكلة، فالعملية كانت تهدف للزينة والرونق وحزّ في نفسي عدم تمكني من أي شيء والحل سهل وهو في المتناول، إذ وجب ثقب الألواح لاستحداث فخخ الصوت، مع وضع عازل يمتص الطاقة الصوتية، قلت وقتها هنا لا يقضى باسم الشعب؛ وسمعها النائب العام الذي كان في الورشة ليس بالبعيد وصرخ في وجهي واستاء من قولي، فقلت له لا يقضى باسم الشعب، لأن الشعب لا يتمكن من الإصغاء الجيد للمداولات، فما كان تعليقه وعن ثقة إن الحل سيكون بعد وضع مكبرات الصوت، فقلت إن ذلك سيزيد الطين بلة، كنت أنتظر أن يأخذني معه لنتبين الأمر، لكنه أبى وانصرف بمزيج من التأفف والغيظ!

أين الحس الجمهوري؟ أين التواصل؟ يجب أن نتعلم الإصغاء لبعضنا البعض والهروب إلى ذوي الخبرة لتصبح حقا الحكمة ضالتنا، وعلينا قبل كل شيء استجماع كافة شروط التحاور والتواصل، في كنف الحرية والأمن والأمان والطمأنينة وتكافؤ الفرص.

فبناء هذه الأجواء يعتبر ورقة طريق ذات بعد استراتيجي كفيل، مثلا، بتحطيم ظاهرة الحرقة غير الشرعية وخاصة الشرعية التي تستنزف خيرة شبابنا المتعلم، أستطرد قائلا أنني أنوه وأشيد بمخططكم الذي يبرز هو الآخر نموذجا حكاميا يملؤنا أملا واستبشارا بغد أفضل ومتميز، يدخل الجزائر في معترك الاقتصاد الدولي ويقحم الأمة في النموذج الاقتصادي الإنتاجي الفعلي، وأكثر من ذلك يكرس وينتهج الاقتصاد المعرفي.

هذه التصورات الصحيحة والأهداف المذكورة تنبئ بإلمام حكومتكم بما وجب وما يجب فعله، فأنتم مشكورون على ذلك، كما لا يفوتني التنويه بالإبداع القضائي، المتعلق باسترجاع أموال الأمة المنهوبة، شريطة الحد، في الأخير، من الحقوق المدنية لمرتكبيها.

أثمن التفاتتكم الصائبة إلى القانون الفذ، المتعلق بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الذي اتخذته الأداءات

الحكومية مهجورا ويبقى منطق المقاربة القطاعية طاغيا على هذه الأداءات كذلك ذكركم لمخطط تهيئة الولاية الذي وجب أن يكون بمثابة لوحة القيادة لأي إنجاز أو فعل على مستوى إقليمها، أدعوكم إلى رد الاعتبار إلى أدوات التهيئة وعدها فعلا جمهوريا دستوريا من الدرجة الأولى.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أين نحن من منهجية التغيير؟ متى سندرك أن فعل التغيير يقتضي المعرفة والتعريف بسننه وشروطه؟ فهل فقهنا شروط النهضة وكيفيات الإقلاع؟ كيف لنا أن نتحول إلى عاملين كادحين، فاعلين، منتجين؟ الإشكالية الأساسية التي وجب أن تجند لها الإرادة السياسية كاملة، هي اعتبار تغيير نموذج الحكامة أولوية الأولويات ويتم ذلك بعد استدعاء العلوم الإنسانية، قصد التشخيص المدرك واتخاذ الوجهات الصحيحة المواتية لتفعيل وإدماج الديناميكيات الاجتماعية في عملية الانتقال.

يصطحب هذا التغيير خطاب دائم، متكامل الأطراف، متجانس، يعلي الوفاء للسردية الوطنية ومنتج للمعنى والمفاهيم التي ترتقي بالأداء الجماعي للأمة.

هذه المقاربة تفضي إلى بناء جديد للعقد الوطني، يذعن إليه الجميع وتنفجر فيه الطاقات وتتحقق فيه أحلام الشباب، هذه السيرورة لا تمنع البتة السلطات العمومية من السعي قدما في تحقيق تطلعات الساكنة، على قدر الإمكانات المتاحة، لكن في ظل استراتيجية التغيير التي من مآلاتها الحد من الثقافة الشعبية المطلبية الصرفة والتي هي في الواقع في تناغم قوي وجدلية مستقرة، مع التطلع المفرط للسلطات التنفيذية في الاستجابة دون هوادة لجميع الاحتياجات ومتطلبات العيش الهنيء ودون الالتفاتة لعنصر الزمن والتخطيط والابتعاد الكلي عن الضغط الراهن، للجوء إلى مواعيد عرقوب المفضية إلى انتقاص الثقة وعدميتها.

ومن جهة أخرى، أدعوكم، السيد الوزير الأول، وزير المالية، للابتعاد نهائيا عن إقحام الإدارة المركزية المتعبة والمنهكة في الفعل الاقتصادي المحلي، إلا نادرا.

كذلك التفكير الجدي في استقلالية تسيير الجماعات المحلية في الفعل التنموي لأقاليمها مرفوقة بإصلاح جوهري للمالية المحلية.

فتباين الأقاليم في ديناميكيتها عنصر للتنافسية وخلاق للثروة، لا يعقل أبدا أن تعترضه تشريعات عامة نموذجية بالية، لا وعي لها به، ولا تؤمن إلا بجدارة أولوية الدولة المركزية ونموذج التنمية (Updown).

أنهي تدخلي بمثال أو بملاحظة قوية الدلالة على ما آلت إليه منظومة الحكامة، أيعقل أن تصبح عملية تنظيف البالوعات من جدول أعمال السلطة المركزية؟ نزولا عند الولاة ورؤساء الدوائر، من أجل حث الأمير على القيام بالعملية؟ وهي العملية القاعدية للبلدية بل مصلحة التنظيف، فماذا بعد البالوعات؟!

وفقكم الله، السيد الوزير الأول، وزير المالية، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار وتحيا الجزائر.

السيد الرئيس: بارك الله فيك يا سيد فاتح قرواني.

السيد فاتح قرواني: وفيك بارك الله.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد محمد راشدي.

السيد محمد راشدي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بادئ ذي بدء، نهنئ السيد الوزير الأول، وزير المالية، على ترؤسه ونيله ثقة رئيس الجمهورية، لتولي رئاسة الحكومة، ونهنئ أيضا الفريق الحكومي المتواجد معه.

إن مخطط عمل الحكومة جاء في ظروف استثنائية، كما ورد في الديباجة، وفي ظروف جد استثنائية وهي جائحة «كوفيد 19» الموجة الثالثة، التي أودت بحياة الكثير من الأرواح الغالية والعزيزة علينا، نسأل الله لهم الرحمة والغفران.

إن القراءة المتأنية والمتمعنة لمخطط عمل الحكومة،

المستوحى من برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي وعد به الشعب الجزائري، تبين جليا وبكل وضوح مدى طموح الدولة وعزمها على رفع التحديات التي تواجهها الجزائر على جميع الأصعدة، وتترجم بحق ومصداقية، التطلعات المعبر عنها بصفة سليمة، واضحة وحاسمة من طرف الشعب، أساسها الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات، في ظل احترام القانون وتطبيقه، دون أي تمييز، وهذا ما يبعث بالطمأنينة في نفوسنا ويعيد أواصر الثقة في مجتمعنا وخاصة بين الشعب والسلطة.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

وبالرجوع إلى مخطط عمل الحكومة نلاحظ ما يلي:

1 – إن هذا المخطط لا يتوفر على الآليات والميكانيزمات اللازمة لتطبيقه في أرض الواقع.

2 – نطالب من الحكومة تقديم حلول حقيقية وموضوعية للبطالة.

3 – تقديم رؤية واضحة لسياسة الأجور.

4 – إيجاد صيغ وحلول فعالة لبيروقراطية الإدارة.

5 – تقديم رؤية واضحة للنموذج الاقتصادي المراد اتباعه.

6 – الحكومة في مخططها عازمة على فتح رأس مال المؤسسات الوطنية وحتى البنوك. السؤال إليكم، السيد الوزير الأول، ألا يعد هذا مجازفة؟

7 – ألم نستفد من تجارب الحكومات السابقة وخاصة في قضية الخوصصة التي حطمت المؤسسات العمومية؟

8 – إن عملكم يعتبر تقنيا بالدرجة الأولى. وعليه – السيد الوزير الأول – تحديد الوقت بصفة دقيقة والمبلغ المرصد للمخطط أو للمشاريع.

ولهذا، في اعتقادي، أن هذا المخطط يجب أن يراجع في بعض بنوده حتى يتسنى للمشرع أداء دوره الرقابي.

لدي، السيد الوزير الأول، وزير المالية، بعض الانشغالات التي تخص الولاية وهنا أشير إلى نقطة مهمة، سيدي رئيس مجلس الأمة، كل السادة الأعضاء لا يمكنهم طرح انشغالات ولاياتهم لأن الوقت لا يسمح بذلك وكذلك الفرصة، وفي مثل هذا المشروع الذي يعرض عمل الحكومة، الأصل أننا نتحدث عن مخطط عمل الحكومة وليس عن الولايات ولكن متى تعقد جلسات استثنائية للحديث عن ولاياتنا 3 دقائق أو 4 دقائق أو 5 دقائق لا تكفي لذلك، وعليه، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، أوجه للسيد وزير العدل، حافظ الأختام، الانشغال الأول، وكنت أتمنى لو كان حاضرا معنا.

إن محكمة الخروب التي يبلغ عدد سكانها 300000 نسمة، زيادة على البلديات المجاورة، كعين السمارة وأولاد رحمون وعين عبيد وابن باديس.. إلخ، زيادة على المدينة الجديدة علي منجلي التي يبلغ عدد سكانها 500000، أيعقل أن محكمة واحدة وبحجم صغير تستطيع تلبية حاجة الساكنة؟ زيادة على ذلك الظروف الصعبة التي يعمل فيها السادة القضاة؛ وعليه؛ لدينا اقتراح نريد طرحه:

– نطلب منكم تحويل المركز الثقافي المغلق الذي بني في فترة الثقافة العربية سنة 2015، المتواجد بجوار الدائرة إلى العدالة، مع العلم أن هذا المركز لا يشتغل وبالتالي يصبح محكمة...

السيد الرئيس: شكرا..

السيد محمد راشدي: لحظة فقط، سيدي الرئيس..

بالنسبة للسيد وزير الصحة،

إن المستشفى الجامعي الجديد بقسنطينة، رفع عنه التجميد، فلماذا لم ينطلق بعد؟ ألا ترون أن ولاية بحجم قسنطينة، عاصمة الشرق، بالنظر للولايات المجاورة، ولم ينطلق بها المشروع! نتحدث مع المواطنين، لكنهم لا يصدقوننا؟ تحدثت معك، السيد الوزير الأول، وزير المالية، وقلت لي بالحرف الواحد لقد رفعنا التجميد عن هذا المستشفى، وعليه، نرجو أن تنطلق الأشغال.

السيد الرئيس: شكرا..

السيد محمد راشدي: لدي نقاط أخرى لم أتطرق لها، سيدي الرئيس دعني أكمل إلى غاية 7 أو 8 دقائق، لا إسمح لي، سيدي الرئيس..

السيد الرئيس: أنا كذلك لدي الحق في الكلام...

السيد محمد راشدي: هناك من تدخل لمدة 9 دقائق وهناك من تدخل لمدة 8 دقائق، نعم سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: لما تقول، حسب كلامك، إن هذا المشروع هو برنامج عمل الحكومة وليس ببرنامج الولايات وتطلبون تخصيص اجتماع خاص تتحدثون فيه عن الولايات، لا عليه، تكلمت عن بعض المواضيع التي تخص ولايتك وهي مسجلة وما تبقى من مداخلتك سوف يؤخذ بعين الاعتبار.

السيد محمد راشدي: لدي انشغالات بسيطة، إمنحني دقيقتين فقط...

المستشفى المتواجد بدائرة عين عبيد، هذه الدائرة المجاهدة محكوم عليها بالإعدام، معالي وزير الصحة!

60 سريرا، معالي الوزير، طلبناها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ونحن نطالب بـ 60 سريرا، هذه الدائرة تبعد عن الولاية بحوالي 50 كلم، طلبنا وأعدنا الطلب، لكن للأسف، لم نتلق أي شيء!

معالي وزير الفلاحة، والسيد وزير السكن، هناك مشكل مطروح بدائرة عين عبيد، انطلقت الأشغال بحي 2000 مسكن وبعد ذلك، أي بعد وضع الإسمنت المسلح والخرسانة، الشركة الأجنبية التي أسند إليها الإنجاز غادرت، نحن نطالب بتحويل هذه الأرضية الجاهزة إلى صيغة عدل أو صيغة أخرى..

شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: بارك الله فيك؛ الكلمة الآن للسيد محمد بوبطيمة، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بوبطيمة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم وصل اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد رسول الله.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية، وطاقمه الحكومي،

زميلاتي، زملائي،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في الحقيقة سأتعرض إلى بعض النقاط وبسرعة فيما ورد في مخطط عمل الحكومة الذي نعتقد أنه جاء خاليا من تحديد الزمن، زمن الإنجاز، خاليا من الأرقام، إلا أننا يمكن أن نعتبره بداية موفقة للطاقم الحكومي الذي نتمنى له التوفيق والنجاح ولكن لابد من الإشارة إلى أن أي نجاح وفي أي قطاع من القطاعات يعتمد اعتمادا كليا على النوع البشري.

السيد الرئيس السابق، هواري بومدين، رحمة الله عليه، أتذكره في نقطة تاريخية، كان يقول «القضية هي قضية رجال»، الآن القضية هي قضية رجال وليس بالمعنى الذكوري، لكن بمعنى الأخلاق والتفاني والجدية والعمل، وهذا لن يتأتى إلا إذا اهتممنا بقطاعين وهما: قطاع التعليم بمعنى ضرورة تحسين جودة التأطير ولا يكون ذلك إلا بالتكوين المستمر، لأن القطاع في المرحلة السابقة شهد عملية تفريغ من إطاراته بالتقاعد المسبق مع الأسف، واليوم نحن نقوم أحيانا بعملية الترقيع بخصوص المدرسة، وبالتالي لابد من العودة إلى تكوين الإطار الذي يخدم البرامج التي نحن بصدد التحدث عنها والاهتمام كذلك بقطاع الشؤون الدينية، لأنه قطاع حساس وضروري ويخلق التربية في المجتمع والتوجيه الصحيح.

إذن، هذه القطاعات كلها، فإن لم نتوصل إلى الفرد الصالح، الناجح والتوجيه الصحيح، أي الخوف من الله تعالى وطاعته، لا يمكننا أن نصل إلى نتيجة!

وبالتالي، السيد الوزير، سأعرج على بعض النقاط بسرعة:

قطاع الفلاحة؛ يشهد هذا القطاع اهتماما كبيرا وأنتم تعلقون عليه والجزائر برمتها آمالا كبيرة، بحيث يأتي في الدرجة الثانية بعد البترول، لكن هل توجد دراسة في ترتيب الأولويات؟ أنا أقول إن الجنوب يشهد اليوم اهتماما بهذا القطاع، لكن مع الأسف بشكل عشوائي؛ أعطي مثالا عن التبذير الذي يمس الماء، بعد سنوات سوف نعاني من أزمة الماء التي ستكون الحرب في المرحلة القادمة بعد البترول، نحن نبذر بشكل عشوائي الماء في مناطق الجنوب.

أعطي مثالا يخص عملية إنتاج فاكهة البطيخ الذي يستهلك الكثير من الماء، لكن منتوجه ومردوده الاجتماعي «وَارَعْ».

أعطيكم مثالا من أجل لفت الانتباه فقط؛ كان الماء ببلدية حاسي الفحل بولاية غرداية، سابقا، لما نحفر البئر يصعد الماء من دون وسائل إلى 20 أو 30 مترا، أما اليوم فنحفر 200 متر ولا يصل! إذن لابد من ترتيب الأولويات

وإعادة الدراسة في هذا الموضوع ويجب الحد من سيرورة الأمور كما هي عليه حاليا.

نتكلم عن الطرقات؛ نتطرق هنا إلى نقطتين وهما عدم الانسجام بين القطاعات؛ في الوقت الذي نحن نستثمر فيه بالجنوب، تبقى الطريق أحادية من المنيعة إلى غرداية، يعني نحن نطالب بازدواجية الطريق التي توصلنا إلى تمنراست وأدرار، نسير إلى حد الآن في طريق واحد وبالتالي لا يمكن لنا أبدا أن نصل إلى اقتصاد، إذا لم نربط عامل النقل وعامل الطرقات وأولياهما اهتماما كبيرا خاصا بهما.

نتكلم عن قضية الصحة؛ بالنسبة لولاية غرداية أدرجها كنموذج، المستشفيات التي بنيت في الثمانينيات بالبناء الجاهز، الآن هل توجد دراسة نحضر لها على مدى 20 سنة أو 25 سنة عن مدة صلاحيتها، لنتمكن من تغييرهما أم لا؟

هذا السؤال يبقى مطروحا على وزارة الصحة.

ننتقل الآن إلى قضية التشغيل، وقد تطرق الإخوة في الكثير من المرات إلى القطاع الخاص، هل لدينا إحصائيات مما يغطي القطاع الخاص من طلبات العمل؟ إذن هل يؤدي ما هو مطلوب منه؟ أعطي مثالا، قطاع السكن؛ أنا أقول بأن قطاع السكن لا يمكنه أن يلبي كل الحاجيات، لأن جميع الإخوة المقاولين لما يشرعون في البناء، الدولة هي التي لا تسدد لهم، لا تدفع حسب الاتفاق، فنجد التأخر في التسديد؛ وبالتالي، من أين يدفع للعاملين؟! ومن ثمة يغادرون، علما أن القطاع الخاص إن لم نهتم به كالقطاع العام، من حيث التقاعد وحقوق الناس، لا يمكن لأبنائنا العمل به، يشتغل الشخص لمدة 15 سنة أو 20 سنة وعندما يحال على التقاعد يخرج فارغ اليدين، أين هو التقاعد؟ وبالتالي يجب ضبط هذا القطاع، طبقا للقانون، أنا لا أتكلم عن القطاعات عامة بل بعض المؤسسات في القطاع الخاص التي تشغل العامل ثم تتركه يذهب، خاصة في قطاع البناء.

إذن، لما نتكلم عن هذه الأمور، سيدي الوزير، أتطرق إلى قضية الأموال، قيل والله الدولة..

نتكلم عن قضية التحصيل الضريبي، نحن لا نهتم بإطارات وزارة المالية، خاصة على المستوى القاعدي ولا نمدهم بالإمكانيات، بحيث إن هؤلاء الموظفين لا يجدون حتى إمكانية أو وسيلة التنقل إلى البلديات، لدينا السيد الوزير الأول، وزير المالية، 4 مقرات بنيت بأقل من 16 مليار سنتيم هي الآن في حالة انهيار وكل مسؤول يرمي الكرة للآخر ويقول لست مسؤولا! يوجد مقر بمتليلي وآخر بغرداية وآخر بالقرارة، متى تفتح هذه المقرات؟ بعد أن تم تجهيزها وبناؤها بحوالي 20 مليار تتهدم وسكناتهم ولا يجد الموظف مكتبا يعمل به!! وبالتالي لقد ألححت عدة مرات وتكلمت عنها كذا مرة مع وزير المالية السابق ولكن للأسف دار لقمان باقية على حالها!

ختاما – ولو لدي كلام أكثر من هذا – أقول إن انعدام الاهتمام بالمنتخب، خاصة ذلك الذي يريد أن يخدم وطنه وفي مقدمتهم النواب الذين نستمع إليهم ونعمل بالتنسيق معهم ولا يمكننا أن نذهب بعيدا، أعطي مثالا أختم به؛ نحن هنا بمجلس الأمة صادقنا على لائحة، بعد تمرير قانون إنشاء الولايات العشر الجديدة، نحن نشكر بالمناسبة السيد الرئيس على ذلك ونتمنى أن تكون فاتحة خير على سكاننا بالجنوب خاصة، أرفقنا لائحة مع القانون اقترحنا فيها زيادة 4 ولايات هي كل من: متليلي، بوقطب والدبداب وبوسعادة، لم يصلنا أي خبر ولا أية معلومة، يعني وبالتالي لما يدرج العضو نقاطا، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، نحن نقول لك في الختام – إسمح لي سيدي الرئيس – لا نقول لك إذهب أنت وربك فقاتلا نحن ها هنا قاعدون، بل نقول لك إذهب ونحن معك من المقاتلين.

والله نحن معك قلبا وقالبا، إن لم نستطع مساعدة الشخص المخلص، ندعو له كأدنى حد بدعوة الخير والتوفيق.

لن نتصل أبدا بأي وزير بغية تحقيق مصلحة خاصة فأعود إلى مرجعي وهو السيد بومدين، الذي قال: نحن خُدام أحزاب وعمال الدولة والموظفين البسطاء، ولا نطلب من أحد مساعدتنا ..(**تصفيق**)..

وبالتالي، غيرتنا على وطننا كبيرة يجب..

ختاما لكلمتي – سيدي الوزير – وكذا طاقمه الحكومي والله الشعب الجزائري يعلق عليكم آمالا كبيرة وإن خسرتم نكون قد فقدنا أملنا في المراحل القادمة، لا نقول سوف نفقده، بل كلما يعرض علينا مشروع قانون نقول عنه إنه نفس المشروع السابق واسمح لي السيد الرئيس على الإطالة.

كان بودي أن أضيف.. شكرا وبارك الله فيك.

السيد الرئيس: كفاك، إنتهى السيد بوبطيمة؛ أحيل الكلمة الآن للسيدة رفيقة قصري، فلتتفضل مشكورة.

السيدة رفيقة قصري: شكرا.
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم.

أشكركم، السيد الوزير الأول، وزير المالية، على عرضكم لمخطط عمل الحكومة، الذي جاء لمواصلة تنفيذ تعهدات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون.

السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
لدي بعض الملاحظات والتساؤلات:

1 – فيما يتعلق بالتحويلات الاجتماعية، التي وصل حجمها إلى 24٪ من ميزانية الدولة، يشير هذا المخطط إلى استكمال الدراسة التي تقترح آليات جديدة، ترمي إلى دعم مستهدف، تستفيد منه الفئات المحتاجة فقط، هل من الممكن أن نتعرف، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، على كيفية تطبيق نتائج هذه الدراسة؟

2 – فيما يتعلق بالمعطيات التي تهم العمل وسوق الشغل، يشير ملحق هذا النص إلى بعض الأرقام المتعلقة بالساكنة الناشطة والساكنة العاملة ونسبة البطالة، غير أنه تعود المعطيات المذكورة إلى شهر ماي من سنة 2019، لماذا لم يتم تحيين تلك المعطيات؟

3 – أرحب بمشروع تكثيف الشبكة المصرفية عبر التراب الوطني وإنشاء بنوك جزائرية في الخارج واستحداث بنك بريدي وبنك للسكن؛ وهذا، دون شك، سينال استحسان المواطن وخاصة المستثمرين.

فيما يتعلق بالتعاملات المصرفية، من الملاحظ أنه لم يعرف الدفع الإلكتروني الانتشار الواسع الذي ننتظره منذ سنين، ما هي الأسباب التي تعرقل تعميم الدفع الإلكتروني؟

4 – فيما يخص التجارة الخارجية، يشير ملحق هذا المخطط، إلى بعض المعطيات المتعلقة بالصادرات والواردات خلال السداسي الأول من هذه السنة، وقدر حجم الصادرات بـ 16.4 مليار دولار من بينها 2 مليار دولار خارج المحروقات. وقدر حجم الواردات بـ 18.8 مليار دولار.

وهكذا وصل معدل تغطية الواردات بالصادرات إلى 87.1٪، أعتبر أن هذا المؤشر جد إيجابي مقارنة مع السنوات الماضية. أتمنى أن تواصل الدولة جهدها في التحكم أكثر في الواردات، متى سنصل، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، إلى تغطية كاملة للواردات بالصادرات؟

5 – أثمن كل ما جاء في هذا المخطط، فيما يتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والابتكار والإبداع، وخلق جسور بين مراكز ومخابر البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية عامة كانت أو خاصة، لتثمين نتائج البحث العلمي التطبيقي.

ولتعزيز العلاقات بين قطاعي البحث والإنتاج، تم إبرام عدد من الاتفاقيات بين الوزارات المعنية والمؤسسات الاقتصادية في عدة مجالات، أذكر من بينها: الأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن المائي والانتقال الطاقوي والانتقال الرقمي.. إلخ، أدعو الفاعلين في هذه المجالات إلى تقييم دوري لتلك الاتفاقيات والترويج بالنجاحات لتنوير الرأي العام بأهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في خلق الثروة والقيمة المضافة بفضل جهود النخبة العلمية.

6 – في الأخير، في مجال الإعلام والاتصال، نلاحظ وجود إعلام موازي، مختص في نشر، على بعض المواقع الإلكترونية، أخبار مزيفة وكاذبة، تستهدف نشر اليأس والإحباط وتحطيم المعنويات وزعزعة استقرار البلاد.

أملي أن تسخر الدولة كل الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمواجهة هذه الحرب من النوع الجديد التي تشكل خطرا على أمن وسلامة وأمان البلاد والعباد؛ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا؛ تقدمت السيدة فوزية بن باديس بتدخل مكتوب، نمر مباشرة إلى تدخل السيد علي طالبي، تفضل مشكورا.

السيد علي طالبي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي الرئيس المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة ممثلو الحكومة ومرافقوهم المحترمون،
زميلاتي، زملائي المحترمون،
الأسرة الإعلامية،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وكما هو معروف، تعتبر المخططات الحكومية خريطة طريق تضعها الحكومات والدول لتنفيذ برامجها الاقتصادية وتطبيق سياساتها الاجتماعية في مختلف القطاعات والمجالات التنموية.

فالمخططات الحكومية، بصفة عامة، هي أرضيات واستراتيجيات علمية وعملية، تسعى من خلالها السلطة التنفيذية إلى تجسيد أفكارها النظرية وبرامجها الانتخابية ميدانيا، لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للجميع.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن مخطط عمل الحكومة المعروض علينا للمناقشة احتوى على العديد من المحاور الأساسية والنقاط الضرورية والتي نرى أنها مهمة لتحريك الوضع الاقتصادي المتذبذب والدفع بعجلة التنمية العالقة، وقد تحدث بإذن الله الطفرة الاقتصادية المرجوة والمأمولة والمنتظرة، فاقتصادنا المعتمد في أساسه على المحروقات تأثر كثيرا بتراجع أسعار البترول على المستوى العالمي وزادته تأثيرا الحالة الوبائية جراء كورونا.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن البرنامج المطروح علينا اليوم ورغم ما جاء فيه من نقاط مهمة، ينبغي على الحكومة دعمه وإثراءه بالاقتراحات القيّمة والملاحظات البناءة التي قدمها أعضاء البرلمان بغرفتيه، لأن الوضعية الاقتصادية للبلاد تستدعي منا جميعا، كبرلمان وحكومة ومختلف القوى الحية في المجتمع، التجند والعمل لإنجاح هذا المخطط لتجسيده على أرض الواقع، خدمة للمواطن الذي حاصرته الظروف الاجتماعية الصعبة من كل الجهات.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن تنفيذ المخططات الحكومية وتحقيق البرامج التنموية يستلزم توفر الإمكانيات المالية والكوادر البشرية، هذه الأخيرة تعتبر أساس أي تنمية ومفتاح أي تقدم، وكلما كانت هاته الكوادر مستقرة ومحضرة، كانت النتائج إيجابية وفضلى.

أقول هذا الكلام لأننا لاحظنا عدم استقرار الإطارات المسيرة، سواء على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي، إذ كلما عيّن وزير جديد قام بتغيير شامل لهاته الإطارات، خاصة في قطاع الموارد المائية، والنتيجة نشهدها حاليا، والولاة كذلك، إذ يقوم الوالي الجديد بتكوين المدراء ويزرع فيهم الثقة لأنهم منصدمون، لاسيما بعد حراك 22 فيفري 2019.

لذا أول عمل يقوم به الوزير الجديد في القطاعات، خاصة المذكورة أعلاه، هو الشروع في إبعاد الإطارات التي عملت مع الوزير السابق، وكثيرا ما يجد العديد من الإطارات أنفسهم إما مقالين أو محولين أو محالين على التقاعد، رغم كفاءتهم ونزاهتهم، لذلك على ممثلي الحكومة اعتماد مبدأ الموضوعية في تقييم الإطارات. لا ننتقد فقط، بل أشكر السيد وزير الصحة ووزير الصناعة الصيدلانية على كل ما قاما به في مرحلة جائحة كورونا.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

لا أحد ينكر الموقع الاستراتيجي لميناء تنس وقد يكون بديلا للعديد من الموانئ، كالعاصمة ووهران للمتعاملين الاقتصاديين، وقد تزداد قيمة هذا الميناء في حالة ربطه بخط للسكك الحديدية مع ولاية الشلف التي لا تبعد عنه سوى بـ 50 كلم، وقد سبق للحكومة وأن تحدثت عن هذا الخط سنة 2005 وبقي على حاله لحد اليوم، لذلك نطلب من السيد الوزير الأول، وزير المالية، أخذ هذا المشروع بعين الاعتبار، نظرا لأهميته الاقتصادية والتجارية مستقبلا.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

لقد تقرر إنجاز طريق اجتنابي بين تنس والشلف وانطلقت الأشغال به سنة 2014 وسجل منه 26 كلم فقط، نسبة إنجازه الآن قاربت 40٪ والمشروع حاليا متوقف والشركة طالبت الفسخ (TIKSIRA) ولا إجابة من القطاع المختص، وبقي المواطن يعاني الازدحام والحوادث المرورية لكثرة مستعملي الطريق القديم، خاصة في فترة الاصطياف.

هذا المشروع ليس الوحيد المتوقف، بل هناك العديد منها، مثل الطريق بين سطيف وجيجل والطريق الرابط بين معسكر والطريق السيار، طريق الخميس- البرواقية والذي يمتد حتى ولاية برج بوعريريج؛ وهذا الأخير، في حالة الانتهاء من الأشغال به، سيفك الاختناق المروري عن ولايتي البليدة والجزائر العاصمة.

وتجب الإشارة إلى أن الكثير من المشاريع المتوقفة، كانت تسيرها شركات أجنبية، ذهبت بسبب نقص الموارد المالية، وتنجح هذه المشاريع بتقديم السيولة المالية وبالأخص الزيارات الميدانية.

وبالتالي، فإن الشركات الوطنية، سواء العامة أو الخاصة، لها من الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية لإتمام هاته المشاريع المتوقفة؛ والدليل على ذلك أن مشروع طريق الحمادنة مستغانم – ميناء أنجزته شركات وطنية عمومية وخاصة وبصورة جيدة.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أتمنى صادقا أن تتمكن الحكومة من تجسيد هذا المخطط، حتى يرى نتائجه وآثاره المواطن البسيط في حياته المعيشية ومحيطه الاجتماعي ونفرح كلنا، وشكرا.

السيد الرئيس: بارك الله فيك؛ الكلمة الآن للسيد محمد الواد، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد الواد: سيدي الرئيس، أود أن أقدم تدخلا كتابيا.

السيد الرئيس: ماذا؟

السيد محمد الواد: سيدي الرئيس، أوّد أن أقدم تدخلا كتابيا.. لم يفهمني.

السيد الرئيس: السيد محمد الواد تقدم بتدخل مكتوب، كذلك السيد عبد الحق بن بولعيد تقدم بتدخل مكتوب؛ نمر مباشرة الآن إلى تدخل السيد عياش جبابلية، فليتفضل مشكورا.

السيد عياش جبابلية: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه الميامين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح قوجيل المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان الفاضل،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،

الأسرة الإعلامية،

السلام عليكم ورحمة الله.

يقول المولى عز وجل في محكم تنزيله بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم: (إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوما جهولا) صدق الله العظيم.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

أتمنى لكم كل التوفيق في مهامكم النبيلة والصعبة في هذه المرحلة الهامة التي تمر بها الجزائر وأيضا الطاقم الحكومي، للوقوف على تجسيد مخطط عمل الحكومة لتطبيق برنامج رئيس الجمهورية، فالشعب الجزائري ينتظر منكم جهدا كبيرا للخروج من هذه الأزمة الخانقة، وإن انهيار القدرة الشرائية للمواطن لأحسن دليل، وخاصة في الآونة الأخيرة.

ولنا الثقة التامة أن الانطلاقة الحقيقية والفعلية ستكون مباشرة بعد استكمال بناء مؤسسات الدولة وهي الانتخابات المحلية؛ ومن هنا أدعو جميع المخلصين والوطنيين للمشاركة بقوة في هذه الانتخابات واختيار الأنسب لتسيير شؤون الشعب، فالبلدية هي الحجر الأساس واللبنة الأولى في بناء جزائر جديدة.

وأنا كمناضل في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني، وما أدراك ما حزب جبهة التحرير الوطني! ومن الأوراس الأشم أؤكد التزامي الدائم بالعمل على تقوية أسس الدولة الجزائرية وتغليب المصلحة العليا للدولة في كافة النقاشات المطروحة على الساحة الوطنية والمساهمة في إرساء دولة الحق والقانون خدمة للوطن والمواطن.

السيد الرئيس،

قد احتوى مخطط عمل الحكومة على نقاط هامة ومحاور رئيسية، مست كل القطاعات إلا أن المخطط وحسبما لاحظناه أنه يفتقر للتدقيق الرقمي وآجال التنفيذ والتقييم والمخطط يتطلب تحديد آليات وأدوات يجب الاستناد إليها بوضوح، من أجل التنفيذ حتى يمكن تقسيم أداء الحكومة في شكل مخطط، فعوض جرد الأهداف ضمن فصول، يستحسن ترتيبها تبعا للأولويات الملحة، الواحدة تلو الأخرى، بطريقة مباشرة ونحن لا نشك بأن هناك نية صادقة وإرادة سياسية قوية في القضاء على المخلفات

السلبية وإرساء قواعد جديدة للحوكمة والتسيير وهي مؤشرات تجعلنا نتفاءل بالسلطة التنفيذية الحالية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أيعقل في جزائر 2021 أن نأكل مما لا نزرع ونلبس مما لا ننسج؟ وهي التي كانت إبان الحقبة الاستعمارية تغذي أوروبا بكاملها، والحمد لله أن الجزائر تتوفر على أراضي خصبة وخيرات طبيعية كبيرة وموارد بشرية هائلة، خاصة الشباب! فأين يكمن الخلل؟

وهنا أقدم جملة من الاقتراحات التي أرى من شأنها حلحلة الوضعية الحالية.

– تحسين مناخ الاستثمار والتقليل من القيود البيروقراطية.

– إعادة النظر في تسيير المؤسسات المصرفية ومراجعة قانون القرض والنقد والقوانين المسيرة للبنوك والبنك المركزي.

– القضاء على المعاملات الموازية وإدخال الكتلة النقدية المتواجدة خارج البنوك عن طريق تحفيزات ومصالحة جبائية.

– إعادة النظر في مناهج التعليم وإعطاء المعلم حقه كاملا.

– تحسين وضعية الإمام لما يقدمه كمرشد ومربي ومصلح وإعطاء المسجد دوره.

– أيضا تحسين الخارطة الصحية.

– تعزيز استقلالية القضاء وتحسين الظروف الاجتماعية للقاضي.

ولدي، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، العديد من الاقتراحات، سأرسلها إلى مصالحكم كتابيا لاحقا، لضيق وقت المداخلة.

السيد الوزير الأول، وزير المالية، لدي إشكال سأطرحه الآن والمتمثل في:

– فتح مراكز دبلوماسية للدول الإفريقية التي ليس بها سفارات مثل: رواندا، إفريقيا الوسطى، البورندي.. فإفريقيا تعد بعدا استراتيجيا للجزائر وهنا أتكلم عن (الدبلوماسية الاقتصادية).

إن انشغالات سكان ولاية باتنة، التي سبق لنا أن قدمناها من هذا المنبر، ما تزال قائمة إلى غاية اليوم، رغم التأكيد عليها في المحطات السابقة، لكن دون جدوى، فإن ثقتنا اليوم في حكومتكم، أخذها بعين الاعتبار، خاصة في مجال القطاعات الحيوية من هياكل صحية، فلاحية، الري الفلاحي، المياه الصالحة للشرب وإعادة الاعتبار للطرق المهترئة التي أصبحت كابوسا مرعبا لمستعملي الطريق.

أيضا، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، أمام شبه التعتيم الإعلامي المفروض على الأوراس من طرف القنوات الرسمية ومراوحة مركز باتنة للتلفزيون الجزائري بين فتحه وإغلاقه، أصبح لزاما أكثر من أي وقت مضى فتح هذا المقر. تصور، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، أن باتنة مفجرة ثورة التحرير يتوفى أحد مفجري الثورة المباركة، المجاهد عمار بن شايبة، تتصل عائلته بمحطة قسنطينة الجهوية التي رفضت نقل خبر الوفاة وتغطية الجنازة في مشهد يطرح علامة الاستفهام؟! والأمر هنا يتشابه ويتقاطع في أكثر من شق، فها هو مطار مصطفى بن بولعيد الذي أصبح كمدينة للأشباح بفعل مركزية التسيير، وكما يعلم الجميع أنه ملحق بمؤسسات مطارات قسنطينة!!

في الأخير..

سيدي الرئيس، كلمة أخيرة فقط.

السيد الرئيس: تفضل، تفضل.

السيد عياش جبابلية: في الأخير، سيدي الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية، وبصفتي عضو مجلس الأمة، منتخبا عن حزب جبهة التحرير الوطني، أندد بالمخططات الفاشلة التي تستهدف ثرواتنا الغابية واستقرار بلدنا بشكل تخريبي ممنهج، يستهدف ضرب اقتصادنا الوطني واستقرار جبهتنا الاجتماعية ولن يزيدنا هذا إلا عزما ويقظة بتفويت هذه الممارسات الإجرامية الدنيئة وتدعونا إلى الالتفاف بقيادتنا الرشيدة وتفويت الفرصة على أعداء الجزائر، كما نستنكر مناورة نظام المخزن التي تأتي في هذا الظرف بالذات بتواطؤ من بعض الجهات ظنا منهم أن الوقت مناسب لاغتصاب حق الشعب الصحراوي، التي كانت الجزائر وما تزال تدافع عن حقوقه الشرعية، وفقا للوائح الأممية، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أنوه بالمجهودات الجبارة للسيد وزير الخارجية، الذي أعاد الدبلوماسية الجزائرية إلى سكتها والشكر كل الشكر

إلى السيد رئيس الجمهورية في قراره، بقطع العلاقات مع المغرب في هذا الظرف بالذات، وأمام التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر، أقف وقفة عرفان وتقدير أمام المجهودات الجبارة التي يقوم بها جيشنا الباسل، الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، الذي رافق جل التحولات التي شهدتها وتشهدها جزائرنا الحبيبة بكل احترافية، فهو السد المنيع لحماية الوطن في وضع إقليمي متوتر، وهنا أترحم على كل شهدائنا الأبرار من شهداء الوباء والحريق وشهداء الجيش الوطني الشعبي، وأترحم على روح فقيدي الجزائر، المجاهد عبد العزيز بوتفليقة ورئيس الدولة المجاهد عبد القادر بن صالح؛ المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: كان من المفروض أن تكون الخاتمة هي المقدمة؛ الكلمة الآن للسيد محمد بن طبة.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

بداية ورغم ما سبق من ملاحظات حول هذا المخطط ورغم ما ذكر من مؤاخذات عليه من حيث الأرقام والآجال والآليات، إلا أننا نثمنه بعد توضيحات الوزير الأول، وزير المالية، التي ذكرها في عرضه المختصر ووضح أن المخطط إنما هو إثبات للخط التوجيهي العام والخطوط العريضة التي ستترجم لاحقا إلى أوراق طريق، تحدد فيها الأرقام والنسب والمخصصات المالية والآليات، وستتاح مناقشته في تفاصيله، مما يخصص كل عموم ويزيل كل غموض، ومن هنا جاء تثمينه إضافة إلى ما نلمسه من نيات صادقة لدى الوزير الأول، وطاقم الحكومة، وكذلك لتيقننا من الكفاءة التي يتمتع بها السيد الوزير الأول، وزير المالية، والتي لا شك ستكون دافعا قويا لكل الطاقم الحكومي ليجسد طموحات الشعب في الميدان.

ومن هنا نطرح السؤال: هل سيكون الميدان سهلا والتطبيق ميسرا؟

فالجواب: لا، وذلك نظرا للمعطيات التالية:

1 – الناس في المسؤولية بين فاسد، لا يرجى صلاحه، وخائف لا ينتظر منه إبداع، وثالث عوان بين ذلك اكتفى بالضروري من كل شيء ولا زيادة.

أما الفاسد فمطلب الشعب أن يضرب على يده، رأسا كان أو ذنبا، حتى يستأصل الفساد من جميع مظانه.

لا تقطعن ذنب الأفعى وترسلها
إذا كنت شهما فأتبع رأسها الذنبا
هم جردوا السيف فاجعلهم له جزرا
وأوقدوا النار فاجعلهم لها حطبا

وأما الخائف فالمطلب أن نسارع بالقوانين التي تؤمنه وهو يمارس مهامه. القوانين التي تفرز الخطأ عن الخطيئة، وسوء التسيير عن تعمد العرقلة وإهدار المال العام والسرقة والنهب والغصب وغيرها من المخزيات التي عمت وطمّت، فالخائف وإن جد في العمل، فإنه لا يحقق الإبداع ولا الإحسان اللذين نطمح إليهما في الجزائر الجديدة، التي دعا إليها السيد رئيس الجمهورية.

2 – فقدان المواطن للثقة في المسؤولين على جميع مستوياتهم، وهنا يجب على الحكومة أن تطرح على نفسها الأسئلة التالية:

– كيف نسترجع ثقة الشباب الذين تخرجوا من المعاهد والكليات منذ عقد وأكثر ولم يحصلوا في بلاد العزة والكرامة على منصب عمل يقيهم الذلة والمهانة؟

– كيف نسترجع ثقة شباب على أبواب الكهولة وفيهم الأب لاثنين وثلاثة وأربعة وأدنى من ذلك وأكثر ولا سكن له لائقا أو غير لائق، بل في الصحاري الواسعة لم يحصل على شبر من الأرض يقيم عليه قبة تقيه أو يحفر مغارة تؤويه وتحتويه؟

– كيف نسترجع ثقة الأرامل والمطلقات وقد حفت أقدامهن مشيا لدور العدالة، طلبا لحق ضائع أو نفقة لم تسدد لشهور وأحيانا لسنوات، فلا يعدن من هناك إلا بخفي حنين؟!

– كيف تسترجع ثقة الفئات العريضة من الناس وفي رأس كل واحد جمهورية لها قوانينها ومشاريعها وجيش

من المدافعين عنها؟!

أبالتعليم، ولم يصبح اليوم اختيارا كما كان أيام زمان، بل وظيفة ككل الوظائف لمن ظفر؟!

أبالتربية وقد أزيحت من عالم القيم وصارت فايسبوكية مستوردة؟!

أبالعمل وقد أصبح أعز من بيض النعام؟

بربكم كيف تسترجع هذه الثقة الضائعة وهل فكرتم جيدا في مهرها؟

3 – غياب العدالة تعرفون، السيد الوزير الأول، وزير المالية، أن العدل أساس الملك وأن الله يقيم الدولة العادلة ولو كانت كافرة، ولا يقيم الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة.

السيد الوزير،

إن غياب العدل والعدالة، هو بعض ما جعل الناس تفترق شيعا، كل يفكر في نفسه، وكل يعمل على شاكلته، وبعد أن كنا جزائريين فقط أصبح كل واحد يضع نجمة خاصة به، انتماء إلى عرق أو جهة أو ربع أو فئة، رغم أن نداء الحق يتكرر في كل ثانية الله أكبر... لا إله إلا الله، وأن ما في سماء هذا الوطن وأرضه يردد: الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

«إن الله يأمر بالعدل والإحسان» والعدل ليس المساواة، فالمساواة بين غير المتساويين لا يكون عدلا، بل هو الظلم نفسه الذي نناشدكم بالعمل على رفعه حتى يستوي الناس في الفرص.

أيكون عدلا أن نسوي الواحد بالعشرة؟

أيكون عدلا أن نقيم جامعة لألف طالب ولا نقيم جامعة ولا ملحقة ولا معهدا حتى، لأكثر من عشرة آلاف طالب؟!

أيكون عدلا أن مدينة كانت تحتوي على مطارين قبل الاستقلال واليوم مطارا واحدا يصغر ولا يكبر، يتراجع ولا يتقدم؟

أنكون: كسنور عبد الله بيع بدرهم صغيرا، فلما شب بيع بقيراط؟

والقيراط أقل من الدرهم.

قبل الختام، نوصيكم، معالي الوزير، بالولايات الجديدة والقائمين عليها، فهي تحتاج من طاقمكم الكثير، زيارة ومعونة ومرافقة جادة ومستدامة، فهي بحاجة إلى من يحضنها حتى تلتحق بالركب وتتخلص من كان وبعض أخواتها وتكون حلفا مع صار وأضحى وأصبح..

السيد الرئيس: إنتهى الوقت، تدخلكم مكتوب...

السيد محمد بن طبة: أطلب دقيقة واحدة لا أكثر مثل الآخرين.

في الختام، السيد الوزير الأول، وزير المالية، والطاقم الحكومي، بعد النيات الصادقة، والعلم والعمل الميداني الجاد، نهمس لكم، إن كل ذلك يكون ناجحا بين الاستغفار والشكر، ويقول سبحانه وتعالى (فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا× يرسل السماء عليكم مدرارا× ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا) ، ويقول سبحانه وتعالى (لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد).

فاقرأوا باسم ربكم وابدأوا باسم ربكم وانطلقوا باسم ربكم ستكون إرادتكم من إرادة الله ومشيئتكم من مشيئة الله، رحم الله غازي القصيبي وهو يقول:

وتشاء أنت من البشائر قطرة
ويشاء ربك أن يغنيك بالمطر
وتشاء أنت من الأماني نجمة
ويشاء ربك أن يناولك القمر
وتشاء أنت من الحياة غنيمة
ويشاء ربك أن يسوق لك الدرر
وتظل تسعى جاهدا في همة
والله يعطي من يشاء إذا شكر
والله يعطي من يشاء إذا شكر!!

وفقكم الله وسدد خطاكم، شكرا لكم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد فتاح طالبي.

السيد فتاح طالبي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
الأسرة الإعلامية،
السلام عليكم ورحمة الله.

تدخلي ينصب على جملة من الملاحظات، فبعد قراءة متأنية لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية سجلت:

أن المخطط يحمل أفكارا جيدة وتصب في مصلحة الوطن والشعب، ولكن في نفس الوقت هذه الأفكار تحتاج لأن نتوقف عندها وقفة تأمل وتدبر، حيث إن هذه الأفكار جاءت خالية من آليات تطبيقها وكيفيات تجسيدها، وحتى الفترة الزمنية لإنجاز هذا المخطط غير معلومة.

أيضا لاحظت الحديث عن سن قوانين وإعادة مراجعة قوانين، هنا نفتح قوسين لأقول، قبل أن نفعل ذلك يجب تفعيل الكثير من القوانين والسهر على تطبيقها، لأن المشكلة ليست في سن القانون بحد ذاته بقدر ما هي في تطبيق هذه القوانين.

لكم في قانون المرور الذي سن وعدّل خير شاهد وغيره من القوانين، قانون المرور موجود ولكنه مفعّل في جوانب فقط! إذهبوا واطلعوا على القانون، مثلا فيما يخص الممهلات، القانون في جهة والواقع في جهة أخرى!

السيد وزير الداخلية، البلديات أنجزت ممهلات بعضها جبال وبعضها هضاب دون مراعاة القياسات القانونية، وأشياء أخرى كثيرة كسحب الرخص بالتنقيط وهذا مثال فقط سادتي، لأن الوقت لا يسمح بالتطرق إلى كل شيء.

أيضا عند الحديث عن القدرة الشرائية ومسعى الحكومة نحو رفع الأجور، خاصة في قطاع الوظيف العمومي، لابد أن نكون واقعيين: من أين ستأتي الأموال المخصصة لذلك؟ ونحن نعرف عجز الميزانية، هذا من جهة، من جهة ثانية تحسين القدرة الشرائية في ظل التضخم يحتاج إلى زيادة معتبرة في الأجور، هل الحكومة على استعداد لهذه الزيادة؟ أم الزيادة ستكون رمزية لا تغني ولا تسمن من جوع؟

موضوع الحراقة إلى أين؟ نرى أنه موضوع جدير بالطرح، لأن البحر التهم جثث الكثير من أبناء هذا الشعب ولا يزال، هذا الموضوع يحتاج إلى وقفة صارمة وهامة لوقف معاناة آلاف الشباب والعائلات وخاصة هذه الأيام التي تعرف فيه الظاهرة تزايدا وتناميا بشكل لافت بعدة مدن، منها مدينة وهران بالأخص.

إلى جانب ما سبق ذكره، لم نجد في مخطط الحكومة ما يشير إلى محاربة واحدة من أخطر الظواهر التي تنخر المجتمع الجزائري من الداخل وهي ظاهرة المخدرات التي وصلت وانتشرت حتى في أوساط تلاميذ المدارس، البراءة إلى أين؟

إعلموا سادتي، إن لم نكثف من المجهودات والآليات وطرق مكافحة هذه الظاهرة التي أدت إلى بروز العديد من الظواهر السلبية الأخرى كالسرقة، القتل، تردي الأخلاق، التعدي على حرمة الآخرين... إلخ، سادتي، فإن تفشي هذه الظاهرة ينبئ بالخطر القادم الأسوء، فلنكثف من الجهود.

السادة وزراء الداخلية والسياحة،

كيف نطور السياحة ونتكلم عنها، كبديل عن النفط، وخاصة الداخلية وهناك عصابات الشواطئ التي تعود في كل سنة لاحتلال الشواطئ وإزعاج وحرمان المواطن من حقه في الولوج إلى الشواطئ مجانا، رغم التصريحات التي تطلق عند بداية كل موسم اصطياف، إلى أين نتجه بقطاع السياحة، في ظل هذه الممارسة التي نعجز في محاربتها؟ وشكرا والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن للسيد ناصر بن نبري.

السيد ناصر بن نبري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس، رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية، والطاقم المرافق له،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام والصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا وقبل كل شيء، أترحم على أرواح واجب الوطن الطاهرة الذين وافتهم المنية؛ السيد عبد القادر بن صالح وكذلك رئيسنا السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة (الله يرحمهم الله، يرحمهم الله، يرحمهم برحمته الواسعة).

لقد كان قدر الجزائر أن لها أعداء بالأمس، وأعداء الأمس هم أنفسهم أعداء اليوم، إلا أن شراسة أعداء اليوم أكبر من شراسة أعداء الأمس، فهم يريدون أن يحطموا الجزائر بضرب أساسيات هويتها، الدين واللغة، منذ فجر الاستقلال، وكأنه استعمار في ثوب جديد، تحت عنوان الديمقراطية، حرية التعبير وحماية الأقليات ولسنا ندري

عن أي أقليات يتحدثون، لكن هيهات، فنحن لهم بالمرصاد، شعبا وحكومة جيشا ومؤسسات، ونحن اليوم صف واحد أكثر من أي وقت مضى.

أعود لمخطط عمل الحكومة، هذا المخطط الإطار، الذي يرسم معلم مرحلة قادمة في مسار الجزائر الجديدة، يستوجب منا الوقوف خلفه، لأن نجاحه يعنينا أولا وأخيرا.

سيدي الوزير الأول، وزير المالية،

– هل هذا البرنامج يقضي على البطالة؟

– هل هذا البرنامج يقضي على أزمة السكن؟

– هل هذا البرنامج يقضي على الغلاء الفاحش للأسعار؟

– هل هذا البرنامج يقضي على أزمة الماء؟

– هل هذا البرنامج يقضي على الحرقة؟

– هل هذا البرنامج يقضي على التراكمات والفضلات المنزلية والصلبة المتراكمة في كل أحياء مدننا؟

– هل هذا البرنامج يقضي على مكافحة تغيير المناخ؟

– هل هذا البرنامج يؤمن الأمن الغذائي للمواطنين؟

سيدي الوزير،

الأمور تتفاقم، الأمور تزيد تعقيدا، المشاكل بالجملة، المشكل ليس مشكل رجال أو كفاءات أو ضمير، فلولا هؤلاء الرجال لما بقيت الجزائر واقفة حتى اليوم، المشكل الرئيسي والوحيد في كل المشاكل التي تجري في البلاد هي الإدارة والقوانين المعمول بها في كل قطاعات الدولة.

هذه الإدارة التي تدير شؤون المواطنين وتؤطر المشاريع وتسير شؤون الدولة أصبحت معطلة، فاشلة، مريضة، تتماطل، أصبحت لا تستطيع تقديم الخدمات، بل أصبحت تخاف، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى القوانين التي تسيرها، أصبحت دون جدوى، دون فعالية، لا تتماشى مع الوقت الحالي، حتى لا نقول منتهية الصلاحيات.

وهنا أريد أن أقول وأقترح على الدولة أن تعتمد سياسة وطنية شاملة لكل القطاعات وليس بالأمور الترقيعية، مع فتح ورشات لجميع قطاعات الدولة من أجل صياغة قوانين جديدة تتماشى مع متطلبات واقتراحات الشعب، والقطاع (هذا ليس بقرآن لا يتغير، القانون نحن من يضعه ونحن من يغيره).

– فتح نقاش وحوار مع إطارات كل القطاعات من مهندسين وخبراء وتقنيين وهذا بمراعاة القانون الحالي المعمول به.

– إقتراحات أو النظرة الشاملة والاستراتيجية للقطاع من طرف الخبراء والاختصاصيين.

– النظر في قوانين بعض الدول المتقدمة «كفكرة».

– كذلك مراعاة جميع الاتفاقيات مع الدول.

– أخيرا، نخرج بقانون جديد يتماشى مع متطلبات الشعب والوطن، ونقدمه للبرلمان للمناقشة والإثراء، ويصبح قانونا رسميا يُعمل به.

ملاحظة، نعم توجد قوانين في البلاد نعمل بها، لكن جل القوانين دون نصوص تطبيقية، وإذا وضعنا اليوم قانونا يجب أن يكون بالنصوص التطبيقية، سيدي الوزير.

إذا وصلنا إلى تحقيق هذا العمل الجبار سنصل بإذن الله تعالى إلى تشييد الجمهورية الجديدة أو الجزائر الجديدة، دون تغيير الأشخاص، دون صياغة قوانين تتماشى مع الوضع الواقعي، لا يؤدي هذا إلى نتيجة، أما بتغيير الأشخاص وصياغة قوانين جديدة لكل قطاعات الدولة تتماشى مع الواقع المعيش وطنيا ودوليا، دون شك، سنقفز قفزة نوعية ونشيّد بإذن الله الجزائر الجديدة أو الجمهورية الجديدة.

هذا فيما يخص الشأن الوطني، أما دوليا فأتحدث عن نقطتين أساسيتين – نصف دقيقة سيدي الرئيس – يعتبرهما العالم موضوع الساعة وهما: الأمن الغذائي وتغيير المناخ.

يجب أن ندعم قطاع الفلاحة وقطاع الغابات، سيدي الوزير، إن أردنا أن نصل إلى نتيجة.

وأختتم تدخلي هذا ببعض الانشغالات المحلية:

قطاع الصحة: في ولاية بومرداس، المنطقة الشرقية منعدمة من عمال الصحة.

قطاع الأشغال العمومية: سيدي الوزير، الطريق الوطني رقم 24 توقفت الأشغال به منذ سنتين، نطلب منكم، سيدي الوزير، إعادة إطلاق الأشغال به.

كذلك قطاع السكن والعمران والمدينة، لدي، السيد وزير السكن، ملف بخصوص السكن الريفي، هناك سكان ثابتون في أماكنهم، نطلب منكم، سيدي الوزير، رخصة استثنائية، 500 ملف بولاية بومرداس، نطلب منكم منحهم رخصة استثنائية تسمح لهم ببناء مساكنهم، وبالتالي يستفيد 500 ساكن آخر، أما فيما يخص البيئة لدينا مركز..

السيد الرئيس: بارك الله فيك السيد ناصر؛ الكلمة

الآن للسيد نور الدين بالأطرش، تفضل مشكورا.

السيد نور الدين بالأطرش: بسم الله الرحمـن الرحيم.
السلام عليكم جميعا.
السيد الرئيس،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
الحضور الكريم.

في البداية، استوقفني مشهد، بعد أن تصلوا عن النبي عليه الصلاة والسلام، وهو جالس وإذا بجنازة تمر عليه، جنازة يهودي، وقف الرسول صلى الله عليه وسلم (واقفا على رجليه) سأله الصحابة عن هذا المشهد فقالوا له أوليس يهوديا؟ فقال لهم إنها روح، هذا يهودي وهذا سيد الخلق، ونحن مسلمون لابد أن نترحم وما بالنا بمشهد الرسول صلى الله عليه وسلم، إذا رحمة الله على شهدائنا، شهداء الثورة، شهداء الواجب وعلى عبد العزيز وعلى بن صالح وعلى كل من هو غيور على هذا الوطن، أما الأمر الثاني الآخر الذي شدني إليه وهو وحدة الوطن، فكان لابد أن نتكلم عن وحدة الوطن.

سهام حادة، عدة، وجهت إلى الوطن الحبيب، تحالف فيها الكائدون من بعيد ومن قريب، لكن هذا الوطن القارة سيظل الذي خرج من رحم العواصف، سيظل شامخا مكابرا لا يلين، بالله عليكم أسألكم اليوم هل هنا في الجلسة أو من شعبنا العظيم الذي يعمر هذا الوطن شاهد، رجل أو امرأة برتبة شهيدة أو شهيد؟ كلا لا أحد، الشهداء رحمهم الله وقّعوا على وحدة هذا الوطن، وضعوا وحدة هذا الوطن بأرواحهم فداء وصعودا إلى السماء، الشهيد عميروش من تيزي وزو – حتى نقطع دابر الناس الذين يشككون في وحدة الوطن – يستشهد في صحراء الجزائر ببوسعادة، بن عبد المالك رمضان من الشرق وبالتحديد من قسنطينة يستشهد في مستغانم، بالأطرش عبد الكريم من عين تادلس، ولاية مستغانم يستشهد بتنس بولاية الشلف، هل أخطأ شهداء الوطن هؤلاء؟! وبالتالي فالجزائر ستظل مرابطة وستظل تؤكد على السيادة الداخلية للأوطان وعلى تقرير مصير الشعوب، ثم دعوني أقول في هذه اللحظة، جيش شعبي عظيم يسهر على راحتنا في عز الشتاء، عندما يكون الواحد منا مستلقيا على فراشه يشاهد تلفازه، وفي ذلك البرد القارص والعواصف هناك رجال يقومون بحراستنا، فتحية تقدير لجيشنا الوطني الشعبي، الذي لم تغوه السياسة ولا مناصبها، وراح يرافق الشعب الجزائري في خياراته، الشعب الجزائري العظيم أيضا الذي يصنع دائما – أقول – نماذج الديمقراطية وما الحراك السلمي عنا ببعيد والهبة التضامنية جراء الحرائق، أرادوا أن يضربوا الجزائر في عمقها، بالحرائق، بقطع الماء، بإغراقها بالمخدرات لكننا سنبقى صامدين، سنبقى صامدين في هذا الوطن وسنصد كل هذه السواعر التي تنمو في وطننا الحبيب.

أيها السادة، أما عن التنمية فأردت أن أطرح سؤالا، ومنه أبدأ ما الذي حال دون تحقيق التنمية؟ إذا لم نَجِبْ عن هذا السؤال في ورقة 21 – 27 لا نستطيع أن ننهضَ بالتنمية في بلد قارة، مساحته 2 مليون و381 ألف و741 كلم^2.

لدينا قطاعان هامان لا ثالث لهما، وهما قطاع السياحة وقطاع الفلاحة، فهم أجدادنا في الفلاحة بأنهم بحاجة إلى خبز فزرعوا قطعا أرضية متناثرة هنا وهناك، وكانوا بحاجة إلى حليب ولحم فربوا المواشي وكانوا بحاجة إلى الطاحونة فصنعوها من حجر وأدركوا حق المعرفة والعلم فرتلوا في الكتاتيب والدواوين ترتيلا، ثم لا تعجبوا بعد ذلك؛ وبصدور عارية وبوسائل واهية قدموا للوطن وللشعب وطنا واحدا حرا، يا سادة إن نحن تكلمنا عن التنمية في البلد، استوقفتني كلمة وأنت منبهر، السيد الوزير الأول، وزير المالية، ومتأثر بها حين قلت بأن الجزائر كانت خزانا وبأن كل دولة تنتظر دورها، فما الذي يحول دون تحقيق هذا؟ لدينا أراض شاسعة، لماذا لا نقيم شراكة مع دولة لها السبق ولدينا أيضا السبق، وتميز مشهود لنا به في بقاع الأرض مع دولة لها سبق من هو الأفضل؟ إقامة شراكة في إطار السيادة أم تبعية غذائية للحبوب كمادة استراتيجية؟!

وبهذا نكون قد قضينا على الحرقة وعلى البطالة ونمتص غضب الشعب.

أما فيما يخص السياحة، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، السياحة مورد هام والله تعالى قد أبدع في الجزائر ونحن نختبئ وراء إبداعاتها، أبدع في الجزائر ونحن نختبئ وراء إبداعاتها، أنا أعتبر بأن المواطن الجزائري هو السائح الأول في إطار سياحة متاحة تنافسية، أعتبر أيضا أن المهاجر بمعنى الجزائريين المغتربين أو الجالية الجزائرية التي تدفع تذاكر الطائرة... أنا أواصل انشغالاتي شفاهة وليس لدي ما أقدمه مكتوبا سيدي الرئيس...

السيد الرئيس: قم بعرض خلاصة في جملة أو جملتين.

السيد نور الدين بالأطرش: شكرا.

أنا أعتبر بأننا قد قطعنا على المهاجرين صلة رحمهم في الوطن، فإن جعلناها 100 يورو فقط، سيدي الوزير، يجلب معه هذا الأخير 1000 يورو ويخلق مجالا للسياحة، من سيسبقنا إذا روجنا للسياحة، إذا لم يروج لها المهاجر الجزائري الذي يأتي معه صديقه وجاره، 7 ملايين مهاجر جزائري، ربما يوجد منهم من فقد أمه أو أباه بسبب عدم استطاعته المجيئ إلى الوطن؟! من سيروج للسياحة إن لم تروج لها الجالية الجزائرية؟

لدي أسئلة متناثرة من هنا وهناك، أسأل السيد الوزير الأول، لماذا تراجعنا في الرياضة؟ لماذا غاب نشيد قسما والعلم الوطني عن الدوي في سماء العالم الساهية؟ لماذا لم يرفرف العلم الجزائري؟ لأننا أهملنا الرياضة المدرسية ولأننا لم ننشئ معهدا وطنيا نصقل فيه المواهب الرياضية الجزائرية.

لماذا تراجعنا في التعليم؟ لأن المعلم أصبح يُضْرَبُ ويُهَانُ ويُجَرُ في المحاكم ويُدان، والتلميذ يمشي حافيا على الأقدام، أتكلم عن المداشر والدواوير – سيدي الوزير – ويصل إلى المدرسة باردا، أين التركيز حينها يفقد التركيز وأيضا التحصيل؟!

فيما يخص الصحة، فقد تكلمت عنها مع السيد الوزير الذي يقوم بمجهودات جبارة، لا يمكننا أن ننكر ذلك – السيد الوزير الأول، وزير المالية – قلت لابد من إقامة مستشفى كبير يليق بمقام الجزائر في نقطة يتساوى فيها كل الجزائريين، يقولون مستعجلون والتمويل، أقول شراكة بين العام والخواص وبأسهم تشارك بها جاليتنا والهبة الشعبية؛ الجزائريون أو رميت لهم الثورة إلى الشارع احتضنوها والله العلي العظيم، السيد الوزير الأول، وزير المالية، ويا سادة لو تعرض هذه الفكرة على الجزائريين لأنه ليس للصحة بديل، نتضامن ونبني هذا المستشفى ونسميه مستشفى الشعب، وفي نقطة يتساوى فيها ونقيم كذلك مدينة صحية بها مطارات وجامعات..

السيد الرئيس: السيد نور الدين بالأطرش؛ إنتهى بارك الله فيك.

السيد نور الدين بالأطرش: آخر نقطة من تدخلي سيدي الرئيس.

الجزائر ـ سيدي الوزير الأول، وزير المالية ـ لا تحتاج إلى عبقرية خارقة، نحن نحتاج إلى حسن تدبير، ولكي لا نكون جاحدين وفي كل مرة نقول الجزائر، أزمتنا ليست بأزمة رجال أو مال بل هي أزمة قرار شجاع، أتكلم عن آخر نقطة السيد الوزير الأول، وزير المالية، وهي قطاع العدالة؛ ولدت لدينا هلع المسؤولين التنفيذيين والإطارات، لم يبدعوا أو يبادروا لماذا؟ لأنهم يخافون دائما من توقيع تلك الوثائق التي قد تجرهم إلى الحبس أو السجن، أنا أزكي مبادرة السيد رئيس الجمهورية، فيما يخص الرسائل المجهولة التي أنهكتنا والتي استعملت لضربنا في عمقنا وحطموا بها الاقتصاد وذهب حلم الجزائريين وربما هي السبب في تأجيل التنمية.

أخيرا، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، سأقدم لكم هذين المشروعين، اللذين تكلمت لكم عنهما ولا نبتغي وراء ذلك مصلحة ولا أبتغي وراء ذلك مصلحة، فمصلحتنا هي الغيرة على هذا الوطن.

مشروعان بإمكانهما امتصاص البطالة والقضاء على «الحرقة»، وستكون «الحرقة» إن شاء الله، عكسية من أوروبا إلى الجنوب، هذا ما وددت قوله، سيدي الوزير الأول، وزير المالية، وشكرا.

السيد الرئيس: لما تصلنا مشاريع قوانين أو مبادرات يقدمها أعضاء مجلس الأمة خدمة للبلاد، لدينا هياكل ومؤسسات يمكنها دراسة الموضوع وتبليغ المعنيين؛ هذه هي مهمتنا في المجلس وهو ليس بالعمل الفردي، فكلما توفر الإبلاغ والإرادة كان عملنا جماعيا.

الأخ رشيد معلم، تقدم بتدخل كتابي وكذلك بلقاسم عبد العالي وأيضا السيد محمد عامر.

آخر متدخل هو السيد مصطفى جغدالي، فليتفضل مشكورا.

السيد مصطفى جغدالي:

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعضاء،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أتقدم بالترحم على كل رؤسائنا وكل أبناء الوطن جراء الحرائق الأخيرة.
أبدأ تدخلي، السيد الوزير الأول، وزير المالية،
توسمنا في شخصكم خيرا وأملا كبيرا لصراحتكم وتواضعكم وتجاوبكم مع أعضاء مجلس الأمة والشعب الجزائري، مثلكم مثل السيد رئيس الجمهورية، حين تقلد قيادة الوزارة الأولى، وكان مخططه القضاء على ناهبي المال العام.
ودامت المرحلة ثلاثة أشهر ولكن كانت إيجابية وشفافة ومنها تجاوب الشعب الجزائري معه والنتيجة الانتخابات الرئاسية.
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
نشكركم وطاقمكم الوزاري على هذا المخطط الذي ألم بجميع النقاط التي من شأنها الوقوف على تطوير وترقية البلاد.
– ولكن، هل هناك آليات وميكانيزمات لتطبيقه على أرض الواقع؟ وأين الأموال المسخرة لتنفيذه في ظل انخفاض المداخيل الوطنية؟
– هل نعتمد كل مرة على البترول؟
– فكيف يمكن القضاء على البطالة في ظلّ تزايد الحرقة؟
– كيف يمكن القضاء على بيروقراطية الإدارة؟
– كيف يمكن القضاء على ضعف القدرة الشرائية للمواطن؟ وما مصير مشروع مراجعة سلم الأجور وفتح رأسمال المؤسسات العمومية؟
أقول هذا نظرا لانخفاض قيمة الدينار وارتفاع معدل التضخم وانخفاض القدرة الشرائية، وبلغة الاستشراف السنة المقبلة «على واش نطلوا»؟ ما هو المأمول، وهل يمكن إرجاع الأمل للشعب الجزائري؟
إن المحور الثاني المعنون بتعزيز دعائم الإنعاش الاقتصادي، والذي ينطلق من خلال عصرنة النظام المالي والمصرفي، فلا أرى سبيل الحوكمة المالية إلا عبر المرور بالاقتصاد الرقمي للقضاء على أخطبوط الإدارة المعرقل لكل ما هو إصلاح، سواء الإداري أو السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي وتحقيق الحوكمة المنشودة لعشرات السنوات الماضية.
فالقطاع المصرفي يراوح مكانه، مثلما سماه السيد الرئيس بالشباك، وأهم خدمة المفروض القيام بها هو تشجيع ومرافقة الاستثمار من المخاطرة لدعم المؤسسات الناشئة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحتى الكبيرة.
ولكن هيهات بين الواقع والمأمول، فمن المفروض أول قطاع يرقمن هو النظام البنكي، وللقضاء على مشكل السيولة والأموال من السوق الموازية والتي تفوق 50 مليارا دون تحفيزات لعمال هذا القطاع.
إذن، السبيل الوحيد لجمع السيولة وجمع الأموال في السوق الموازية هو رقمنة القطاع وتقديم تحفيزات جبائية لمستخدمي البطاقة البنكية.
ونحن كأعضاء مجلس الأمة لا نعرف حجم القيمة المالية الحقيقية التي تم طبعها؟ وهل توقف الطبع؟! وما حجمه؟ وما علاقته بالزيادات الأخيرة للسلع؟
سيدي، أظن أن مشكلتنا هي رقمنة كل الاقتصاد الوطني للقضاء على الدعم الاجتماعي الذي يقدر بحوالي 16 مليارا ولا يصل منه إلى المواطن إلا 20٪ من دعم الصادرات ودعم الواردات ودعم الفلاحين والصناعيين والقطاع السياحي وحسب وزراء المالية السابقين، فإن هذا الدعم يصل إلى أكثر من 40 مليار دولار.
سيدي، السوق الموازية لا تواجه بل ترافق بقوانين استثمار مرنة، مرقمنة، بسيطة، سهلة وبامتيازات ضريبية لأنها سوق منتجة تهربت من القوانين لأنها شاهدت اللاعدالة في الاستثمار في القطاع المالي والجبائي والعقار الصناعي.
سيدي، ما هي استراتيجية الدولة في مجال التعليم في أطواره الابتدائية، المتوسط والثانوي؟ حقيقة مرة نعيشها اليوم، المدرسة لم ترسخ مبدأ الوطنية في قلوب أبنائنا، نعم هجرة آلاف حاملي شهادة البكالوريا، أكبر دليل على ذلك أرقام رهيبة تثير الفزع والغضب، هاجر أبناؤنا نحو دول أكثر جاذبية وإغراء، سعيا وراء نماذج تعليمية واجتماعية تظهر، حسبهم، أنجع مما تقدم الجزائر، المدرسة كانت رسالتها زرع روح الوطنية وتجنيد النفوس للنهوض بالوطن، أما الآن فالنفوس تجندت للفرار مهما كانت الوسائل.
فالمدرسة اليوم تُكوّن نوابغ خدمة لدول أجنبية، والشؤون المختصة بذلك يمكنها إفادتنا بالأرقام المفزعة لعدد حاملي

شهادة البكالوريا الذين سافروا في شهر سبتمبر الحالي، وحتى السنوات الماضية.

السؤال الذي يطرح نفسه، ما هي استراتيجية قطاع التربية في ترسيخ مبدإ الوطنية والإيمان بأسس تبنى بسواعد فتية طاهرة؟ والخروج من مبدإ النقاط والمعدلات التي أثبت فشلها، من خلال فرار أبنائنا نحو نموذج غربي بحت فضلا عن النموذج الآسيوي الذي ينغرس شيئا فشيئا في أوساط مجتمعنا.

إن هذه الهجرة كانت لها البداية بخريجي المدارس الوطنية والجامعات، سعيا وراء مستقبل مرسوم على النماذج ذاتها، ولم يكن ذلك لو عملت الدولة على خلق آليات حقيقية وفعالة توفر الجو التحفيزي وخلق علاقة متكاملة بين الجهاز التكويني والجهاز الصناعي، وتكريس ثقافة الأهداف القابلة للتنفيذ التي ترتكز على دراسات علمية دقيقة وتحديد آجال لتنفيذ هذه الأهداف.

رغم توفر المورد البشري الهائل ـ سيدي الوزير الأول، وزير المالية ـ يبقى إهماله سبب تأخر قاطرة التطور في البلاد، العمل الأنجع لرفع عجلة التنمية والتطور، فالبرمجة البشرية تساهم بشكل واضح في تحقيق الأهداف، فضلا عن انتقاء نوعي للمكونات القيادية والسياسية للوصول إلى الحوكمة الرشيدة، وحتما الاعتماد على الإمكانيات العلمية في برمجة المشاريع والتكيف مع الطرق الجديدة للتخطيط.

إن تطوير التواصل مع المواطن، بما يتماشى مع التطورات الرقمية الحديثة من شأنه التقليل من البيروقراطية.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

في المجال الفلاحي، أين نحن من الأمن الغذائي؟ هل مازلنا نعتمد على فلاحة الأمطار التي قلت وعزت، في ظل تغييرات مناخية قاسية؟ متى سيجسد مشروع القرن الماضي

« بنك الجينات»؟

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

– أين هو التنوع الاقتصادي والقطاع السياحي يحتضر؟

– طالبنا في عدة مناسبات بتغيير العملة ولم نجد حكومة صاغية!

– أين الشفافية في تقسيم الأموال العمومية على مختلف مناطق الوطن؟ ما هي المعايير؟

– ما هي التدابير المتخذة للقضاء على البطالة دون إنعاش اقتصادي؟

– أين هو قانون الاستثمار الحقيقي؟

– ماهي التدابير المتخذة للقضاء على البيروقراطية والمحسوبية وسياسة الجهوية؟

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

تكلمتم عن مكافحة الجريمة الإلكترونية وعن إدخال الرقمنة إلى الإدارة العمومية وعلى النظام المصرفي والمالي، وكل هذا مربوط بنظام رقمي شامل لجميع القطاعات الاستراتيجية، فأين وصل مستوى حفظ البيانات «Data center» التي 50٪ منها مُوطّن في دول أجنبية وهذا حسب تصريحات وزيرة البريد والمواصلات السابقة؟

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

هل نحن في مأمن من القرصنة والجوسسة، من البرامج التي استهدفت الجزائر وأخص بالذكر برنامج (Pegasus)؟

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

جاء في مخططكم تطوير الاقتصاد وتحسين استغلاله، هل تقصدون إعادة هيكلة المؤسسات التي أفلست عدة مرات؟ كما صرحتم في ردّكم على نواب المجلس الشعبي الوطني؟

أعطي مثالين:

ـ شركة (ENIEM) أعيدت هيكلتها منذ أشهر قليلة وأفلست من جديد.

ـ الخطوط الجوية الجزائرية التي تعاني الإفلاس، عدد عمالها يبلغ حوالي 12000 عامل، بينما شركة بنفس الحجم على الصعيد الدولي توظف 3000 عامل.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

ما نوع النظام الاقتصادي المنتهج في الجزائر؟

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن ظهور الأوبئة الجديدة الخطيرة، على غرار كورونا وإيبولا، كشفت ضعف وهشاشة الأنظمة الصحية العالمية وفي هذا المجال نقترح عليكم تعزيز القطب الجامعي الجديد بسيدي عبد الله بمدرسة وطنية عليا، على غرار مدرستي الذكاء الاصطناعي والرياضيات، وبمخابر بحث في مجال بيولوجيا الفيروسات ودراسة وإنتاج اللقاحات الحديثة وكذا مراقبة نوعية اللقاحات المستوردة، بمواصفات المخابر والمعاهد العالمية وتمكن من الولوج في عالم الاستشراف

المبكر للأوبئة الجديدة والخطر البيولوجي، وأركز على الخطر البيولوجي.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

الوقت لا يكفي لمناقشة كل المجالات فلنا فيها ما يقال الكثير، الصحة، الثقافة، السياحة.. كلها قطاعات تحتاج معالجة دقيقة وسديدة.

نأمل في المستقبل أن نُكوّن في الجزائر سياسة ودولة لا تزول بزوال الرجال، بعيدا عن السياسة العرقية والمحسوبية والجغرافية، وأن يكون الرجل المناسب في المكان المناسب، والحوكمة الرشيدة المبنية على السياسة التشاورية والتشاركية مع كافة الأطراف المكونة للمجتمع.

نناشد من خلالكم السيد رئيس الجمهورية، أن تكون مصالحة وطنية اقتصادية، وسياسية، ومعالجتها حالة بحالة.

وهل حقيقة تم منح مصنع الزيت بجيجل لشركة اختصاصها التبغ وهي شركة أجنبية؟

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

نطلب من هذا المنبر تفعيل اللائحة التي بموجبها تتم ترقية بوسعادة وبوقطب ومتليلي إلى ولايات بجميع الحقوق.

السيد الوزير، نطلب تكملة إنجاز الطريق الاجتنابي الرابع (4eme Rocade) الرابط بين برج بوعريريج والمدية على مسافة 265 كلم... (ربط المسيلة بالطريق السيار شرق – غرب.

إنجاز نموذج (concession) للطريق السريع (الهضاب بين تبسة وتلمسان على مسافة 1100 كلم)...

السيد الرئيس: على كل بارك الله فيك، السيد مصطفى جغدالي، لقد انتهينا من المرحلة الثانية من جدول أعمالنا ولم تبق سوى المرحلة الأخيرة؛ لنا لقاء على الساعة الخامسة والنصف مساء، إن شاء الله، لقد تغير الوقت نظرا للالتزامات الطارئة، للسيد الوزير الأول، وزير المالية، إذن سوف يستأنف المجلس أشغاله على الساعة الخامسة والنصف مساء – إن شاء الله – فالمطلوب هو حضور الجميع؛ والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الواحدة والدقيقة العشرين بعد الزوال

محضر الجلسة العلنية الخامسة
المنعقدة يوم الأربعاء 15 صفر 1443
الموافق 22 سبتمبر 2021 (مساء)

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد الوزير الأول، وزير المالية؛
- الطاقم الحكومي المرافق له.

إفتتحت الجلسة على الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساءً

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب مرة أخرى بالجميع، وها قد وصلنا إلى المحطة الأخيرة في أشغالنا للمصادقة على مخطط عمل الحكومة، في هذه الجلسة ستكون الكلمة لرؤساء المجموعات البرلمانية الممثلة في المجلس، وسنستمع كذلك إلى رد السيد الوزير الأول وزير المالية، ثم ستُقرأ علينا لائحة حول مخطط عمل الحكومة، وفي الأخير نحدد الموقف.

الكلمة لرئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، فليتفضل.

السيد علي جرباع (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي): شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

أصالة عن نفسي، ونيابة عن زملائي في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة، أهنئ وأبارك للسيد الوزير الأول، وزير المالية، على الثقة التي خصّه بها السيد رئيس الجمهورية، وتكليفه بحمل هذه الأمانة والمسؤولية الجسيمة، وهذا عرفاناً للكفاءة العالية والنزاهة والالتزام التي عرف بها ، ويحضرني في هذا المقام ما قاله السيد رئيس الجمهورية أثناء تكليفه بتشكيلٍ الحكومة، حيث قال: (أنت أهل للمهمة لما هو قادم مستقبلاً، اقتصادياً واجتماعياً، وأنت على دراية بكل الملفات المالية وكما وفقت في مهامك كوزير للمالية ستوفّق — إن شاء الله – في هذه المهمة) وكفى بها شهادة.

والتهنئة والتبريك موصولان للسيدات والسادة أعضاء الحكومة واحدا واحدا مع حفظ الألقاب، سائلا الله تعالى أن يمدّكم بعونه وتوفيقه في أداء هذه الأمانة وحمل المسؤولية، متمنّياً لكم كل النجاح والتوفيق.

السيد الرئيس؛

بودي إن سمحتم أن أعرج على مقدس من مقدساتنا،

إنها الثورة التحريرية المجيدة، لقد صنع الشعب الجزائري نموذجا ملهما في القرن العشرين عبر ثورة التحرير المجيدة، تلك الملحمة التاريخية التي غيرت مجرى العالم الإنساني بإسقاط فرنسا أكبر قوة إمبريالية في تلك الحقبة وإعادتها إلى حجمها الجغرافي المحدود، ثورة عظيمة بقدر عظمة شعب أظهر للعالم أجمع ما يمكن أن يقوم به شعب لاستعادة وطنه المسلوب من المستدمر، بفضل من فجروا الثورة فمنهم من استشهد وحققوا أمانيهم بخاتمة الاستشهاد، فإننا نذكرهم لأن حياتهم جزء من تاريخ هذا الوطن الغالي، فالشهيد هو الوقود الذي أشعل لهيب الحرية وهو المصباح الذي أنار درب السيادة والاستقلال فرحم الله شهداءنا الأبرار، ومنهم من توفي بعد الاستقلال فرحمهم الله جميعا و بوأهم مع إخوانهم جنات الخلد، ومنهم من ينتظر، وقاموا بالدور نفسه وأدوا الواجب فهم تاج على رؤوسنا متمنين لهم موفور الصحة والعافية وطول العمر.

شعب كتب تاريخا جديدا بتضحياته الجسيمة وروحه القويمة وأهدافه العظيمة، شعب كان بحق القدوة للشعوب المضطهدة في العالم مخلدا تلك الصورة البهية في التاريخ البشري عبر قانون بشري ذهبي مفاده «بطل واحد هو الشعب»، فاستقطبت الثورة كرمز آمال وأحلام كل أباة الضيم والطامحين للتحرير والتحرر والكرامة.

لقد بات الشعب الجزائري أكثر وعيا من خلال ما عاشه خلال العشرية السوداء، وأثبت عبر التاريخ أن الجزائريين أبطالٌ عند المحن، فقد فوتوا الفرصة بالأمس واليوم على من يريد إشعال نار الفتنة بعد إشعال نار حرائق الغابات، وأصبح يفرق بين الغث والسمين، بين الصالح والطالح، من هذا المقام أترحم على أرواح كل الشهداء، شهداء الحرائق التي مست العديد من ولايات الوطن فرحمهم الله جميعا.

فقد تم اختبار هذا الشعب بالنار فخرج من الامتحان قويا موحدا، فالشعب الذي لم يفتت الاستدمار وحدته سيعرف على المدى الأبدي إن صحت هذه العبارة كيف سيقف في وجه حرائق الفتن والمؤامرات.

ففي هذا الباب فإننا في المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي ننوه بالقرار السيادي للدولة الجزائرية المتعلق بقطع العلاقات الدبلوماسية مع جار السوء المملكة المغربية، المتآمرة على أمن الوطن ووحدته ونسيجه المجتمعي، هذا الجار المتحالف مع الكيان الصهيوني البغيض المحتل للأراضي الفلسطينية.

كما نثمن السياسة الخارجية الاستباقية لجهازنا الدبلوماسي، وهي مواقف عبر عنها حزب التجمع الوطني الديمقراطي في العديد من المحطات واتجاه كل القضايا التي تهم البلد، قلت هذا البلد لا يؤمن بالتمييز والعنصرية والحقد، بل يؤمن ـ وفقط ـ بالوحدة والتعايش السلمي لاغير، فعلى هول الحرائق التي مست العديد من ولايات الوطن فقد كانت الهبة التضامنية ضخمة، والتي دعا من خلالها السيد رئيس الجمهورية إلى جعلها رصيدا يعزز الوحدة الوطنية، ومكسبا لبناء جزائر متضامنة، موحدة، قوية، عصية على أعدائها، فتحية احترام وتقدير وإكبار لهذا الشعب العظيم على ما برهن عليه من مدى حسه الوطني الكبير.

سيدي الرئيس؛

يأتي عرض ومناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، فبعد محطة الانتخابات التشريعية المسبقة التي جرت شهر جوان الماضي، والتي أفرزت مجلسا نيابيا جديدا سيضطلع بمهامه الدستورية لا محالة، هذه الانتخابات كانت وفاء بواحد من التعهدات التي قطعها السيد الرئيس على نفسه أمام الشعب غداة الانتخابات الرئاسية.

إذن، نحن نسير بخطى ثابتة وأكيدة نحو الغاية التي التف حولها الشعب الجزائري، وهي جزائر جديدة تعكس آمال الجميع، بدون إقصاء أو تهميش أو تحييد، فبعد التشريعيات ها نحن نخطو خطوة نحو محطة ذات أهمية كبرى وبالغة في حياة الشعب الجزائري، إنها الانتخابات المحلية التي دعا إليها السيد الرئيس في الـ 27 نوفمبر القادم لتكتمل حلقة المسار الديمقراطي، فهي لبنة تضاف لمسار التغيير، وبناء جزائر ديمقراطية أقرب للمواطن .

نعم ـ سيدي الرئيس ـ لقد شهدت الفترة الأخيرة، حراكًا رسميا إضافيا بترقية التناصف بين الرجال والنساء في عالم الشغل، وتمكينها في مناصب المسؤولية، وتمكين الشباب في شتى المجالات من خلال دفع الطاقات الواعدة، وتحفيز العمل الشباني المثمر، بضمانات حقيقية يتوجب أن تحصن بضمانات دستورية وهو ما تم فعلا.

هذه الإنجازات وغيرها كثير على أهميتها ومفصليتها، ما كانت لتحدث لولا ذلك التلاحم المبهر والمشهود بين

الشعب والجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير ـ كما كنت تقول سيدي الرئيس ـ بحق وجدارة والذي لم ينفصل يوما عنه بتقديم التضحية والبذل والعطاء، والخدمة المتميزة للشعب في كل الظروف والأحوال، فهو جيش وطني دفاعي عصري متطور له إرادة فولاذية لا تلين، جيش مَهيب الجانب ويرعب كل من تسول له نفسه الاقتراب من حدودنا، أو العبث بأمن الوطن تماشيا مع مسار بناء الجزائر الجديدة، إنه مفخرة الشعب، فتحية تقدير واحترام وإكبار وإجلال لجيشنا الوطني الشعبي ولقيادته الرشيدة ولكل الأسلاك الأمنية الأخرى وشبه الأمنية.

السيد الرئيس؛

من أجل تعزيز العدالة بصلاحيات أوسع، يعكف المسؤول الأول على هذا الجهاز وطاقمه، وهم مشكورون ببذل جهودٍ حثيثة لتفعيل إصلاح العدالة عبر تكييف القوانين معً متطلبات المرحلة ووفقا للأحكام الدستورية الجديدة، وتم فتح عديد الورشات من أجل مراجعة وتكييف وتحيين العديد من القوانين ذات الصلة من أجل ضمان استقلاليتها وعصرنتها ورقمنتها ومساواة الجميع أمامها ومراجعة نمط تسيير الجهات القضائية من أجل إرساء دولة الحق والقانون و العدل.

وبهذه المناسبة، فإننا نشدد على ضرورة مواصلة هذا المسار تعديلا وتتميما ولا يساورنا شك في ذلك، مع توفير أفضل الظروف لمنتسبي هذا القطاع الحساس وحمايتهم دون إغفال جانب عصرنته وتمكينه من الأدوات المادية والفنية والعلمية والعملية.

إن إرساء قواعد نظام قضائي صلب وفعال قادر على الاستجابة لتطلعات المواطن، يساهم فعلا في بناء دولة قوية.

إذن، ومن خلال مخطط عمل الحكومة هذا، الحكومة عازمة على إرساء دولة الحق والقانون، وتعزيز الآليات نحو ذلك بهدف تصالح المواطن مع مؤسسات بلده الدستورية ، واسترجاع ثقته، وهو ما نثمنه وندعمه في مجموعتنا البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي، بودي ـ معالي وزير العدل حافظ الأختام ـ وأنتم ابن القطاع وعلى دراية بدقائق الأمور، أن أتطفل على قطاعكم قصد التوضيح طبعا هل يمكن لدائرتكم الوزارية الولوج نحو ما يسمى بتصنيف الجهات القضائية؟

السيد الرئيس؛

لقد كانت التنمية المحلية من أولى أولويات برنامج السيد رئيس الجمهورية، وإذ نحن اليوم نقف على مشارف محطة الانتخابات المحلية المسبقة فإن الالتفات لتسيير الجماعات المحلية يفرض نفسه كاستحقاق يجب التعامل معه كأولوية، فإعادة النظر والإصلاح الشامل للمالية والجباية المحلية وهو ما يستدعي منا تحيين الخدمة العمومية وتوسيع الوعاء الضريبي والتحكم في المعلومة الجبائية وتعبئة الموارد.

إذن، شخصنة النظام الجبائي يجب أن تمكن من رفع مستوى الإنصاف في تحمل عبء الضريبة لاسيما من خلال رقمنة الإدارة الجبائية، وإدماج النشاطات الاقتصادية الموازية، هاته النشاطات إن تفاعلت مع السياسة الموازية هنا يكمن الخطر كما قلتم سيدي الرئيس، ومحاربة التهرب الضريبي والغش الجبائيين بشكل فعال.

السيد الرئيس؛

الكل يعلم الثغرات والنقائص التي تعاني منها الجماعات المحلية فيما يخص الأدوات القانونية والمالية لتسييرها، وهذا من أجل تأطير عملية الحوكمة وتسيير الإدارة الإقليمية والجباية المحلية.

إن مراجعةٍ قانوني البلدية والولاية، إضافة لقانون الجباية المحلية ستمكّن الجماعات المحلية من إيجاد مصادر تمويل جديدة ستدفع بعجلة الاقتصاد المحلي بالتحرك.

إن الإرادة السياسية القوية للمضي في هذا الجانب، أي تعديل هاته القوانين سيسمح للمنتخب المحلي بأداء دوره على أحسن وأكمل وجه.

السيد الرئيس؛

فعلا الحكومة أخذت مسألة تأهيل وتنمية المناطق التي تحتاج مرافقة خاصة بناء على توجيهات السيد رئيس الجمهورية، أخذتها على محمل الجد مع انتهاج سياسة اجتماعية فعالة وعادلة.

هذا الاهتمام الرسمي أعطى جرعة أمل لملايين الجزائريين القاطنين في حوالي 15 ألف منطقة تحتاج إلى تأهيل وتنمية، إلى جانب الرفع من القدرة الشرائية للمواطن وتدعيمها وتحسين التكفل بالسكان الأكثر هشاشة.

وفي هذا الباب بودي أن أشير إلى نقطة أراها من منظوري الخاص مهمة، وهي تمكين المسؤولين المحليين من الأدوات المادية والقانونية للاضطلاع بمهمة تجسيد مشاريع فك العزلة

ولا يساورنا شك في ذلك من تمكينهم من قبل السلطات العليا في البلد.

السيد الرئيس؛

لا يمكن أن يتم البناء المؤسساتي للدولة، ولايمكن الحديث عن أخلقة الحياة السياسية، أو الذهاب بعيدا في مشروع التجديد الوطني، بمعزل عن الجانب الاقتصادي الذي هو عصب كل تغيير، وعليه يجب إيلاء هذا الجانب العناية التي يستحقها.

فمستقبل الاقتصاد يكمُن في بناء صناعة تنافسية، وفلاحة متنوعة، وقطاع خدماتي متطور، يكون بديلا حقيقيا للخروج من تبعية مفرطة لعائدات المحروقات، مع المحافظة على الطابع الاجتماعي للدولة بالطبع.

ولتحقيق ذلك يجب إعطاء أهمية بالغة خاصة للتصدير نحو الدول الإفريقية، خاصة مع توقيع الجزائر على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ووضعه حيّز التنفيذ، هذا بالتوازي مع العمل على رقمنة القطاع المالي، لاسيما إدارة أملاك الدولة وإدارة الضرائب وإدارة الجمارك، للوصول إلى الشفافية التامة، ولخلق فرص عمل فإن الحاجة إلى الطاقة المتجددة وتزايد انتشار أنواعها يمثل نقطة تحول غير مسبوقة في هذا الشأن، فاللجوء إلى هذا النوع من الطاقة سيساعد لا محالة على حماية اقتصادنا من الصدمات الخارجية فيما يتعلق بالأمن الطاقوي.

السيد الرئيس؛

إن مخطط عمل الحكومة يحمل مؤشرات قوية لإعادة بعث اقتصادنا الوطني من خلال القرارات والتوجيهات الهامة التي أسداها السيد رئيس الجمهورية للحكومة بالتكفل بانشغالات المواطنين والمواطنات والاهتمام بالتنوع الاقتصادي، من خلال إعطاء أولوية للثالوث الاقتصادي، فإيلاء الأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة بالإضافة إلى ما احتواه مخطط عمل الحكومة على أفكار ومضامين توحي بالرؤية الجيدة للحكومة في إدارة اقتصاد عصري، مبني على أسس الحكامة والمقاربة التشاركية.

إن حرص الحكومة على تصحيح الاختلالات التي تعرفها بيئة الاستثمار وإرجاع الثقة للمتعاملين الاقتصاديين، يوحي بما لا يدع مجالا للشك في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

وعليه، نلتمس من معاليكم السيد الوزير الأول، وزير المالية، ومعالي وزير الصناعة، الإسراع في الإفراج عن قانون الاستثمار، أيضا رفع التجميد عن المشاريع المجمدة على مستوى العديد من الولايات.

سيدي رئيس المجلس؛

السيد الوزير الأول، وزير المالية؛

هناك انشغالات محلية كثيرة تتعلق بولاية المدية، أقدمها لكم سيدي الرئيس مكتوبة.

وفي الأخير، لا يسعنا كمجموعة برلمانية لحزب التجمع الوطني الديمقراطي إلا أن نثمن ونؤيد مخطط عمل الحكومة بمحاوره الخمسة.

عاشت الجزائر حرة مستقلة مستقرة، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار؛ والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن لرئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي، فليتفضل مشكورا.

السيد ساعد عروس (رئيس المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي): بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس الموقر،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السادة الوزراء كل واحد باسمه ومقامه،

أساتذتي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة،

إطارات وموظفو مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس؛

نناقش اليوم بكل اعتزاز ومسؤولية مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، هذا المخطط الواعد المجسد لتطلعات وآمال الشعب الجزائري الأبي بكل فئاته المعبر عن مرحلة حاسمة أخرى تضاف إلى مسار التغيير والتجديد والإصلاح.

هذا المسار التاريخي الذي بادر به السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بعزم وصدق وصرامة، من أجل بناء الجزائر الجديدة التي أسس لها برنامجه الانتخابي الكبير، فأقام دعائمها وحدد معالمها وكرس قيمها ضمن منظومة سياسية حكيمة تستند على الديمقراطية خيارا ومنهجا وممارسة.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن مخطط عمل الحكومة الذي هو بين أيدينا اليوم يعتبر بذرة وثمرة في آن واحد، فهو ثمرة لنوايا وطنية مخلصة للسيد رئيس الجمهورية ولمنهجه الإصلاحي العميق الذي يمس كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التزاما بالأمانة ومراعاة للعهد كما حث عليه ديننا الحنيف مصداقا لقوله تعالى: «والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون» صدق الله العظيم، ثم هو بذرة لنهضة الأمة عبر تجديد سياسي ومؤسساتي وإنعاش وإقلاع اقتصادي يتجلى من خلال بنود مخطط عمل الحكومة المنبثق عن برنامج السيد الرئيس بكل ما يحمله من إجراءات وتدابير غاية في الدقة والحكمة وسعة الأفق.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إننا نشهد مرحلة تاريخية عظيمة تصطف فيها لبنات الجزائر الجديدة بكل مرونة وانسيابية وترتيب يناسب متطلبات المرحلة، وفق إرادة سياسية صادقة ترتكز على الشرعية وتدعمها ثقة شعبية غالية وكاملة منحها الشعب الجزائري لرئيسه الذي وعد فأوفى وعاهد فالتزم وعمل فتجسدت جهوده في سلسلة إصلاحات اقتصادية تتوالى بنجاح في بلادنا رغم الظروف الصعبة التي يعيشها العالم جراء تحديات جسيمة تواجه الإنسانية جمعاء، وأدت إلى تغيير جذري في أجندات الدول والحكومات، ورغم انكماش اقتصادي عالمي يهدد إنجازات التنمية بالتراجع أبرز هذه التحديات التغييرات المناخية الخطيرة وانتشار فيروس كورونا المستجد والأعباء الإضافية التي فرضها الحجر الصحي دوليا وإقليميا ومحليا، ولأول مرة بلغت صادرات الجزائر خلال الثمانية (08) أشهر من هذه السنة 3 مليارات دولار خارج المحروقات وستكون ـ بإذن الله ـ آخر السنة أكثر من 5 مليارات دولار.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن مجال الفلاحة والتنمية الريفية يعد عَصَبَ الاقتصاد وأساس كل استراتيجيات التنمية المستدامة وقبل هذا مؤشرا لكمال السيادة، واستقلالية القرار لاسيما مع الأزمة الحادة التي عرفها العالم جراء هذا الوباء، والذي فرض ظروفا خاصة تأكدت فيها الحاجة بالنهوض بهذا القطاع الحساس تنويعا للاقتصاد، وتقليصا للاستيراد وتحقيقا للاكتفاء الذاتي وحماية أمننا الغذائي المستدام.

وفي هذا الإطار نثمن التدابير والإجراءات التحفيزية الحكيمة التي تضمنها مخطط الحكومة في سعيه إلى ترقية القطاع الفلاحي واستعادة مكانته في قاطرة النمو الاقتصادي الوطني من خلال تمكين الفلاحين والمستثمرين من آليات العمل، والتمويل، والتوجيه، والتأطير، والعصرنة، والتقييم، منها استصلاح الأراضي في إطار الامتياز وتوسيع المساحة الفلاحية، واستغلال الأراضي المهملة وتشجيع المستثمرين الخواص.

تحدي جديد يتطلب منا تكثيف الجهود وترشيد السلوك من أجل التأسيس لمرحلة زراعية جديدة ومزدهرة تليق بالمقدرات البشرية والطبيعية التي تزخر بها الجزائر، رغم كل هذا فإن الجزائر تسير في الطريق الصحيح يستعمل فيها النمو الاقتصادي وتنتعش المشاريع الاستراتيجية الكبرى ويتواصل دعم الانتقال الطاقوي، تتعزز فيها العدالة الاجتماعية وتسترجع فيها هيبة الدولة وكرامة المواطن وسلطة القانون، وتتكرس قيم المواطنة والتضامن والحرية والسلام، في إطار بناء مؤسساتي منيع بدأ مع مجموعة استحقاقات وطنية هامة دعا إليها السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية، انطلقت مع تعديل الدستورثم تنظيم انتخابات مُسْبقة وصولا إلى انتخابات محلية قادمة يختار فيها الشعب ممثليه في المجالس البلدية والولائية بكل حرية وشفافية وسيادة تحت إشراف لجنة وطنية مستقلة للانتخابات.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

لقد باء هذا المخطط وفق عرض منهجي دقيق في مقدمة عامة و05 فصول مركزا على تعزيز دولة القانون وتجديد الحوكمة والإنعاش والتجديد الاقتصادي والتنمية البشرية والسياسية والاجتماعية المدعمة وهي كلها محاور هادفة لضمان التنمية الشاملة للجزائر.

إننا مدركون بأن حكومتكم ستتمكن ـ بعون الله ـ من التصدي لمهامها على أكمل وجه ومن تحقيق الأهداف المنشودة في مخطط الحكومة هذا، كما تثمن المجموعة البرلمانية للثلث الرئاسي القرارات والالتزامات المعبّر عنها من طرف السيد رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء ومختلف المناسبات الرامية إلى تشجيع مناخ الاستثمار، وتخفيف الأعباء البيروقراطية، ورقمنة الإدارة، فضلا عن رفع التجريم عن فعل التسيير بالنسبة للمسؤولين على المستوى

المحلي والعمل على نهج ذهنيات جديدة، والبحث عن تحرير مبادرات تخلص الخواص من عوائق الاستثمار عبر توفير العقار بضمان التمويل وترتيب الأولويات ومحاربة الفساد والتبذير، كما نحث الحكومة على تسريع تفعيل الإجراءات القانونية لاسترجاع الأموال المنهوبة والأملاك غير المشروعة والأرصدة المتأتية من جرائم الفساد باعتماد كافة السبل المتاحة في تشريعنا الوطني والدولي، لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد التي صادقت عليها الجزائر، والمضي قدما في محاربة كل أنواعه تكريسا لدولة القانون إلى جانب مواصلة الإصلاح الشامل للعدالة من خلال ضمان استقلاليتها وعصرنتها ورقمنتها ومساواة الجميع أمامها، ومراجعة نمط تسيير الجهات القضائية وتنصيب المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء قبل نهاية السنة، كل ذلك وفق آليات تأخذ بالاعتبار خصوصية الواقع والفرد والمجتمع الجزائري، حكومة تتحمل عبء الوفاء بالتعهدات التي التزم بها السيد رئيس الجمهورية في حملته الانتخابية والتي سبق الحديث عنها.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن الجزائر بخير رغم الكيد والإساءة والتضليل تتقوى لحمتها الوطنية تحت قيادة رشيدة من السيد الرئيس وحماية جيشها الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني و تستلهم عمق دبلوماسيتها من تاريخها الثوري المجيد الرافض للظلم و الاستعمار.

السيد الرئيس،

لقد عرفت الدبلوماسية الجزائرية في الآونة الأخيرة وبقيادة السيد رئيس الجمهورية وبتوجيهاته عودة الجزائر إلى سابق عهدها على الصعيد الإقليمي والجهوي والدولي، أين استعادت بريقها وأصبحت قِبْلة ومقصدا للدول الشقيقة والصديقة وبدأت تلقي بثقَلها على الملفات الحساسة والشائكة التي تجابه القارة الإفريقية والعالم العربي وسيشكل تنظيم الجزائر لفعاليات القمة العربية خلال الأسابيع المقبلة للنظر في مختلف الآليات لدفع الجمود الذي طال القضية الفلسطينية «أم القضايا» وستكون فرصة أيضا لإعادة النظر في آليات العمل العربي المشترك الذي يعرف حالة ركود ونقص فعالية وقلة تأثير.

السيد الرئيس، السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن الجزائر لطالما كانت وستبقى ثابتة على مواقفها من القضايا الدولية وتحترم عقيدتها الخارجية المبنية على احترام سيادة الدول وعلى عدم قَبُول التدخل في الشؤون الداخلية للغير، وهنا أفتح قوسا سيدي الرئيس إن سمحتم لي، على السقطات المتتالية للدبلوماسية القاصرة والمناورة وغير المستقلة للجارة الغربية التي ارتكبت في الآونة الأخيرة زلّات بكل المقاييس الدبلوماسية وسوء تقدير ووقاحة عابرة للحقب والأزمنة وبتهور وانحراف خطير وغير مسبوق، ووصل التهريج بالمخزن المغربي إلى أن المندوب المعتوه للمملكة انحرف انحرافا خطيرا وغير مسؤول من خلال التطرق إلى الشؤون الداخلية للشعب الجزائري، محاولا تزييف وتحريف الحقائق، فقد شنّت أجهزة الأمن والدعاية والصحافة المغربية حربا إعلامية دنيئة وواسعة النطاق ضد الجزائر وشعبها وقادتها دون تردد في نسج سيناريوهات خيالية وخلق إشاعات ونشر معلومات مغرضة، مع ذهابها إلى التعاون البارز والموثق للملكة المغربية مع المنظمتين الإرهابيتين اللّتين ثبت ضلوعهما في الجرائم الشنيعة المرتبطة بالحرائق المهولة التي شهدتها العديد من الولايات الجزائرية مؤخَرًا، ناهيك عن الفضيحة الخطيرة المتمثلة في عمليات التجسس التي تعرض لها مواطنون ومسؤولون جزائريون من قبل الأجهزة الاستخبارتية المغربية مستعملة في هذه التكنولوجية الإسرائيلية لبرنامج «بغاسوس»، فقد عمد المخزن إلى إغراق الجزائر بآلاف الأطنان من المخدرات والأقراص المهلوسة منذ سنين ونحن ندق ناقوس الخطر، نحن لا نشك في كل ما تبذله المصالح الأمنية من قوات الجيش الوطني الشعبي وعلى رأسها القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني السيد رئيس الجمهورية الذي أسدى تعليمات صارمة في تأمين الحدود الوطنية ومحاربة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وخاصة عصابات تهريب المخدرات، فالقرار الذي اتخذ من طرف الدولة الجزائرية بقطع العلاقات الدبلوماسية المغربية نابع عن معطيات متراكمة أوصلت تلك العلاقة إلى طريق مسدود.

السيد الرئيس،

إن الجهود الجبارة التي يبذلها السيد الرئيس من أجل جزائر جديدة قلبا وقالبا وعلى ثباته وحنكته والتزامه وتفانيه في قيادة البلاد إلى مزيد من الاستقرار في مواجهة غير هيّنة مع مختلف التحديات الدولية الإقليمية والمحلية، هذا الجيش النابع من عمق الشعب متكون من أبنائه، متشبع

من ثقافته وأصالة مجتمعه وفي جيناته حميّة أسلافه الثائرين على كل أنواع الاستبداد والاستغلال.

نشد على أيديكم ـ السيد الوزير الأول، وزير المالية ـ من خلال الثقة الغالية التي وضعت من طرف السيد الرئيس في مساعيكم وجهودكم وأنتم أهلٌ لها والطاقم الحكومي لتنفيذ بنود هذا المخطط الوطني الطموح، وكل استراتيجية وطنية تهدف لاستكمال بناء جزائر جديدة تُرقي عظمة حاضرها إلى مجد ماضيها، ونؤكد دعمنا ومساندتنا لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الذي وعد به الشعب وندعو كل الوزارات ـ كل في دائرة اختصاصه ـ إلى التعبئة والتجند والرقابة المستمرة لإنجاح هذا المخطط الطموح المعول عليه كثيرا في هذا الظرف بالذات.

السيد الرئيس،

أنتم صرحتم في قناة تلفزيونية خاصة وموثقة بمجلة مجلس الأمة أنكم كنتم حاضرين عند استشهاد أحد الرفقاء فكانت آخر كلمتهم عند خروج الروح «أنتهلاو في الجزائر» ونحن كجيل الإسقلال نقول لهم ولكم هذا عهدنا على أن نسير في دربهم ونحافظ على هذا الوطن المسقي بدمائهم الزكية تحت القيادة الرشيدة للسيد رئيس الجمهورية، وشكرا.

..«تصفيق»..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة لرئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني، فليتفضل مشكورا.

السيد حوباد بوحفص (رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني): شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل، المجاهد صالح ڤوجيل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني تتقدم بتهانيها الخالصة، إلى الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان والطاقم الحكومي نظير الثقة التي منحها إياكم السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، ونتمنى لكم التوفيق والسداد وستجدُوننا دومًا إلى جانبكم في تطبيق هذا المخطط على أرض الواقع بما يسمح بإعادة الثقة بين الحكومة والمواطن.

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

لا يختلف اثنان في أن مشروع مخطط عمل الحكومة المعروض على مجلسنا الموقر، يَحملُ في طيّاته تعهّدات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون التي كان قد أطلقها خلال حملته الانتخابية في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، والتي شكّلت لحالها تحوّلاً في الفعل السياسي في الجزائر الجديدة، تعهدات هدفت إلى تغيير حياة الجزائريات والجزائريين وهو ما لمسناه في الإرادة المعبّر عنها في برنامج الحكومة.

إذْ تُعبّر المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني عن إرتياحها لتعهدات الوزير الأول بإيجاد حلول ومخْرجات لأمّهات القضايا المطروحة على الساحة الوطنية، وأجوبة لتساؤلات لطالما رفعها المواطن حول ظُرُوف معيشته رغم إيماننا ومعرفتنا بالظرف الصعب الذي تم فيه إعداد هذا المخطط خاصةً مع استمرار جائحة كورونا وتداعياتها على الاقتصاد الوطني، وهنا ننحني إجلالاً وإكبارًا أمام جهود الأطقم الطبية التي لاتزال واقفة تُواجه الجائحة بكل ثقة وتفَان وساهرةً على معالجة مرضى كوفيد 19، وهي فرصة أيضاً لنترحم فيها على موتى الجائحة وندعو الله بالشفاء العاجل لمرضانا، ونشُدُّ في نفس الوقت على أيدي مواطنينا من أجل الإلتزام بالبروتوكول الصحي الذي أقرته الدولة ومواصلة عملية التلقيح لمواجهة هذا الوباء لأنه السبيل الوحيد للرجوع إلى النشاط والحياة العادية.

كما أن مشروع مخطط الحكومة جاء في سياق إصلاحات سياسية جد هامة بادر بها رئيس الجمهورية بدأت معالمها تتّضح بتعديل الدستور الذي صحّح مفاهيم عدّة وأقَرّ إجراءات غير مسبوقة في مجالات عديدة ثم جَاء تنظيم الانتخابات التشريعية التي أفضت إلى انتخاب برلمان جديد ضمَّ مُختلف التيّارات السياسية في البلاد وقد

ساهمت ـ أي الانتخابات التشريعية دون شك ـ في إرساء دَعائم الصّرح المُؤسساتي للدولة، والمسعى الإصلاحي هذا سيتواصل مستقبلا بتنظيم الانتخابات المحلية في السابع والعشرين من شهر نوفمبر المقبل على أن تنتهي سلسلة الإصلاحات السياسية نهاية السنة الجارية بإجراء انتخابات التجديد النصفي لأعضاء مجلس الأمة لتكون بذلك الجزائر قد قطعت أشواطاً جديدة في مسار بناء دولة المؤسسات وعلى أُسُس صحيحة كما حلم بها الشهداء والأخيار في هذا الوطنَ المُفَدَّىَ في انتظار تكييف القوانين السارية المفعول مع ما أَقَرَّهُ الدستور الجديد للجمهورية، خاصة ماتعلق منها بقانون البلدية والولاية والأحزاب السياسية والمحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء ومراجعة قوانين عديدة ننتظر نزولها إلى البرلمان بغرفتيه للنقاش والإثراء وذلك وفق مقاربات جديدة.

إن النموذج الاقتصادي المنشود القائم على إصلاح شامل للمنظومة المالية والمصرفية وعصرنتها وتوسيع مصادر التمويل وتنويعها بعيدا عن التبعية المُفرطة لقطاع المحروقات تَعْتَبِرُهُ المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني المسار الأمثل لزيادة النمو الاقتصادي في البلاد بما يُسْهِمْ في الأخير بخلق مناخ مناسب للإستثمار وخلق فرص للشغل وتطوير البنى التحتية بما يزيد من حركية الاقتصاد الوطني.

إن التـزام الحكومة من خلال مخطط عملها بتعزيز المنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي وإيلاء العناية الخاصة للفئات الهشة ودعم القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين ظروف معيشتهم والتحكم في السوق هي كلها مساعٍ يدافع عنها حزب جبهة التحرير الوطني بل إنها تُشَكِّل في قناعاته وعقيدته ركائز لا يمكن بكل حال من الأحوال الخروج أو الحياد عنها.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

السادة الوزراء،

لقد شكّلت مداخلات أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني إضافةً حقيقيّة للنقاش الذي دار حول ما تضمنه المشروع المُقدم أمامنا وقُدّمت من خلالها اقتراحات عقلانية يمكن للحكومة الاعتماد عليها في سبيل دعم مُقوّمات هذا البرنامج الطموح، اقتراحات وبدائل وإسهامات نابعة من معرفة هؤلاء للواقع المعيش من جهة وإيمانهم بالمساهمة الجماعية في دعم كل ما من شأنه تغيير حياة الجزائريين نحو الأحسن من جهة ثانية متشبعين في ذلك بثقافة الدولة وإيمانهم أيضا بأن الجزائر تستحق منا جميعا التضحية والجهد والعمل الدؤوب.

وفي هذا السياق جاء حرص أعضاء المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني على تنبيه الحكومة بضرورة إيلاء العناية اللازمة لمناطق الظل ومواصلة جهود الدولة في التكفل بساكنة هذه المناطق وتوفير الاحتياجات اللازمة لهم من طرق وماء وكهرباء وغاز وغيرها من ضروريات الحياة، بالإضافة إلى تركيزهم أيضا على مسألة تنمية المناطق الحدودية للبلاد وإعطائها الأهمية التي تستحقها مع التّركيز على مسألة الإسراع في طرح جُملة من مشاريع القوانين تماشيا وهذه الإصلاحات خاصةً منها قانون الاستثمار وإصلاح الجماعات المحلية وتطوير البُنى التحتية مع تشجيع المستثمرين وإعطاء الأهمية لقطاعات لاتزال غير مستغلة بشكل واسع على غرار قطاع المناجم والسياحة والصناعات التقليدية والإهتمام أكثر بمسألة دعم الشباب وتسهيل عملية خلق المؤسسات الصغيرة منها والمتوسطة، وقبل هذا وذاك محاربة كل أشكال البيروقراطية خاصة الإدارية منها التي تقف دوما عائقا أمام كل تغيير منشود وهي بيروقراطية مقيتة تعطل مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

إن المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني تُشيد بعودة الدبلوماسية الجزائرية إلى الواجهة ولعب دورها كلاعب أساسي في المنطقة وفاعل لا يمكن بأي حال من الأحوال تَجاهُله وهو الأمر الذي يُجدّد رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون التأكيد عليه في كل مناسبة مستنداً في ذلك على تاريخ ومكانة الجزائر إما على الصعيد العربي أو الإفريقي أو العالمي، وفي هذا الصدد نعبر عن ارتياحنا لقرار السيد الرئيس بدعم البعثات الدبلوماسية بمستشارين اقتصاديين سيعملون على استكشاف الأسواق العالمية وتسهيل عملية وصول المستثمرين والمُنتجين الجزائريين إلى مختلف هذه الأسواق للترويج للمنتوج المحلي وبالتالي خلق الإضافة وزيادة فرص العمل في مجالات عديدة.

إن عودة الدبلوماسية الجزائرية إلى واجهة الأحداث الإقليمية والعربية والدولية لم تعجب بعض الأطراف

التي سعت إلى ضرب استقرار وسلامة التراب الوطني ونحن من هنا نعبر عن تأييدنا المطلق لقرار الدولة الجزائرية قطع علاقتها مع المملكة المغربية التي ثَبَتَ بالدليل القاطع تنسيقها مع منظمات إرهابية لضرب وحدة الجزائر التي ستظل عصيّةً على أعدائها بفضل وحدة الشعب وتجنيد أفراد الجيش الوطني الشعبي في حماية البلاد والعباد بعدما قطع أشواطا كبيرة نحو الاحترافية.

ولأن التّكالب الإعلامي على الجزائر أضحى ظاهراً للْعَيَان، فإن الضرورة تَقْتَضي الإسراع في عرض مشروع قَانون الإعلام على البرلمَان من أجل تحديد المسؤوليات وتنظيم المجال وإعطاء دفع جديد لوسائل الإعلام السمعي البصري وإيلاء الأهمية الكافية لوسائل الاتصال الجديدة، خاصة ما تعلّق منها بالجرائد الإلكترونية التي تحتاج إلى تنظيم ودعم خاصة في مجال الإشهار لنصل في الأخير إلى تَخَنْدُق الجميع في خَنْدَق واحد وهو الدفاع عن الجزائر.

وهي مناسبة نعبر فيها أيضا عن دعمنا المطلق لجيشنا الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني بكل جدارة واستحقاق وبكل الأسلاك الأمنية نظير جهودهم في صَوْن حُرْمَة الجزائر ووقوفهم الدائم إلى جانب الشعب الجزائريَ في كلَ المناسبات الوطنية وأيضا في المحَن والشّدَائدْ.

إن المجموعة البرلمانية لحزب جَبهةَ التحريرَ الوطني تُنوه بدعم الحكومة المستمر للجيش الوطني الشعبي في مَسْعَاه الرامي إلى اكتساب أسباب التفوق وعصرنة وتطوير الصناعات العسكرية حتى تُواكب التطور التكنولوجي الحاصل في هذا المجال، وهو ما يحرصُ عليه رئيس الجمهورية وزير الدفاع الوطني القائد الأعلىَ للقوات المسلحة.

السيدات والسادة،

رغم التحديات الكبيرة التي تُواجه الجزائر والقُيود المُرتبطة بالوضع الرّاهن إلاّ أننا نَلمَسُ منكم عزماً وإرادة صادقة لتجسيد هذا المسعى المتضمن في مخطط عمل الحكومة ضمْنَ مُقاربة جديدة تقوم على إضفاء شفافية أكبر على اَلنشاط العمومي وأَخْلَقَة الحياة العامة وتكريس قيم الحرية والمساواة والديمقراطية وترسيخ دولة القانون واحترام حقوق الإنسان وتعزيز رأس المال البشري والبحث عن مصادر تعزيز المالية العامة لتمويل مشاريع الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي الوصول إلى اكتفائنا الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي للجزائريات والجزائريين وهو في حد ذاته أولوية يضعها السيد رئيس الجمهورية ضمن أولوياته ويُشدّد عليها في كل مرة.

وفي الأخير تُؤكّد المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني أنّ تنفيذ برنامج الحكومة على أرض الواقع يتطلب جهداً كبيراً من الطاقم الحكومي، ويحتاج أيضا إلى تظافُر جهود جميع الجزائريين والجزائريات إيمانا منا جميعا أن الجَزائر تُبنى بسوَاعد أبنائها وبناتها والحفاظ عليها وعلى وِحْدَتهَا واجب علينا جَميعا حفْظاً لأمانة الشهداء.

عَاشت الجزائر، المجد والخلُود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

..«**تصفيق**»..

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة الآن إلى السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم، للرد حول تساؤلات الأعضاء المطروحة، فليتفضل مشكورا.

السيد الوزير الأول، وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، الفضليات والأفاضل،

السادة الحضور، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أستسمحكم في البداية لأعبر عن شكري وخالص تقديري لجميع أعضاء مجلس الأمة وعلى رأسهم السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل والمحترم، المجاهد صالح ڤوجيل، على الاهتمام الذي أوليتموه لبرنامج عمل الحكومة من خلال النقاط التي أثيرت، وهو دليل على إدراككم لحجم التحديات التي تواجه بلادنا والإرادة التي تحدوكم للعمل مع الحكومة ومساعدتها بالآراء والاقتراحات والانتقادات البناءة التي ترمي إلى المساهمة في تحقيق الأهداف المسطرة ضمن هذا المخطط، والتي سنسعى معا لتحقيقها إن شاء الله.

كما أستسمحكم قبل الشروع في الرد على تساؤلات الأخوات والإخوة المتدخلين الأفاضل، بالتذكير بالوضعية

العامة التي في ظلها تم إعداد هذا المخطط.

لا يخفى على أحد منكم، الأزمة المزدوجة التي مرت بها بلادنا على غرار العديد من بلدان العالم، أزمة بدأت إرهاصاتها منذ السداسي الثاني من سنة 2014، مع بداية الانخفاض المحسوس لأسعار النفط والتي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة في الثلاثي الأول من سنة 2020 وتزامنه مع الأزمة الصحية الناجمة عن انتشار وباء كورونا كوفيد 19.

وقد كانت لهذه الوضعية تداعيات كبيرة، لازالت مخلفاتها تؤثر على جميع الأصعدة، خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، وزادتها حدة تراكمات سنوات عديدة من سوء التسيير واستغلال غير عقلاني لثروات البلاد ومواردها ونهب ممنهج لها، مما أدى إلى حدوث اختلالات كبيرة تجلت آثارها،لاسيما في مستويات العجز الذي عرفته مختلف الحسابات العمومية للدولة، وكذا حجم النقائص والاختلالات التي تعرفها العديد من قطاعات النشاطات.

إن هذه الوضعية، قد دفعت السيد رئيس الجمهورية، بناءً على تشخيص دقيق، إلى تحديد جملة من الإجراءات الاستعجالية الواجب القيام بها، وكذا البرامج الخاصة التي ينبغي تنفيذها، لتتوسع إلى إصلاحات هيكلية كبرى يجب الشروع فيها وفق رزنامة زمنية مدروسة تأخذ في الحسبان ترتيب الأولويات لإنجاح مسار بناء الجزائر الجديدة، كهدف أسمى وعد به السيد رئيس الجمهورية الشعب الجزائري وسنعمل جميعا، كحكومة وبرلمان، من أجل تحقيقه.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

سأحاول الآن، التطرق لأكبر قدر ممكن من القضايا والانشغالات التي أثيرت من طرف السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة.

لقد أشار بعض المتدخلين إلى وجوب وضع إطار قانوني للتعامل مع البرلمان، وبهذا الصدد، أذكّر بأن وزارة العلاقات مع البرلمان أنشئت لتكون همزة وصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ وتلكم علاقة تسعى الحكومة إلى تدعيمها بهدف ترقية ممارسة النشاط البرلماني وتكريس الممارسة الديمقراطية وفق أحكام الدستور التي أخذت هذه النقطة بعين الاعتبار مسألة الآجال القانونية للرد على أسئلة النواب، وكذا الآليات القانونية التي تسمح بالاستجابة للرقابة البرلمانية وهو ما تضمنه مخطط عمل الحكومة.

كما أن مخطط الحكومة يستجيب إلى عدد من انشغالات الإخوة المتدخلين بخصوص وضع رزنامة لإعداد النصوص التطبيقية، حيث تلتزم الحكومة باستدراك جميع النصوص التطبيقية التي لم تستكمل بعد، وللتكفل بهذا الإشكال بصفة نهائية، سيكون إعداد هذه النصوص من الآن فصاعدا، إلزاميا بالموازاة مع إعداد أي قانون.

..« **تصفيق**»..

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

بخصوص مسألة تمويل المخطط التي أثيرت في بعض التدخلات، أستسمحكم بالإشارة إلى أن الحكومة قد أعدت جملة من الآليات المتكيفة مع متطلبات تمويل الاقتصاد مع مراعاة تقليص الاعتماد على عائدات المحروقات.

وتعتمد هذه الآليات والأنماط الجديدة لإنعاش الاقتصاد وتنويعه إضافة إلى الموارد الميزانياتية، على اللجوء ـ لاسيما ـ إلى السوق المالية عبر تنشيط البورصة وترقية دور البنوك في مرافقة ودعم الاستثمار والمؤسسات، بما في ذلك فتح رأسمال البنوك العمومية وفتح بنوك خاصة جديدة.

كما اهتمت الحكومة أيضا بإرساء قواعد التمويل البديل وترقية التمويل الإسلامي، إلى جانب اللجوء إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تمويل مشاريع تجهيزات قاعدية اقتصادية مهيكلة وخلاقة لمناصب الشغل.

يرمي هذا المسعى إلى تطوير أدوات أخرى من شأنها أن تثري التمويل المصرفي الذي يعتبر إلى الحين الأسلوب السائد في تمويل الاقتصاد، حيث بلغ إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد من طرف البنوك كما سبق وذكرنا، في نهاية جوان 2021، ما قيمته 10387 مليار دينار جزائري، منها 5065 مليار دينار، مُنحت للقطاع الخاص.

وستعمل الحكومة أيضا على تطوير الأدوات المالية الأخرى على غرار الإيجار المالي والرأسمال الاستثماري وسوق رؤوس الأموال التي تبقى تشكل أحد أولويات السلطات العمومية ضمن المقاربة الجديدة في تمويل الاقتصاد الوطني.

كما تعكف الحكومة بشكل متواصل وحثيث على

تشجيع اللجوء إلى التمويل الإسلامي الذي بات يشكل أداة مهمة لتعبئة المدّخرات وتمويل الاقتصاد، بما تتيحه أدواته من تسهيلات في مجال الشمول المالي وكذا امتصاص السيولة المكتنزة أو المتداولة في السوق الموازية، لاسيما من خلال العمل على تجسيد الإصدار السيادي لسندات تمويل تشاركية من نوع «صكوك»، بعد تعديل القانون التجاري، وتكييف منتجات المدخرات والقروض مع تطلعات متعاملي هذا النوع من الخدمات المالية.

وفي السياق ذاته، أود التذكير باللّبنات الأولى لتوسيع نطاق التمويل الإسلامي من طرف البنوك العمومية، حيث بلغ عدد الشبابيك المفتوحة من طرف البنوك المحلية العاملة في التمويل الإسلامي نهاية ماي 2021، أكثر من 310 شباك، مع فتح 15000 حساب جاري.

وعلى صعيد آخر، تمثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فيما يتعلق بتمويل المشاريع الكبرى المهيكلة، والتي من شأنها أن يكون لها عائد على الاستثمار على المدى المتوسط، أداة بديلة لأساليب التمويل التقليدية، مما سيسمح للسلطات العمومية باللجوء إلى مقدمي الخدمات من القطاع الخاص من أجل تمويل وإدارة وحتى استغلال المرافق العمومية، وفقا لمبادئ النجاعة والفعالية المالية، مع الإشارة إلى أن مشروع القانون الذي ينظم هذه الشراكة في التمويل والتسيير والنصوص التطبيقية له، سيتم تقديمه للمناقشة على مستوى البرلمان في الأسابيع القادمة.

وأود الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من الظرف الاقتصادي والمالي العالمي والمحلي الذي أملته، لاسيما، جائحة كوفيد - 19 فإن الدولة الجزائرية لم تتوجه، لا إلى طبع النقود كما سبق وأن سمعنا في بعض المداخلات، ولم تتوجه لسياسة الاستدانة الخارجية ولن تفعل..«**تصفيق**»..

بل توجهت إلى ترشيد النفقات والتحكم فيها وتنظيم الواردات بعيدا عن البذخ والفساد الذي كانت تعرفه عمليات الاستيراد في وقت سابق، حيث بلغت على سبيل المثال فاتورة الاستيراد في 2014 أكثر من 64 مليار دولار بينما سوف تبلغ هذه الفاتورة في آخر 2021 ما مقدراه 30.4 مليار دولار، ولكم أن تقدروا حجم الفساد والتبذير الذي كانت تعرفه عمليات الاستيراد.

فبترشيد النفقات والتحكم فيها والتحكم في آليات الاستيراد، يمكننا تمويل اقتصاد وطني ناجع مبني على أسس النجاعة والشفافية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أما بخصوص التساؤلات المتعلقة بقانون النقد والقرض، فتجدر الإشارة بأن عملية مراجعة هذا القانون تشرف على نهايتها، وتناولت هذه المراجعة عدة نقاط أساسية، من أجل أن يتماشى مع الإصلاح الشامل للنظام البنكي والمصرفي، وكذا مقتضيات التحولات الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي، نذكر على الخصوص:

- إدراج الصيرفة الإسلامية؛
- إعادة إقرار العهدة بالنسبة لمحافظ بنك الجزائر، بما يضمن استقلالية البنك، وكذا إعادة الاعتبار لدور أدوات السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى؛
- إدراج مبادئ الحوكمة في تسيير البنوك والمؤسسات المالية؛

الترخيص لمزودي خدمات الدفع (Paiement Service Provider) بالدخول إلى نظام الدفع الوطني بصفة مساهم مستقل، وهذا من أجل ترقية الاقتصاد الرقمي؛

- الترخيص للسماسرة الممارسين بصفة حرة للدخول في سوق العملة بين البنوك؛
- وأخيرا جعل الانخراط في مركزية الأخطار إجباريا لجميع هيئات القرض والقرض المصغر.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

لقد أثيرت مسألتا التنمية المحلية، وكذا مراجعة قانوني البلدية والولاية في العديد من تدخلات الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، حيث سبق لي وأن أعلنت في ردي على زملائكم في المجلس الشعبي الوطني، عن تنصيب ورشات إصلاح قانوني البلدية والولاية بداية من شهر أكتوبر القادم، سيتم فيها إشراك جميع الفاعلين من منتخبين ومسؤولين محليين وممثلي الجمعيات والمجتمع المدني والخبراء والمختصين.

وسنرحب باقتراحاتكم البناءة في بلورة الإطار القانوني المنظم لسير البلدية والولاية بشكل يجعل الجماعات المحلية فاعلا اقتصاديا حقيقيا ضمن مسعى السلطات العمومية الهادف إلى تكريس لامركزية حقيقية تعالج مسألة

التنمية المحلية ومتطلباتها من إصلاح للمالية المحلية وطرق تسيير المرفق العام على المستوى المحلي وتجعل من المواطن، وكذا جمعيات المجتمع المدني شركاء حقيقيين في تسيير الشأن العام على المستوى المحلي ضمن مسعى ترقية الديمقراطية التشاركية.

أما بخصوص مسألة مركزية الرسم على النشاط المهني (TAP) واستفادة الولايات الجنوبية من الجباية البترولية، التي أثارها بعض الإخوة المتدخلين، يجب التنويه بأن توزيع إيرادات هذا الرسم الذي تؤديه المؤسسات الكبرى (منها الشركات البترولية) والمحصّل على مستوى مديرية كبريات المؤسسات التابعة للإدارة العامة للضرائب، التي تتكفل بتخصيصها لفائدة البلديات التي حُقِّق فيها رقم الأعمال عن طريق حساب مخصص لأمين الخزينة الولائية، والذي يتكفل بدوره بتحويلها خلال ظرف زمني قصير إلى الولايات والبلديات المستفيدة، مع مراعاة حصة كل بلدية من هذا الرسم حسب حجم رقم الأعمال المنجز في نطاقها، وبالتالي لا تؤثر هذه المركزية بتاتا وبأي شكل من الأشكال على إيرادات البلديات.

كما تجدر الإشارة إلى أنه فيما يتعلق بناتج الرسم على النشاط المهني الخاص بنشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، فإن هذا الأخير تستفيد منه الجماعات المحلية بصفة حصرية كذلك، حيث إن 66٪ من ناتج هذا الرسم يوزع على البلديات التي تجتازها هذه الأنابيب، والباقي منه يعود إلى الولاية بنسبة (29٪) وصندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية بنسبة (5٪).

أما بخصوص قطاع الصحة، فقد استمعت إلى العديد من التدخلات، فيها من وصفت قطاع الصحة بالهياكل بدون روح، والكثير منها تكلمت عن رفع التجميد عن بعض المشاريع الخاصة بالقطاع ومنها من أثارت مسألة التغطية وكذا التأطير، وإذ أشارككم البعض من هذا التشخيص حول الوضعية ، العديد من عناصر تشخيص الوضعية التي آلت إليها منظومتنا الصحية، والتي زادت صعوبة جراء قرابة السنتين من الجهود في مواجهة الأزمة الصحية، فإنني أشير إلى أن الحكومة عازمة على الشروع، وفي أقرب الآجال، في إعادة النظر في كل المنظومة الصحية، من خلال إدخال إصلاح عميق وهيكلي وشامل يرتكز أساسا على مراجعة الخارطة الصحية الوطنية وتصويبها باعتماد معايير جديدة تأخذ في الحسبان الحاجيات الفعلية لكل منطقة، بناء على تشخيص دقيق ومعطيات موضوعية.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل،

لقد سبق لي وأن أعلنت بأن الحكومة، طبقا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، تعتزم تنظيم «الجلسات الوطنية حول المنظومة الصحية» التي ستكون محطة كبرى وفاصلة لتشخيص دقيق لأوضاع الصحة في الجزائر والخروج بحلول عملية، سيتم الشروع الفعلي في تطبيقها ميدانيا مباشرة.

إلا أنه ورغم كل الانتقادات التي طالت القطاع، يجب التنويه من باب الاعتراف، بما بذله ويبذله أفراد الجيش الأبيض الذين يستحقون منا ومنكم الإشادة بمجهوداتهم وتضحياتهم.

..«**تصفيق**»..

كما لا أنسى، في هذا الإطار، أن أوجه تحية إكبار وإجلال وتقدير لجيشنا الشعبي الوطني ..«**تصفيق**».. الذي حافظ على أمن البلاد واستقرارها في أحلك الظروف، وكذا كل الأجهزة الأمنية العاملة.

كما يجب ألاّ نغض الطرف عن الأمور الإيجابية والمتمثلة في حجم الاستثمارات الضخمة التي قامت بها الدولة، وكذا الإمكانات التي يحوزها هذا القطاع من هياكل ومستوى تأطير، بما في ذلك هياكل القطاع الخاص والتي ساهمت في وضع الجزائر في مقدمة ترتيب الدول العربية والإفريقية في التنمية البشرية.

ومن هذا المنبر، أطمئنكم ومن خلالكم الشعب الجزائري العظيم، بأن مسألة ضمان تغطية صحية شاملة وذات جودة ونوعية تصون كرامة المريض، تحظى بأهمية بالغة من السيد رئيس الجمهورية الذي أسدى تعليمات صارمة من أجل الإسراع في عصرنة القطاع، وجعله في مستوى تطلعات المواطن.

وبالموازاة مع ذلك، سنولي أهمية قصوى لجانب حوكمة وتسيير منظومة الصحة سواء على المستوى المركزي أو المحلي أو على مستوى المرافق ذاتها، وهذا قصد تطوير وتحسين آليات التسيير بالاعتماد على التخطيط وإدخال نظم المعلومات وكافة آليات المحاسبة والتقييم،

وكذا مراقبة التسيير الإداري والمالي لهذه المؤسسات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

كثيرة هي التدخلات التي أثارت العديد من الانشغالات المتعلقة بتحسين مناخ الأعمال ورفع العراقيل التي تعترض المستثمرين في تجسيد مشاريعهم، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تعكف حاليا على إتمام قانون الاستثمار وفق مقاربة تشاركية تأخذ بآراء جميع الفاعلين لاسيما المتعاملين الاقتصاديين والخبراء والمختصين، كما سيتم الأخذ بعين الاعتبار بجميع الاقتراحات البناءة التي تفضل بها السيدات والسادة أعضاء البرلمان بغرفتيه.

هذه المراجعة من شأنها تكريس مبدأ «الأمن القانوني» ووضع مناخ أعمال أكثر ملاءمة يوفر فرصا حقيقية للاستثمار وبيئة جذابة تسودها الثقة بين المستثمر ومؤسسات الدولة، كما تسمح بوضع الميكانيزمات والضمانات الكفيلة باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وإرساء شراكات حقيقية قوية وفق مقاربة جديدة تضمن للجزائر تحويل التكنولوجيا والمحافظة على عملتها الصعبة، هذه الشراكات التي من شأنها المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني، ودائما ضمن مسعى تحرير المبادرات وتسهيل إجراءات الفعل الاستثماري، تعمل الحكومة على تبسيط الإجراءات الإدارية ذات الصلة، حيث أذكر على سبيل المثال لا الحصر، إحصاء أكثر من 367 نشاط خاضع لطلب اعتماد أو رخصة، منها 273 ذو طابع اقتصادي، قامت القطاعات المعنية برقمنة جزء كبير من الإجراءات المتعلقة بها والتي توجد الآن عبر الخط.

كما تحضر الحكومة، كما سبق وأن أشرنا إليه، لإطلاق «الشباك الوحيد للاستثمار» المخصص للاستثمارات الكبرى.

وفي هذا الإطار، أشير بأن باب الاستثمار مفتوح، ـ طبعا ـ خاصة بالنسبة لبعض القطاعات التي كانت إلى الحين يمكن القول إنها كانت ممنوعة بشكل غير رسمي، ولكن الآن هي مفتوحة بشكل رسمي، وأدعو كل أصحاب الرساميل الخاصة إلى الولوج في هكذا استثمارات خاصة فيما يتعلق بالنقل الجوي والنقل البحري، فهناك ملفات وضعت على مستوى السيد وزير النقل، ونرجو من كل المستثمرين الذين يرغبون في الولوج إلى هذه الميادين أن يتقدموا بمشاريعهم، هذه المجالات من الاستثمارات مفتوحة على مصراعيها لكل الراغبين في الاستثمار في هذا المجال، أقولها مجال النقل الجوي ومجال النقل البحري.

أما فيما يتعلق بإشكالية توفير الأوعية العقارية لتجسيد المشاريع الاستثمارية، وكذا تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاطات وتجهيزها بمختلف الخدمات والوسائل الضرورية للإنتاج، أود الإشارة إلى قيام الحكومة مؤخرا، كما سبق وأن أعلنت، بعملية جرد واسعة على مستوى مختلف المناطق الصناعية للوطن ومناطق النشاطات لإحصاء وتحديد الأوعية العقارية غير المستغلة أو تلك التي منحت لمستثمرين لم يقوموا بتجسيد المشاريع المبرمجة، بهدف استرجاعها ودمجها ضمن العرض العقاري الموجه للمستثمرين الحقيقيين.

وقد خلصت هذه العملية إلى إحصاء مساحة إجمالية غير مستغلة تقارب 3900 هكتار على مستوى المناطق الصناعية ومناطق النشاطات، منها أكثر من 1400 هكتار ممنوحة في إطار نظام التنازل، والباقي ضمن نظام الإمتياز على الأراضي المطبق حاليا.

وبهذا الشأن، وفيما يتعلق بالأراضي الممنوحة في إطار الإمتياز، أعيد التأكيد بأننا سنواصل تطبيق الإجراءات القانونية لإلغاء عقود الامتياز للمستثمرين الذين لم ينجزوا المشاريع إلى يومنا هذا، واسترجاع الأراضي محل الامتياز، مما سيسمح بتوفير أوعية عقارية سيتم منحها للمستثمرين الحقيقيين والجديين.

أما فيما يتعلق بالأراضي المتنازل عليها وغير المستغلة، فبالإضافة إلى التدابير الحالية المتعلقة بفرض غرامة سنوية على أصحاب هذه الأراضي لحثهم على إنجاز مشاريعهم أو التنازل عنها، فإننا نعمل حاليا على دراسة الآليات والمقاربات القانونية المتاحة لاسترجاع هذه الأراضي.

وبالموازاة مع ذلك، تعكف الحكومة على مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي لتسيير العقار الموجه للاستثمار لتسهيل حصول المستثمرين على الأوعية العقارية اللازمة لإنجاز المشاريع وإزالة وضعية الانسداد التي تعرفها حاليا عملية منح العقار.

كما يهدف الإطار التشريعي الجديد إلى وضع آليات من شأنها ضمان استغلال الأوعية العقارية الممنوحة، وكذا

استرجاعها في حالة عدم استغلالها أو الوفاء بالالتزامات المحددة في دفاتر الشروط.

أما بخصوص تسيير العقار الفلاحي، فيدخل في إطار سعي الحكومة إلى إرساء أسس فلاحة عصرية تتسم بالنجاعة والفعالية والتنافسية تؤهلنا لبلوغ أمننا الغذائي المنشود، ولهذا سيتم وضع حيز التنفيذ التدابير التنظيمية لتأطير العقار الفلاحي وتسييره.

وضمن هذا الإطار، تم إنشاء شباك وحيد على مستوى الديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية بهدف تسهيل جميع العمليات الإدارية المتعلقة بدراسة ملفات الاستثمار، إضافة إلى المنصة الرقمية لإيداع الملفات مما يضفي شفافية أكبر، وقد سخرت الدولة وعاء عقاريا فلاحيا قدره 163.000 هكتار وضعت تحت تصرف الديوان.

وفي إطار عملية تحويل حق الانتفاع إلى حق الامتياز، مست هذه العملية 80389 مستثمرة فلاحية منشأة وفقا للقانون رقم 87 ـ 19 المحدد لدفتر شروط استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية، والتي يستغلها أكثر من 200 ألف مستثمر فلاحي بمساحة إجمالية تقدر بحوالي مليونين (02) و200 ألف هكتار.

يضاف إلى هذه المستثمرات، تلك الممنوحة خارج إطار القانون المنوه إليه سابقا، والمقدرة بأكثر من 6200 مستثمرة بمساحة تقدر بـ 65200 هكتار.

وقد بلغت عملية تحويل حق الانتفاع إلى حق امتياز نسبة معتبرة تقدر بـ 96٪ أغلبها تحصلت على عقود الإمتياز.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

بخصوص وضعية المؤسسات العمومية الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أن عددا كبيرا من المؤسسات وبالرغم من استفادتها من عمليات تطهير متعددة على عاتق الخزينة العمومية، إلا أنها لم تتمكن من تحسين وضعيتها، حيث بلغ الغلاف المالي الموجه للتطهير المالي لهذه المؤسسات من سنة 1991 إلى سنة 2021، حوالي 2791.2 مليار دينار جزائري.

وفي هذا الشأن، فإن الحكومة بصدد الانتهاء من وضع مقاربة جديدة في مجال تسيير مساهمات الدولة في إطار تحسين الحوكمة، خاصة من خلال تكثيف عمليات التدقيق في حسابات رؤوس أموال القطاع العمومي التجاري، كما سنعمل على مراجعة وتحيين الإطار القانوني الذي ينظم مساهمات الدولة والمؤسسة العمومية والشراكة من أجل تكييفه مع المتطلبات الجديدة لمسار التجديد الاقتصادي.

كما سنعمل على إعادة بعث نشاطات المؤسسات الاقتصادية العمومية المتوقفة خاصة من خلال إعادة تأهيل أصولها غير المستغلة، وكمرحلة أولى فقد أسديت التعليمات للسيد وزير الصناعة بجرد شامل لجميع وحدات الإنتاج الصناعي المتوقفة على المستوى الوطني بهدف إعادة تأهيلها أو استغلال أصولها في مشاريع أخرى ذات جدوى.

فضلا عن ذلك، ستعمل الحكومة على وضع الآليات اللازمة لتحسين حوكمة المؤسسات العمومية من خلال وضع عقود نجاعة للمسيرين، مبنية بأهداف محددة، وكذا تحرير المبادرات عن طريق تفعيل رفع التجريم عن فعل التسيير.

والله تجتاحني الرغبة في العودة بذاكرتكم إلى سنوات التسعينيات، حيث تخلينا عن النسيج الصناعي الوطني، بوضع آلاف من العمال في بطالة، وفرطنا في قدراتنا الصناعية وكل ما أنجزته الجزائر منذ الاستقلال، وتركنا مجال تمويل الاقتصاد الوطني للاستيراد الذي قضى على الثروة الحقيقية للجزائر، ألا وهي ثروة الإنتاج والإنتاجية.

فمن هذا الباب قررت الدولة أن تسترجع كل المؤسسات الصناعية التي يمكن أن تساهم في التنويع الاقتصادي الحالي ونحن بصدد القيام بتحديد كل هذه المؤسسات والمنشآت الصناعية التي يمكن أن نسترجعها ونضعها على سكة الإنتاج والإنتاجية وفق معايير ودفاتر شروط صارمة ..«**تصفيق**».. تضع النجاعة والمردودية كأول معيار لإعادة تنشيط هذه المؤسسات، وحتى بالشراكة مع القطاع الخاص الجدي.

فضلا عن ذلك، ستعمل الحكومة على وضع الآليات اللازمة لتحسين حوكمة المؤسسات العمومية من خلال ـ كما قلت ـ وضع عقود نجاعة للمسيرين مبنية بأهداف محددة، وكذا تحرير المبادرات عن طريق تفعيل رفع التجريم عن التسيير.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

من الطبيعي جدا أن تنال مسألة الرقمنة وتبسيط الإجراءات الإدارية اهتمام الأخوات والإخوة أعضاء مجلس الأمة، أولا لارتباطها بمكافحة البيروقراطية و الفساد وتحسين الخدمة العمومية المقدمة للمواطنين، ومن جهة أخرى لدورها في تحسين مناخ ممارسة الأعمال والاستثمار وبالتالي الدفع بعجلة التنمية الوطنية.

وبهذا الخصوص، أريد الإشارة إلى أن السلطات العمومية، إيمانا منها بأهمية هذه المسألة، قد قطعت أشواطا كبيرة في سبيل تحقيق مسار التحول الرقمي، وقد وضعت الإدارات التي لها علاقة مباشرة بالمواطنين كأولوية، أستسمحكم للإشارة إلى مستوى التقدم الذي بلغته العديد من القطاعات كالداخلية والعدل والعمل والضمان الاجتماعي.

كما أعلمكم بأن مسار رقمنة قطاع المالية، يسير بوتيرة متسارعة من أجل استدراك التأخر في مجال رقمنة الإجراءات، حيث تسعى الحكومة إلى تنفيذ برنامج طموح في إطار عصرنة لاسيما الإدارة الجبائية (الضرائب والجمارك)، وكذا إدارة أملاك الدولة التي بادرت بتحيين ورقمنة السجلات العقارية، والانطلاق في عملية رقمنة الجدول العام للعقارات التابعة للأملاك الوطنية، ما من شأنه تسوية العديد من الملفات العالقة منذ مدة والمتعلقة خاصة بعقود الملكية.

وبالموازاة مع ذلك، تعمل الحكومة على تهيئة الظروف الملائمة من أجل إنجاح هذا التحول الرقمي من بنى تحتية مواتية ومستوى تغطية وولوج للأنترنيت بالتدفق والتدفق العالي المطلوبين، وكذا وضع الآليات الضرورية من أجل ضمان الأمن الرقمي وتطوير التحكم في التكنولوجيا بعيدا عن التبعية التكنولوجية.

كما تلتزم الحكومة بإنشاء بوابة حكومية تتيح الولوج إلى مجمل الخدمات التي تقدمها الإدارة العمومية مع تفعيل التصديق الإلكتروني والهوية الرقمية، وكذا تجميع المنصات الرقمية بين الإدارات لتقاسم البيانات من خلال إنشاء آليات التشغيل البيني بين الهياكل التي تسمح بالاستخدام المشترك للبيانات وأدوات العمل.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

لقد تم التطرق في العديد من التدخلات إلى مسألة استقبال المواطنين والرد على انشغالاتهم، أود التأكيد بأن الدولة وعلى رأسها السيد رئيس الجمهورية، وإيمانا منها بأنه لا يمكن لأي برنامج تنموي أن ينجح ما لم يكن مدعوما بقبول تام وانخراط للمواطنين، تضع المواطن وتطلعاته في قلب السياسات العمومية.

وضمن هذا الإطار، ينبغي الإشارة إلى أنه تم لأول مرة في الجزائر وبموجب دستور 2020 تكريس حق المواطن في تقديم ملتمسات وإلزام الإدارة بالرد عليها.

كما تعكف الحكومة على وضع الآليات العملية لذلك من خلال تنصيب خلايا استماع للمواطنين على مستوى كافة الهيئات والإدارات العمومية.

ويتم حاليا، في إطار لجنة وزارية مشتركة، التحضير لإطلاق منصة رقمية وطنية موحدة، لإيداع شكاوى وتظلمات المواطنين وتسمح لهم، بتتبع مسار هذه الشكاوي ومعالجتها، كما تلزم جميع الهيئات العمومية بالبت فيها والرد عليها في أقرب الآجال.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل،

لقد أشار العديد من الأخوات والإخوة المتدخلين إلى مسألة العدالة الاجتماعية، عمليات إدماج أصحاب العقود، مسألة التكفل بالفئات الهشة وغيرها من جوانب السياسة الاجتماعية، أستسمحكم بالتذكير بما تضمنه الفصل الثالث من مخطط عمل الحكومة الذي ركز على ضرورة تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق رفع القدرة الشرائية للمواطن وتدعيمها، وكذا تحسين التكفل بالفئات الهشة، خاصة ذوي الهمم والمسنين والعائلات عديمة الدخل وذات الدخل الضعيف، وهي من ثوابت السياسة الاجتماعية للدولة.

وللإشارة، فقد بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية 1900 مليار دج مدرجة في قانون المالية لسنة 2021 بما يعادل 9.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي و 23.78٪ من ميزانية الدولة، مما يدل على أهمية النفقات ذات الطابع الاجتماعي في مجمل النفقات العمومية، دون احتساب

الدعم غير المباشر.

ولهذا، شرعت الحكومة في مسار إصلاح نموذج الدعم من أجل استهداف أمثل يضمن أكثر عدالة اجتماعية، وهذا من خلال الانتقال إلى نظام التحويلات النقدية لصالح الأسر المحتاجة مباشرة، والتي ستستفيد من دخل إضافي كتعويض عن تعديل الأسعار المرتبطة بالتخلي عن نظام الدعم العام؛ وفي هذا الصدد، أشير إلى أن الجانب التقني لهذا المشروع قد شارف على الانتهاء لاسيما ما تعلق بالجوانب الخاصة بتحديد الأسر المعنية بالاستفادة من التحويل النقدي، في ظل سهر الحكومة على التطبيق التدريجي لهذا الإصلاح، بصفة سلسة تأخذ بعين الاعتبار التقييمات الدورية لنجاعة مشروع إصلاح سياسة دعم الدولة للمواد واسعة الاستهلاك.

وكما أشرت إليه في تقديمي للمخطط، فالحكومة توشك على الانتهاء من إعداد «السجل الاجتماعي الموحد» الذي سيسمح أيضا بإضفاء المزيد من الشفافية والنجاعة والعدالة واستهداف أمثل للدعم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

بخصوص مسألة الارتفاع المحسوس في أسعار بعض المواد الاستهلاكية، وهو ما لمسناه أيضا معكم، خاصة في الفترة الأخيرة، وكما سبق لي وأن ذكرت، لن أطيل في تدخلي حول شرح الأسباب، والتي الكثير منها معروف، حتى لا يفهم من تدخلي بأنني أدافع أو أقدم تبريرات لذلك، بقدر ما سأركز على الإجراءات التي اتخذتها الدولة وستتخذها في الأيام المقبلة إن شاء الله بهذا الخصوص.

إسمحوا لي أن أشير إلى أن معدل التضخم قد بلغ 5.1٪ في شهر أوت الماضي مسجلا ارتفاعا طفيفا مقارنة بشهر جويلية أين بلغ 4.5٪، وأشير أيضا إلى أن العديد من دول العالم سجلت معدلات تضخم مرتفعة جدا، وهي حالة ظرفية ناجمة عن تداعيات الأزمة الصحية العالمية، التي أدت إلى انتقال التضخم المستورد لعدة دول.

ولا يخفى على أحد منكم ارتباط أسعار بعض المواد الغذائية المستوردة كالبقول الجافة بالأسواق العالمية والتي عرفت ارتفاعا محسوسا جراء الأزمة الصحية التي عرفها العالم، هذه الأخيرة أدت إلى زيادة تكاليف الإنتاج والنقل الدولي، وكذا ارتفاع أسعار بعض المدخلات وعوامل الإنتاج التى أدت إلى زيادة في أسعار الخضر والفواكه الطازجة وكذا اللحوم خاصة البيضاء منها.

وفي هذا الإطار، إسمحوا لي أن أشير، بالنسبة للنقل الدولي، في الفترة التي عرفناها سابقا والتي كانت تتميز بالتهاب وباء كورونا، عرف النقل البحري للبضائع ارتفاعا رهيبا، حيث كانت الحاويات ذات 40 قدما تنقل بحوالي 2700 إلى 3000 دولار، في هذه الفترة انتقل السعر إلى أكثر من 10500 دولار، وهذا ليس حصرا على الجزائر بل على مستوى كل دول العالم، ولكم أن تقارنوا مثلا ما يجري على مستوى ميناء «روتردام» الذي يعتبر من أكبر الموانئ عالميا لتلاحظوا مدى ارتفاع أسعار النقل والشحن البحري، وسوف أعود إلى هذا فيما بعد.

إن ارتفاع الأسعار، وإن كان راجعا نسبيا إلى الأسباب التي سبق ذكرها، يجدر أيضا التنويه بأنها راجعة كذلك إلى بعض الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية لبعض من باعوا ضمائرهم من أجل غايات مشبوهة.

وبغرض التحكم في ارتفاع الأسعار، وفضلا عن الجهود التي تبذلها الدولة في تطوير القطاعات التي تضمن تموين السوق بالمواد ذات الاستهلاك الواسع، بالكمية والنوعية المطلوبتين، كقطاع الفلاحة، والصيد البحري، والصناعة، والصناعة الصيدلانية وغيرها من القطاعات، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات الاستعجالية قصد ضمان التموين المنتظم للسوق بهذه المواد، وكذا استخدام جميع آليات الضبط من أجل كبح ارتفاع الأسعار، كما ستعمل على تكثيف عمليات وآليات الرقابة وتشديد الإجراءات الردعية ضد المخالفين ومحاربة الممارسات الاحتكارية والمضاربة، التي تعتبر من العوامل الرئيسة في ارتفاع الأسعار.

وأعترف أمامكم أن الحل الوحيد الذي يضعنا في منأى عن تقلبات الأسعار وفجائية النظرة هو الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل السلع التي نحن بحاجة إليها.

وبخصوص مسألة إدماج المنتسبين لجهازي المساعدة على الإدماج المهني والإدماج الاجتماعي، يجب التذكير بالطابع الاستثنائي والبعد الوطني لهذه العملية التي تم تكريسها بداية من سنة 2019، حيث تم إلى غاية أواخر شهر أوت 2021، تسجيل إدماج 78.280 مستفيد والعملية مازالت متواصلة.

أما بخصوص مسألة إعادة النظر في شبكات الأجور وتثمينها، فيجب التنويه بأن العملية تخضع لجملة من الإجراءات والمعايير، وتدخل فيها العديد من العوامل والاعتبارات خاصة ما تعلق بالإنتاجية الوطنية ومعدل التضخم والوضع الاقتصادي والمالي العام للبلاد.

وضمن هذا الإطار، فالحكومة أخذت مسألة تثمين الأجور بالجدية المطلوبة، وسجلتها كمحور هام في برنامجها وستعالجها وفق مقاربة شاملة وتشاركية ضمن عملية إصلاح واسعة لـمنظومة الوظيفة العمومية، حيث ستعمل على إنجاز تقييم دقيق لسياسات الأجور بناء على تحقيقات ودراسات تخص جميع قطاعات النشاط، بما فيها القطاع الاقتصادي، من شأنها أن توجه خيارات الحكومة في مجال سياسات الأجور والمداخيل المعمول بها على مستوى الوطن.

ونحن على يقين بأن الحل الجذري لمشكلة القدرة الشرائية والتضخم، يكمن في إنعاش الاقتصاد ودعم نموه وزيادة حركية الـمؤسسات الاقتصادية، مما سيفضي إلى زيادة الثروة وخلق فرص العمل، وهو أساس برنامج السيد رئيس الجمهورية الرامي إلى بناء اقتصاد قوي ومتنوع، لأن ذلك هو الحل الجذري لـمعظم الـمشاكل الاقتصادية والاجتماعية بعيدا عن الحلول الظرفية الترقيعية.

أما بخصوص مسألة التكفل بالمنحة المالية والتغطية الاجتماعية للأشخاص ذوي الهمم الـمسجلين، أود التذكير فقط بأن ذلك يتم بطريقة آلية، عبر الاعتمادات المالية السنوية المخصصة في ميزانية التسيير لقطاع التضامن الوطني حيث تم بعنوان سنة 2021، تخصيص اعتمادات مالية قدرت بـ 32 مليار و 646 مليون دج، للتكفل بـــأكثر من 268 ألف شخص من ذوي الهمم.

وقد تم تسجيل، إلى غاية 31 أوت 2021، ما يقارب 260 ألف مستفيد من هذه المنحة أي بمعدل استغلال للاعتمادات المالية المخصصة لباب المنحة بـ 95.5٪، وذلك بعد عمليات التطهير الدوري لقوائم المستفيدين من منحة ذوي الهمم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل،

لقد استمعت بتمعن كبير لتدخلاتكم وآرائكم واقتراحاتكم، وكلي يقين بأنكم تقاسموننا التطلع إلى إنجاح مسار التحول إلى جزائر جديدة، كما أتفق معكم في الكثير من نقاط التشخيص التي تطرقتم إليها، كما أتفق معكم أيضا على ضرورة اتباع النهج الميداني العملياتي بعيدا عن لغة التسويف وعبارات الأماني، وهي عقيدتنا في العمل، وهو ما عاهدنا عليه الشعب الجزائري ورئيس الجمهورية الذي شرفنا بتسيير هذه الحكومة.

الأخوات الفضليات، الإخوة الأفاضل،

رغم كل النقائص، التي لا ننكرها، إلا أن بلادنا كانت ولا تزال غنية بثرواتها ومواردها، غنية بسواعد شبابها ونخبها المخلصة الخيِّرة، هم في حاجة إلى شحذ الهمم، وليسوا في حاجة إلى تثبيط العزائم، هم في حاجة إلى تغذية الأمل، وليسوا في حاجة إلى زرع اليأس والسوداوية.

يتطلب ذلك، بالتأكيد استرجاع الثقة فـي مؤسسات الدولة، وهي كما قلت، أولوية الأولويات فـي برنامج السيد رئيس الجمهورية ووضعناها فـي الحكومة أول الأهداف الكبرى، بل و الفاصلة التي لن ندخر جهدا في سبيل استرجاعها.

إن المرحلة تتطلب العمل على تثمين المكتسبات والإرتكاز على ما يزيد من الهمة والعزيمة بعيدا عن السلبية المقيتة وتسويد الوضع، الذي لا يخدم أحدا بقدر ما يسيء لسمعة بلادنا أمام الأمم.

لقد تضمن برنامج الحكومة، كل النقاط، وأقول كل الـمسائل والأهداف الاستراتيجية، أولها ترقية العنصر البشري باعتباره الـمحدد الرئيسي والأساسي لأي برنامج تنموي ونهضوي، رفع الأداء الحكومي والنهوض بمستويات التشغيل ودعم التماسك الاجتماعي ودعم برامج تحسين مستوى معيشة الـمواطنين خاصة الفئات الهشة، في إطار العدالة الاجتماعية وسيادة دولة القانون.

يحضرني الآن مخلفات جائحة كورونا على مستوى العالم، وخاصة على مستوى أعتى اقتصاديات العالم، حيث توجه وزير الخزينة في أكبر دولة في العالم، وأكبر دولة اقتصادية بطلب عاجل إلى البرلمان، من أجل طلب رفع التسقيف على المديونية الداخلية التي بلغت 28400 مليار دولار، أترك لكم ولمخيلة كل واحد منكم الولوج والإبحار في هذا الرقم الهائل 28400 مليار دولار من المديونية الداخلية، ولم يتم تسويد الوضعية، ولم يقولوا إن الوضع

كارثي، والمؤشرات الاقتصادية سوداء وسلبية و...، ولكن يفعلون كل شيء من أجل استعادة الإنعاش الاقتصادي وحماية مكتسبات اقتصادياتهم، ونحن في الجزائر نعمل دائما على تسويد الوضع والمضي.. الحمد لله ليس لدينا استدانة خارجية، ومؤشرات النمو الاقتصادي إيجابية، بل وهي أحسن من فترة قبل 2019، وهذا كله بفضل الصرامة الاقتصادية التي نتبعها بفضل توجيهات السيد رئيس الجمهورية، فالرجاء الإقلاع عن تسويد الأوضاع والمضي قدما بالنظر إلى جزائر جديدة، نعمل جميعا على بنائها إن شاء الله ..«**تصفيق**»..

إن الجزائر لديها فعلا ما تفتخر به وسنعمل على استغلاله كعامل محفز يجعلنا نتطلع لتغيير الوضع وفي أقرب الآجال:

ـ فبلادنا، تملك موردا هام وقوة قوامها أكثر من 10 ملايين تلميذ، وملايين الجامعيين ومئات الآلاف في التكوين المهني، سنعمل على ضمان نوعية تعليمهم وتحسين تنافسيتهم؛

ـ بلادنا من البلدان القلائل التي حافظت على نهج سياسة اجتماعية ثابت، تنفق ربع ميزانيتها في التحويلات الاجتماعية وتوزع ملايين السكنات الاجتماعية، سياسة دعم سنجعلها أكثر شفافية وعدالة ونجاعة حتى تصبح مدعمة للتماسك الاجتماعي بعيدة عن غرس روح الاتكال وثقافة الريع؛

ـ بلادنا تملك منشآت قاعدية وبنى تحتية لا تملكها الكثير من الدول، سنعمل على استغلالها أحسن استغلال في دفع عجلة التنمية، وأنا على يقين بأنكم اطلعتم على الملحق وما ورد فيه من إحصائيات تعبر بصدق عن قوة كامنة سنعتمد عليها في الإقلاع الاقتصادي:

ـ أكثر من 30.000 منشأة مدرسية وتكوينية و600 منشأة جامعية؛

ـ أكثر من 6000 منشأة رياضية؛

ـ أكثر من 10.000 منشأة صحية بمختلف الأحجام والتخصصات بما فيها التابعة للقطاع الخاص؛

ـ 85 سدًا والعديد من محطات التحلية؛

ـ 1500 كلم من الطرق السيارة، 4000 كلم من السكك الحديدية، وشبكة طرقات تعادل شبكة طرقات كل بلدان المغرب العربي، هذا المكسب لا يجب نكرانه، حتى شبكة السكك الحديدية تعادل ما هو موجود في ثلاثة بلدان من المغرب العربي.

وتأتي بلادنا في صدارة الدول العربية والإفريقية في مؤشر التنمية البشرية والتي أشادت بها حتى العديد من التقارير الدولية في مجال التنمية البشرية، التي تعتبر الجزائر في مقدمة الدول الإفريقية في مجال التنمية البشرية.

ويترجم هذا التحسن في الواقع عبر العديد من المؤشرات الاجتماعية، التي لا يجب الاستهانة بها، مقارنة مع العديد من الدول التي مازالت تعاني تأخرا كبيرا في هذا المجال، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، معدلات الربط بالكهرباء التي قاربت 99٪ وكذا الربط بالغاز الطبيعي الذي تجاوز 65٪، الربط بشبكات المياه 98٪، والربط بشبكات التطهير الصحي بـ 91٪ معدل التمدرس الذي فاق 98٪.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة الفضليات والأفاضل،

ذلكم هو، أيها السيدات والسادة، أهم ما أردت إبلاغكم به ردا عن سامي تساؤلاتكم وانشغالاتكم، إضافة إلى ما تم تقديمه في مخطط عمل الحكومة.

كما ستكون لكم فرصة أخرى قريبا لمناقشة ترجمة هذه المحاور إلى مخططات قطاعية تتضمن الأهداف الكمية والتخصيصات المالية، وهذا بمناسبة دراسة قانون المالية والميزانية لسنة 2022 الذي سيعرض على البرلمان بغرفتيه قريبا.

تحيا الجزائر عزيزة قوية أبية، والمجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

..«**تصفيق**»..

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير الأول، وزير المالية على كل الأجوبة والتوضيحات التي كانت واضحة ودقيقة في نفس الوقت، مرة أخرى شكرا، شكرا.

طبقا للدستور، وطبقا للقانون العضوي رقم 16 ـ 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، وكما جرت العادة بعد النقاش وقبل المصادقة على برنامج الحكومة نقدم لائحة قبل التصويت.

والكلمة الآن إلى المقرر السيد الحاج عبد القادر قرينيك، لقراءتها علينا، فليتفضل مشكورا.

السيد الحاج عبد القادر قرينيك: شكرا سيدي الرئيس؛ بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

لائحة حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

بناءً على أحكام المادة 106 (الفقرة 4) من الدستور؛

وبمقتضى أحكام المادة 50 (الفقرة 2) من القانون العضوي رقم 16–12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يُحدّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛

وعملاً بأحكام المادة 91 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

وبعد الاستماع إلى العرض الذي قدّمه الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية؛

وبعد مناقشات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة لمضمون هذا العرض ووثيقة مخطط عمل الحكومة التي مُكّنُوا منها سلفًا؛

وبعد سماع تدخلات السادة رؤساء المجموعات البرلمانية المُمثّلة في مجلس الأمة؛

وبعد الاستماع إلى الردود التي قدّمها السيد الوزير الأول، وزير المالية عقب هذه المناقشات؛

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

يتقدّمون، في البداية، بتهانيهم إلى الوزير الأول، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان، على الثقة التي خصَّهُ بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وتعيينه وزيرًا أوّل؛ والتهنئة موصولة كذلك إلى كافة أعضاء الحكومة؛ ويتمنون للجميع كامل التوفيق في الإتيان بالواجب وتأدية المهام؛

ويُعربون عن ارتياحهم التام لمضمون مخطط عمل الحكومة المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي، المنعقد يوم الإثنين 30 أوت 2021؛ الذي يستمد مرجعيته من الالتزامات الـ 54، التي تعهّد بها السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية وتضمّنها برنامجه الانتخابي الرئاسي؛

كما يتقدمون بالتهنئة أيضا إلى السيد الوزير الأول، وزير المالية، وطاقمه الوزاري على الثقة والموافقة اللتين حظي بهما مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية من قبل زميلاتنا وزملائنا النواب، في المجلس الشعبي الوطني؛

ويُعبّرون عن ارتياحهم التام لمضمون العرض الذي قدّمه السيد الوزير الأوّل، وزير المالية أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة حول المخطط الذي يرتكز على خمسة (5) محاور مدعمة بملاحق وفق مقاربة تشاركية؛ تقوم على تكريس دولة الحق والقانون وتجديد الحوكمة، بعد فصل المال عن السياسة، والعمل على تعزيز الحريات وعصرنة العدالة؛

ويُنوّهون بتدخلات الزميلات والزملاء أعضاء مجلس الأمة والسادة رؤساء المجموعات البرلمانية في مناقشة مضمون العرض الذي تفضّل السيد الوزير الأوّل، وزير المالية بتقديمه أمامهم وكذا وثيقة المخطط، وهي تدخلات جاءت شاملة ووافية، عكست حقيقة المأمول في التواصل بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، وحملت بالفعل روحًا برلمانية مستجدة ووثابة، حيث شكّلت لحظات للمكاشفة والمصارحة بلغة وصدقية شفافّة، همّها الرئيس خدمة الشعب من خلال تقديم الأفضل، ذلك أنّ أولوية الأولويات هي استعادة ثقة الشعب.

ويأتي مخطط عمل الحكومة هذا من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، تتويجًا للاستحقاقات التشريعية المسبقة التي جرت يوم السبت 12 جوان 2021، في إطار التجديد الوطني للصرح المؤسساتي للبلاد، الذي وعد به رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وهي الانتخابات التي انبثقت عنها أغلبية رئاسية، مكّنت رئيس الجمهورية، طبقًا لصلاحياته الدستورية، من تشكيل حكومة وتعيين وزير أوّل، يُنسّق أعمالها في وضع البرنامج الرئاسي الطموح حيز التنفيذ، حيث يُعَدُّ هذا المخطط بمثابة «الخط التوجيهي السياسي» الذي تبني عليه الحكومة أعمالها ونشاطاتها وبرامجها القطاعية والتي راعت فيه الجانب "العملياتي مع ترتيب الأولويات" في إطار المقاربة الجديدة للحوكمة المنتهجة، والقائمة على الإنجاز على أساس الأهداف والالتزامات وتحقيق النتائج والغايات، في إطار بناء أسس الجزائر الجديدة التي سطرها رئيس الجمهورية ضمن التزاماته.

فهو «مخطط سياسي» بامتياز يؤسس لمرحلة جديدة يُميّزُها الشروع الفعلي في تنفيذ البرنامج الانتخابي الرئاسي الواعد للسيد رئيس الجمهورية وإحداث القطيعة مع الممارسات الماضية التي أضرت كثيرًا بالدولة ونظام الحكم.

وبهذا، تكون الجزائر قد قطعت شوطا كبيرًا وخطت خطوة عملاقة – في ظرف أقل من سنتين وفي ظل ضغوطات جمّة وتداعيات عدّة للأزمة الصحية العالمية – على طريق إعادة بناء صرح مؤسساتي شرعي، قانوني ودائم؛ قائم على المفهوم الصحيح للدولة والحكم، باعتبار أنّ الدولة قائمة ومستديمة، في حين أنّ الحكم يتغيّر وفق رغبات الشعب الذي يُعَدُّ مصدر كلّ السلطات.

وفعلا، بعد انتخاب السيد عبد المجيد تبون، رئيسًا للجمهورية، في 12 ديسمبر 2019، باشر في تجسيد ما وعد به في برنامجه الانتخابي تحت شعار «بالتغيير ملتزمون وعليه قادرون»، الذي تضمن أربعة وخمسين (54) تعهدًا، تيمنًا بثورة الفاتح نوفمبر 1954؛ وهو اليوم يسعى جاهدا إلى الوفاء بها وتجسيدها في الميدان وفق رؤية استراتيجية واضحة ورزنامة محددة؛ جاء في مقدمتها تعديل الدستور، القانون الأسمى للبلاد، وإجراء مراجعة عميقة لأحكامه.

وبتعديل الدستور في استفتاء أول نوفمبر 2020، يكون رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون قد جسّد أحد أبرز التزاماته وتعهداته، وتكون الجزائر قد ودّعت به مرحلة سياسية شابها الكثير من مظاهر الفساد والانحراف وولجت مرحلة جديدة تتسم بتغيّرات واسعة ولافتة، لاسيما من الناحية السياسية، تكون أولى خطواتها تجديد المؤسسات المنتخبة؛ وسيُتيحُ ذلك انطلاق ورشات كبرى لإعادة النظر في جملة من نصوص المنظومة القانونية المسيّرة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

وهكذا، كانت الانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان 2021 أولى خطوات تجديد المؤسسات المنتخبة بعد المراجعة العميقة للدستور، وبمثابة اللبنة الثانية في بناء الجمهورية الجديدة، جاءت لتجسيد المواد 7، 8 و9 من الدستور القاضية بأن السلطة تعود للشعب، يمارسها عن طريق المؤسسات التي يختارها لنفسه.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

وإذ يُباركون كل هذه الأشواط الكبيرة التي قطعتها عملية تجديد الصرح المؤسساتي للبلاد لغاية اليوم، فإنهم ينوهون في ذات الوقت بالتزام الحكومة بمواصلة مسار هذا التجديد المؤسساتي أفقياً وعمودياً، تكريسًا للعهد الجديد وإرساءً لدعائم الجمهورية الجديدة، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، حيث ستشكّل الانتخابات المحلية المسبقة المقررة يوم السبت 27 نوفمبر 2021 اللبنة الأخيرة والرئيسة ضمن هذا المسار، بالإضافة إلى تنصيب المحكمة الدستورية وكذا المجلس الأعلى للقضاء قبل نهاية السنة الجارية؛

ويُرحبون بقرار السيد الوزير الأوّل، وزير المالية، بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية، والقاضي بمراجعة قانوني البلدية والولاية، في إطار تطوير وترقية أداء الجماعات المحلية وعصرنتها من حيث فلسفة وجودها وأسس اللامركزية لهذا المرفق العمومي الهام ضمن مؤسسات الدولة وكذا الصلاحيات المخوّلة لها، باعتبار أنّ البلدية هي الخلية الأساسية للدولة والمجتمع؛ ويحثون في ذات الوقت على وجوب الاستئناس بالخبرات المكتسبة في هذا المجال منذ استعادة السيادة الوطنية؛

كما يؤكّدون على ضرورة مواصلة جهود تنمية مناطق الظل والمناطق الحدودية وإيلائها كامل العناية قصد تمكينها من أسباب التقدّم والرفاه على غرار المناطق الأخرى في ربوع وطننا في إطار التهيئة والتنظيم الإقليميين، وباعتبارها أيضا واجهة معابرنا الحدودية من جهة، وحامية للثغور من جهة أخرى؛

ويدعون كافة الفواعل الوطنية إلى مزيد من التلاحم والتآزر، والتحلي بروح المسؤولية وقيم المواطنة والوطنية، والإسهام في تعميق الممارسة الديمقراطية، حيث ما فتئ رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح قوجيل يؤكّد على ذلك في أكثر من مناسبة، لاسيما بالاسترشاد والاستلهام من مثل ومبادئ بيان الفاتح من نوفمبر 1954؛ ومن ثمَّ يدعون المواطنات والمواطنين إلى المشاركة الواسعة والفعّالة في الانتخابات المحلية المقبلة تجسيدا للديمقراطية التشاركية التي تمنح فرص الرقي الاجتماعي والسياسي للجميع؛

كما يدعون أيضا في هذا المقام إلى تكريس الديمقراطية حقيقةً لأنّ في ذلك قوة الجزائر لاسيما في مثل هكذا ظروف عصيبة، وتكالب الحاقدين والكائدين، في الداخل والخارج، فلا يرضيهم أن تدخل الجزائر إلى الديمقراطية من بابها الواسع سواء من حيث التداول على السلطة أم في

التمكين لدولة الحق والقانون أم في بناء الدولة للجميع والتفريق بين الدولة والحكم أم في تمكين الشعب من تحديد معالم دولته بكل حرية، وغيرها من قيم ومثل الديمقراطية التي اعتمدتها بلادنا كخيار شعبيٍّ ورسميٍّ يتماهى ومرجعيتها الوطنية وإرثها النوفمبري الخالد وموروثها الحضاري؛

ويدعون بهذه المناسبة إلى مزيد الوعي بصعوبة الظرف على أكثر من صعيد والمخاطر المحدقة بوطننا وإلى اليقظة لمجابهة الحاقدين والخائنين والكائدين والمتربصين به، والالتفاف حول مؤسسات الدولة تحت قيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون؛

..«**تصفيق**»..

إنّ الجزائر مستهدفة على الدوام ولا مناص لها من مواجهة الصعاب وتخطي الملمَّات والتصدي لكل ذلك سوى بالنهل من رصيدها الوطني الحافل بالأمجاد والبطولات خلال تاريخها الطويل والتمسك بمرجعيتها النوفمبرية الوطنية وموروثها الحضاري الزاهر بمظاهر التضامن والتلاحم والتعاون والتكافل؛ مثلما هو دأبها على الدوام خلال أوقات المحن والشدائد والبلاء؛

لذا، وجب الاستلهام من ذاكرتنا الجماعية لشحذ الهمم وتقوية العزم وزرع الطاقة الإيجابية والأمل في غد مشرق وواعد؛ ومحاربة السلبية والنظرة السوداوية والتشاؤم؛ ففي ذلك وحده مناعتنا المؤسساتية والمجتمعية في آن واحد؛ لأن معرفة ماضينا تساعدنا على رفع تحديات الحاضر وكسب رهانات المستقبل ذلك أنّ الحاضر جنيُ الماضي والمستقبل غرسُ الحاضر؛ لتأسيس «جمهورية جديدة»، تتسع لجميع أبنائها وتحفظ لهم كرامتهم، وتكون «دار الجميع» مثلما عبّر عنها المجاهد صالح قوجيل، رئيس مجلس الأمة، وقالها بلسانه الأمازيغي الفصيح: (ذا خام أنّاغ أكُلْ)؛ وتستمد قيمها من مبادئ ثورة أول نوفمبر الخالدة؛ هدفُها ـ أي الجمهورية الجديدة ـ «إنقاذ الوطن» الذي يُشكّل واجبًا وطنيًّا وحقًّا مشروعًا لكل الجزائريات والجزائريين، مثلما كان بالأمس هدفها هو «تحرير البلاد» من ربقة الاستعمار الغاشم وتحقيق الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية؛ وهذا هو المعنى الحقيقي لنوفمبر يعود، لأن البداية نوفمبر والنهاية نوفمبر؛

كما يكون لزامًا في هذا الإطار مضاعفة الجهد لترسيخ مكونات الهوية الوطنية ـ ونقصد بها مرجعيتنا الدينية ولغتينا العربية وتمازيغت وموروثنا الحضاري والثقافي ـ وترقيتها وحمايتها والحفاظ عليها خاصّة في ظل ما يُحاك ضد بلادنا، في الخفاء وفي العلن، من دسائس ومؤامرات تستهدف المساس بها.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

يُثمنون المقاربة الجديدة للحكومة في المجال الاقتصادي القائمة على «حوكمة متجددة» تستهدف إعادة هيكلة اقتصادنا الوطني من خلال القيام بجملة من الإصلاحات من أجل تجسيد الإنعاش والتجديد الاقتصاديين، ضمن منظور شامل يرتكز على تحرير المبادرة وتشجيع الاستثمار وتنويع وتعديد مصادر الدخل والتمويل؛ وهو ما من شأنه أن يُحرِّرَ نظرة أو رؤية الحكومة من هواجس «الحذر المفرط» ويتبنى تدابير وآليات ومفاهيم تبغي الواقعية في معالجة الراهن والمستجد في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بما يتواءم ومقدرة الجزائر الطبيعية وغيرها ومقدرات الجزائريات والجزائريين لاستغلالها على أكمل وجه؛

ويؤكّدون على أهمية تحديث وعصرنة المنظومة المصرفية ومواصلة الإصلاحات الجبائية وتشجيع الصيرفة الإسلامية، وتكريس مفهوم الشمول المالي ابتغاء احتواء الاقتصاد الموازي لما يُشكّله من خطر يُهدّد كيان الدولة ويَنسفُ كل السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية والمالية، حيث ينبغي التعاطي بصرامة وبأدوات قانونية من أجل استئصال كل أشكال التحالف المريب ما بين الاقتصاد الموازي ورديفه من العمل السياسي الذي يُمارس خارج الأطر القانونية أو القنوات الرسمية، كل ذلك مدفوعًا بالإعلام الموازي، سواءً في الداخل أم في الخارج؛

ويؤكّدون على وجوب العمل الجاد من أجل تطوير وترقية الصناعات التحويلية والبتروكيماوية وكل القطاعات المساهمة في التنمية المستدامة المحلية والوطنية، وتفعيل الانتقال الطاقوي نحو الطاقات المتجددة وكذا عصرنة قطاعي الفلاحة (بجميع شُعبها) والموارد المائية من خلال توظيف العلم والتكنولوجيا واستغلال المراكز البحثية والمخابر العلمية في إيجاد الحلول والبدائل،لاسيما في القطاعات الحيوية والاستراتيجية، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي في إطار ضمان الأمن القومي للبلاد وصون سيادة القرار السياسي والاقتصادي للدولة الجزائرية؛

ويدعمون انتهاج خيار عصرنة الإدارة ومكافحة الممارسات البيروقراطية والفساد وتطهير مناخ الاستثمار من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات في إطار القانون والشفافية والمساواة والإنصاف وكذا تطوير المرفق العام؛ ولا يتأتى ذلك إلاّ بتسريع وتيرة الرقمنة في جميع المجالات وبأخلقة الحياة العامة.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

يجدّدون طلبهم للحكومة بتسريع تفعيل الإجراءات القانونية وإيجاد الآليات والميكانيزمات لاسترداد الأموال المنهوبة والأملاك غير المشروعة والمختلسة والأرصدة المتأتية من جرائم الفساد، وهذا باعتماد كافة السبل المتاحة في منظومة تشريعنا الوطني بما في ذلك خيار «التسوية الوديّة» أو دراسة «حالة بحالة»، التي تنطبق على الأشخاص المعنويين فقط دون غيرهم.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

يُساندون توجّه الحكومة نحو إيجاد وترقية آليات جديدة للدعم الاجتماعي تقوم على استهداف أكبر للمستفيدين والمستحقين، بغية ترشيد الإنفاق وتحقيق الاستدامة، دون الإخلال بالطابع الاجتماعي للدولة، المكرّس في بيان أوّل نوفمبر 1954؛

كما يُثمّنون مراهنة الحكومة على الاستثمار في الرأسمال البشري والاهتمام بالإنسان عمومًا، في جميع المستويات، باعتباره المحرك الرئيس لأيّ إقلاع وفي أيّ مجال، فهو الثروة الحقيقية للبلاد، وذلك من خلال اعتماد معايير العمل والكفاءة والاقتدار المقرونة حتمًا ببذل الجهد في تقلّد مناصب المسؤولية وتولي الوظائف؛ وكذا تشجيع المبادرات وتثمين الابتكار والتميّز، على أن يكون ذلك مشفوعًا بالمكافأة والترقية والتركيز على اقتصاد المعرفة وتحسين جودة التربية والتكوين والتعليم العالي والبحث العلمي؛

ويُثمنون بالمناسبة قرار السيد رئيس الجمهورية القاضي بإنشاء مدرسة عليا للرياضيات وأخرى للذكاء الاصطناعي وتعزيز دورهما في تكوين وإعداد نوابغ عالية التأهيل وطنيا ودوليا؛

ويحثون على دعم الرياضة والاهتمام بالتربية البدنية في مختلف أطوارها، وردّ الاعتبار إلى الرياضة المدرسية والجامعية، وإيلاء كل الرعاية والمرافقة المطلوبتين لرياضيي النخبة، والرياضيين ذوي الهمم، الذين يُشرفون الجزائر ويرفعون رايتها في المحافل الرياضية الدولية.

إنّ أعضاء مجلس الأمة،

في مجال السياسة الخارجية، يشيدون بتنشيط المنظومة الدبلوماسية الجزائرية بإشراف وتوجيه من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، والاضطلاع بدورها الطلائعي على المستوى الإقليمي والقاري والدولي، وتعزيز الروابط مع إفريقيا والوطن العربي، من خلال تبني مقاربات تعيد ترتيب الأولويات وتواءم بين الموروث الجزائري في العلاقات الثنائية والدولية والواقعية التي أضحت تفرضها الوقائع المتسارعة في الجوار والإقليم والقارة والعالم، وهي مقاربات تبغي تغيير طريقة التعاطي مع المستجد من «نموذج ردّ الفعل» إلى «نموذج الفعل والاستشراف والاستباق»، بما يتناسب وتاريخ الجزائر ومكانتها وقوتها؛

كما يُثمنون مسعى الحكومة في ترقية دور الجالية الجزائرية في الخارج وتعزيز رابطة انتمائها لبلدها وتفعيل وتنشيط دورها في خدمته وتنميته؛ ومرافقة الأداء الدبلوماسي بدبلوماسية اقتصادية، تكون رافدًا ونشطة هي الأخرى وفعّالة، من خلال إعادة تنظيم ممثلياتنا الدبلوماسية وتدعيمها بكفاءات وخبراء ومختصين في المجال الاقتصادي والترويج للمنتوج الوطني لاسيما في عمقنا الإفريقي والعربي واستجلاب الاستثمارات وتوظيف كل الإمكانات المتاحة والمتوفرة لاسيما ما تعلّق منها بالدبلوماسية البرلمانية في خدمة الجزائر والدفاع عن مواقفها ومصالحها؛

ويؤكّدون بالمناسبة على التزام الجزائر الثابت بمبادئ وقيم وعقيدة سياستها الخارجية القائمة على مبدإ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبالتالي رفض تدخل الآخرين في شؤونها الداخلية، والثبات على المسلكية المنتهجة في المرافعة على الحلول السلمية التفاوضية في فضّ النزاعات وتعزيز احترام الشرعية الدولية.

ويدعون المجموعة الدولية إلى القيام بواجبها الأخلاقي والسياسي تجاه الشعب الفلسطيني المقهور ويؤكّدون حقّه غير القابل للتصرف في إقامة دولته السيّدة والمستقلة وعاصمتها القدس؛

ويؤكّدون في هذا السياق على أنّ قضية الصحراء الغربية تندرج في إطار تصفية آخر مستعمرة في القارة الإفريقية وحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وفق الشرعية

الدولية للأمم المتحدة وكذا الاتحاد الإفريقي؛

كما يدعمون الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي للوضع في ليبيا وسوريا واليمن، حتى تتمكن هذه الدول الشقيقة من استعادة السلم والاستقرار على أراضيها، وفي جميع بؤر النزاعات والصراعات في العالم.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

في مجال الدفاع الوطني، يُوجِّهون أسمى آيات التقدير والإكبار والعرفان للجيش الوطني الشعبي ..«**تصفيق**».. سليل جيش التحرير الوطني بحق وجدارة، ومختلف أسلاك الأمن، كفاءَ جهوده المُضنية في إطار المهام التي خوّلها إيّاه الدستور، بقيادة السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، في الحفاظ على أمن الأفراد والممتلكات والمُقدرات الوطنية والسلامة الترابية، ومواصلة محاربة فلول الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود والاتجار بالمحظورات والتهريب والهجرة غير الشرعية، وتعزيز تأمين حدودنا البرية والبحرية والجوية المديدة؛

ويُشيدون بالمهام الإنسانية النبيلة التي يتولاها الجيش الوطني الشعبي عبر كامل التراب الوطني لاسيما في أوقات المحن والشدائد والبلاء والكوارث؛ وهو في الحقيقة ديْدنُ أفراد جيشنا الوطني الشعبي على الدوام؛

وينوهون بدعم الدولة بقيادة رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، السيد عبد المجيد تبون للجيش الوطني الشعبي، وتمكينه من امتلاك أسباب القوة والتفوّق والجاهزية، وذلك من خلال مواصلة جهود العصرنة وتعزيز الاحترافية وتطوير الصناعة العسكرية وتنمية قدراته في مجال الأمن السيبراني لحماية مجموع الأنظمة المعلوماتية والمؤسسات والهياكل القاعدية الحسّاسة ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل اليوم في العالم خاصة في مجال الإعلام والاتصال والاختراق الإلكتروني.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

بهذه المناسبة، يُسدون أسمى آيات التقدير والاعتبار والامتنان لجميع منتسبي «الجيش الأبيض»، أولئك المجاهدين الأشاوس الأبطال الذين دافعوا ومازالوا يُدافعون ببسالة عن «عرضنا الصحي» وسلامتنا الجسدية في مقدمة الصفوف في المؤسسات الاستشفائية؛ فإنهم يهيبون بالمواطنات والمواطنين من أجل معاضدة جهود الدولة برئاسة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون في مجابهة هذا الوباء إلى أن يرفعه الله جلّت قدرته عنا؛ ولا يفوتهم هنا أيضًا استحضار أولئك الذين قضوا في الحرائق التي ضربت عدة ولايات من الوطن، مدنيين وعسكريين، سائلين الله أن ينزلهم منازل الشهداء، وأن يشفي الجرحى والمصابين، ويفرغ جميل الصبر والسلوان على المنكوبين والمكروبين؛

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

وبخصوص العلاقة مع الحكومة، يُبدون الارتياح والاستعداد للتعاطي إيجابيًّا مع التزام الحكومة بتدعيم علاقات التعاون والتكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ ويدعون الحكومة إلى الإسراع في الإفراج عن مشروع القانون العضوي الذي يُحدِّد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، بما يتواءم ودستور 2020 وكذا كلّ النصوص الأخرى ذات الصلة؛ وتسهيل انسياب ووصول المعلومة إلى البرلمان ووضعها في متناوله في إطار ممارسة مهامه؛

ويُدركون أنّ التجسيد العملي لمضامين مخطط عمل الحكومة هذا من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية الطموح، يستوجب منّا جميعًا – حكومة وبرلمانا – العمل بإيمان وصفاء وإخلاص، من خلال مضاعفة الإحساس والفهم والوعي والإدراك بوجوب وأهمية النهوض ببلادنا، تكليفًا وتشريفًا، وذلك إبراءً للذمة أمام الله والتاريخ والضمير، ووفاءً لرسالة الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار.

إنّ أعضاء مجلس الأمّة،

يُثمنون في ذات الوقت خارطة الطريق والآلية اللتين تعتزم الحكومة تبنيهما لمتابعة تجسيد مخطط عملها هذا وتقييم تنفيذه بصفة دورية ودائمة، وذلك من خلال تكليف كلّ دائرة وزارية بإعداد «أوراق طريق» قطاعية وتحديد «مصفوفة النشاطات» لضبط أهداف نشاطاتها وآجال إنجازها في إطار الفعالية المطلوبة في الأداء الحكومي ومنهجية العمل المعتمدة.

إنّ أعضاء مجلس الأمة برئاسة المجاهد صالح قوجيل، يُجدّدون انخراطهم الكامل في مسعى السيد عبد المجيد

تبون، رئيس الجمهورية، لإرساء دعائم جزائر قوية، مهيبة الجانب في الداخل والخارج، ويؤكّدون دعمهم ومساندتهم لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامجه، بما يُحقّقُ، بمشيئة الله تعالى وحسن عونه، الخير المأمول للوطن والمواطن؛

كما يشدون على يد الوزير الأوّل، وزير المالية، السيد أيمن بن عبد الرحمان؛ ويؤكّدون له كامل دعمهم واستعدادهم التام للإسهام في تجسيد وتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية؛ وهو الذي ينتمي إلى جيل الاستقلال ويُجسّد رغبة السيد رئيس الجمهورية في التأسيس لجمهورية جديدة، بالمباشرة بالفعل بالتمكين للأجيال الجديدة من الولوج إلى مناصب المسؤوليات والقرار، مواءمةً مع تطلعات وطموحات شعبنا الأبي في غد واعد ومُشرق، تتجلى فيه معالم المواطناتية المسؤولة والمتشبّعة بقيمنا ومُثلنا النوفمبرية الخالدة.

إنّ أعضاء مجلس الأمة،

واعون ومُدركون أيضًا أنّ مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية بما تضمّنه من مُعاينة لم تغفل أهمية تثمين ما أُنجز وتحقّق ولم تتجاوز لفت الانتباه والوقوف على الأخطاء من أجل استئصالها عبر تصويب السياسات والبرامج القطاعية في مختلف المجالات؛

ويؤكّدون مرّة أخرى أنّ نجاح تجسيد مضامين هذا المخطط يستوجب تجنّد جميع الجزائريات والجزائريين وتعبئة عقلانية لجميع الموارد والإمكانات لتحقيق الأهداف المسطّرة لإقلاع اقتصادي تلج الجزائر بواسطته بر الازدهار والرفاه والرخاء كما أرادها وحلم بها الشهداء ـ رحمهم الله ـ ويعمل من أجلها كل الوطنيين المخلصين الغيورين على وطنهم لأنّ قدرنا الوحيد هو النجاح والريادة والسيادة كما كان دأب أسلافنا على الدوام؛

ولتكن الذكرى 60 لاستعادة السيادة الوطنية وانبعاث الدولة الجزائرية في الخامس من جويلية لعام 2022 محطة فارقة للوقوف على نجاح هذا المخطط والتوجّه نحو المستقبل بخطى واثقة، يتضاعف ويتعاظم فيه إيماننا وحبّنا لوطننا وإخلاصنا له، وتزداد فيه مقومات التحصين عبر التشبث بماضينا الزاخر وبقيم ومبادئ ثورتنا المباركة.

الفخر والاعتزاز بما يتحقق لنا في جزائرنا المستقلة التي كانت وما تزال وستبقى حرّة، سيّدة، أبيّة، شامخة، سامقة، لأنّ مُثل نوفمبر فيها كانت ومازالت وستبقى على الدوام بإذن الله تعالى ومشيئته؛ المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

وعلى هذا، اتفق الموقّعون على هذه اللائحة وأودعوها لدى مكتب مجلس الأمة وفق الأحكام والإجراءات القانونية المُشار إليها أعلاه؛ ويدعون السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة عليها.

(وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) صدَق اللهُ العظيم.

شكرا على كرم الإصغاء والمتابعة والسلام عليكم، شكرا سيدي الرئيس.

..«**تصفيق**»..

السيد الرئيس: شكرا جزيلا؛ والآن وقبل أن نحدد الموقف من هذا المخطّط إليكم بعض المعلومات المتعلقة بعملية التصويت:

ـ عدد الحضور: 85 عضوا.

ـ النصاب المطلوب: 44 صوتا.

وعلى هذا الأساس نمر مباشرة إلى التصويت.

ـ فالرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم.... شكرا.

ـ الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

ـ الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

النتيجة:

ـ المصوتون بنعم: 85 صوتا.

ـ المصوتون بلا: 00 (لا شيء).

ـ الامتناع: 00 (لا شيء).

شكرًا، نهنئ أنفسنا، وأهنئ الحكومة، وأهنئ الجميع ..

..«**تصفيق**»..

جرت العادة أن ألقي كلمة في ختام جلسات تقديم ومناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية المعروض علينا وتلاوة نص اللائحة التي أصدرها مجلس الأمة بشأنه، ولكننا اليوم نكتفي باللائحة التي من خلالها تطرقنا إلى كل الجوانب التي يمكن الحديث عنها ..

..«**تصفيق**»..

الأمور اليوم واضحة كما أن المهام واضحة ومحددة، والشيء الضروري الآن هو التكامل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهو العمل المنتظر والذي له كل الأهمية، وما قاله السيد الوزير الأول، وزير المالية، في كلمته الأخيرة عند

ردّه على انشغالات وتساؤلات أعضاء مجلس الأمة حول الورشات المنتظرة شجعنا كثيرا، لإعطاء المفهوم الحقيقي للتكامل بين الحكومة والهيئة التشريعية.

هناك مشاريع قوانين من المنتظر مناقشتها عقب تزكية مخطط عمل الحكومة من خلال لائحة الدعم والمساندة التي أصدرها مجلس الأمة بشأنه منذ قليل، وأهم هذه المشاريع مشروع قانون المالية لسنة 2022، وسوف تتضح الأمور والأولويات أكثر فأكثر، وما هي قاعدة انطلاق كل المشاريع وفي كل الميادين.

طبعا، الشيء المنتظر كذلك هو استكمال بناء مؤسسات الدولة، من خلال الانتخابات المحلية القادمة، والتي لها أهمية قصوى بحكم اللامركزية المطبقة في نظام الجماعات المحلية لاسيما على مستوى البلدية والمجلس الشعبي الولائي، والمشاركة المباشرة للمواطنين من خلال المجتمع المدني، ومن خلال ما يسمى بالديمقراطية التشاركية على مستوى هذه الجماعات المحلية.

إننا مسرورون جدا لإعلان السيد الوزير الأول، وزير المالية، أمام المجلس الشعبي الوطني، عن فتح ورشات للتطرق إلى مستقبل أو آفاق الجماعات المحلية وذلك في شهر أكتوبر القادم، والتي سينبثق عنها قانونا البلدية والولاية، اللذين نعطي لهما الأبعاد والمفاهيم الحقيقية، التي جاء بها الدستور، وهذا العمل لا يعني الحكومة والبرلمان فقط، بل يعني كل المجتمع؛ نشكر السيد الوزير الأول، على هذه المبادرة والتي كانت مطلبنا منذ سنوات في مجلس الأمة.

مسؤولية كبيرة تنتظرنا بعد أن توسعت صلاحيات مجلس الأمة، فمشاريع القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي تودع لدى مكتب مجلس الأمة أوّلا، وهذا استثناء، كون كل مشاريع القوانين الأخرى تودع لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني، وهذا ما يعبر عن المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقنا، لنشارك مشاركة فعّالة ودقيقة بحكم التجربة التي عشناها منذ 1962 إلى يومنا هذا.

بناء الدولة الجزائرية وهياكلها بدأناه سنة 1967، خمس سنوات من قبل كانت الهياكل الإدارية تتكون من الولايات، الدوائر، ورئيس بلدية معين، وتم مراجعة كل هذا وأتت مراحل أخرى، وبالمناسبة كنت قد تحدثت مع السيد الوزير الأول، وزير المالية والسيد وزير الداخلية بخصوص تجربتي 1967 و1969 حول الميثاق البلدي وقانون البلدية، وكذا الميثاق الولائي وقانون الولاية، ولكن أحداث العشرية السوداء حالت دون تجسيد ذلك في الميدان؛ وللتذكير فإنّ الانتخابات المحلية لاسيما البلدية منها خلال تلك الفترة كان قد فاز بها حزب معارض، وقام بتغيير الشعار الذي كان موجودًا « من الشعب وإلى الشعب » بشعار آخر هو « بلدية إسلامية » !! فقاموا بالتالي بنزع شعار ثورة الفاتح من نوفمبر 1954 وتعويضه بآخر.

وبعد مرور عشر سنوات كانت هناك محاولات لاسترجاع مفاهيم دور البلدية والولاية ولكن لم تُستكمل، وإن شاء الله سوف تُستكمل خلال الفترة الحالية.

في الحقيقة، أردت الحديث حول مواضيع كثيرة، كالدبلوماسية البرلمانية، ومواقف الجزائر، ومكانة الجزائر، واستقلالية القرار السياسي للجزائر، واستقلالية الاقتصاد الجزائري، لأن السياسة في بعض الأحيان عندما تأتي من الخارج تكون عن طريق الاقتصاد.

وددتُ الحديث أيضا عن الاقتصاد الموازي وتحدثت مع السيد الوزير الأول، وزير المالية حول هذا الموضوع، لابد من إحصائه والتغلب عليه، لأنه حتى ولو كان مقبولا في فترة ما، لم يعد كذلك اليوم لأنه عند التقاء الاقتصاد الموازي والسياسة الموازية، هنا يكمن الخطر، هذا الجانب كذلك له كل الأهمية، وليست هذه مسؤولية الحكومة وحدها فقط، بل مسؤولية المنتخبين والأحزاب والإعلام، كونه يتعلق بمصير البلاد، خاصة إذا حصل هذا الاندماج بين الاقتصاد الموازي والسياسة الموازية من الخارج.

أردت أن أتطرق إلى كلّ هذه الجوانب وإن شاء الله ستكون لنا فرص أخرى لنتطرق إليها بتفصيل من خلال اللقاءات والمناقشات والجلسات، ومن خلال كذلك اتصالاتنا من أجل التنبيه والتنويه بهذه الجوانب.

وأستطيع القول إن الجزائر اليوم بفضل رجالها وبفضل انتخاب رئيس الجمهورية، عن طريق انتخاب حقيقي ونزيه وشفّاف وديمقراطي، وهذه ليست ديماغوجية، لأول مرة في تاريخنا الرئيس يُنتخب ومعه أربعة مترشحين، هذه قلناها عدة مرات ونعيد قولها مرة أخرى لأهميتها، والذكرى تنفع المؤمنين، المترشحون الأربعة المنهزمون كلهم صرحوا واعترفوا بنتائج الانتخابات الرئاسية وبفوز السيد عبد

المجيد تبون، والأكثر من هذا حضروا حفل تنصيب رئيس الجمهورية الفائز بالانتخابات، وهذا المشهد مرّ كأنه لا حدث بالرغم من أهميته سواء في الداخل أم في الخارج، ولا أحد أشار إليه، بالرغم من أنّه يحدث لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة !!

إذن، بهذه اللائحة التي أصدرها مجلس الأمة وصادق عليها أعضاؤه بالإجماع، يكون السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمّة قد أعلنوا عن انخراطهم في مسعى رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، لإرساء دعائم جزائر قوية، ويؤكّدون دعمهم ومساندتهم لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامجه؛ وبدورنا نتمنى للحكومة كل النجاح في أداء مهامها، ونحضر أنفسنا للمساعدة والمساندة والتنبيه والتصحيح بحكم مهامنا كبرلمانيين؛ وبهذا نكون قد أنهينا أشغالنا.

تحيا الجزائر، المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛ والجلسة مرفوعة.

..«**تصفيق**»..

رفعت الجلسة في الساعة الثامنة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً

ملحق

تدخلات كتابية

حول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية

1 – السيد امحمد قادوس
عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية، أهنئكم على الثقة التي وضعها السيد رئيس الجمهورية في شخصكم الكريم وفي طاقمكم الحكومي، نأمل من الله عز وجل أن يسدد خطاكم ويكللها بالنجاح والتوفيق.

إن مخطط عمل الحكومة المعروض علينا اليوم يرسم معالم الجزائر الجديدة التي تعهد بها رئيس الجمهورية، ومن أولوياته الاستثمار في الجانب البشري، الذي يلعب الدور الأسمى في التنمية الشاملة والمستدامة، لذا يجب التأكيد على ضرورة تحسين نوعية التعليم والتكوين والتكفل بانشغالات الأسرة التربوية، ورفع مستوى الموارد البشرية وتحسين معايير التمدرس والاهتمام بالطالب الجزائري، كما يجب التأكيد على ضرورية تحقيق المواءمة والتوازن بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل من التخصصات والمهارات المستقبلية.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

يعتبر القطاع الفلاحي من الأولويات أيضا، لأنه يمثل المحور الرئيسي والعمود الفقري الذي تتهيكل حوله القطاعات الاقتصادية الأخرى، الانتاجية والخدماتية، فإن إنعاش النشاط الفلاحي يسعى إلى ضمان الأمن الغذائي المستدام للبلاد.

لقد عرفت الفلاحة واقعا مبهرا في السنوات الأخيرة، رغم المشاكل التي واجهها القطاع، وتأتي في مقدمة العراقيل عدم حصول الفلاحين على دفاتر عقارية للأراضي الفلاحية.

إن البيروقراطية التي تعرفها الإدارة تؤخر تسوية وثائق الفلاحين وهذا ما يؤدي إلى حرمانهم من الاستفادة من عدة امتيازات تساعدهم على مضاعفة إنتاجهم، كالقروض بأنواعها والأسمدة العضوية وكذا خدمة الدعم الطاقوي.

كما يدفع الفلاحون أموالا معتبرة في بناء البيوت البلاستيكية والسقي وشراء الأسمدة والبذور، رغم عدم حيازتهم لأي وثيقة تثبت ملكيتهم الكاملة للأراضي وتمنح هذه الوثائق للمستثمرين وتتم تسوية دفاترهم العقارية بسرعة ويمنح لهم الدعم من الأسمدة والدعم الطاقوي والقروض رغم عدم استصلاحهم للأراضي.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن نقص إنجاز المسالك الفلاحية، وحفر الآبار الموجهة للسقي وتوصيل الكهرباء كان له الأثر على الإنتاج الفلاحي، كما يعاني الفلاح من ظروف التخزين التي ما زالت بحاجة إلى تحسينها وكذا التسويق، وضرورة دعم شعبة زراعة البطاطا التي تعاني من قلة إمكانيات التخزين لحفظها في مخازن التبريد، كما أن منتجيها يشتكون من غلاء أسعار بذورها والنقص الكبير في اليد العاملة رغم التحفيزات التي يقدمونها.

نود السيد الوزير الأول، وزير المالية، أن يتم تنظيم السوق وإنشاء سوق بيع البذور ووضع لجنة مراقبة العملية والتشجيع على إنتاجها محليا.

كما تعرف قنوات السقي بولاية غليزان ندرة حادة في مياه السقي، إذ أصبحت معظم الأراضي الفلاحية تعاني من الجفاف، جراء هذا المشكل، والشيء الذي زاد من حدته شح الأمطار؛ وفي ظل القوانين التي تمنعهم من حفر الآبار وغياب مياه السقي، أصبح الفلاحون يتساءلون عن مصير الأراضي التي كانت بالأمس القريب تكسوها حلة خضراء، كساها اليوم الجفاف وشابهت الأراضي البور.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

تعرف القدرة الشرائية للجزائريين انهيارا كبيرا، جعل الكثير من المواطنين غير قادرين على تلبية حاجياتهم الأساسية وخاصة مع الدخول المدرسي والذي سيكون

قاسيا على العائلات الجزائرية لما يعرفه من غلاء في الأسعار، وخاصة المستلزمات المدرسية.

إن التهاب الأسعار أثر على القدرة الشرائية التي باتت تعرف انهيارا كبيرا ولقد تعهدت الحكومة، حسب ما تضمنه مخطط عملها، بالرفع من القدرة الشرائية للمواطنين وتدعيمها، لذا فإننا نطالب بإيجاد الآليات والميكانيزمات للتحكم في السوق وضبط أسعار مختلف المواد الغذائية وكذا الخضر، ليس من خلال القرارات وإنما من خلال منشآت ومرافق تضبط السوق وتفعّل الرقابة. كما أننا نطالب بمراجعة أجور الموظفين ورفعها إلى أجر يحفظ كرامة المواطن الجزائري، وشكرا.

2 – السيدة فوزية بن باديس
عضو مجلس الأمة

السيد رئيس مجلس الأمة،
السيد الوزير الأول، وزير المالية،
السيدات والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
السيدات والسادة،

يشكل «اقتصاد الثقافة» اهتماما خاصا من بين الاهتمامات الأخرى، التي تم الإعلان عنها ضمن مخطط عمل الحكومة.

ولعلنا نتساءل عن مفهوم اقتصاد الثقافة؟ إن هذا المفهوم هو موضوع اقتصادي يهتم بدراسة الجوانب السياسية الاقتصادية المرتبطة بالثقافة والمؤسسات الثقافية.

بالفعل، فإن النشاطات الثقافية والفنية تلعب دورا اقتصاديا متزايدا بصفتها قطاع نشاطات يساهم في النمو الاقتصادي والتنمية الحضرية والإقليمية، بل إن هذه النشاطات الثقافية والفنية تعتبر عاملا للإبداع والابتكار بالنسبة للنشاطات الاقتصادية الأخرى.

كما ينص مخطط عمل الحكومة على وضع آليات تسمح بتوفير ظروف ملائمة وفعالة لاطلاق صناعة سينماتوغرافية حقيقية، تقوم على تحفيز الاستثمار وتحرير المبادرات، بما يجعل الجزائر قطبا للإنتاج والتصوير السينمائيين إقليميا ودوليا.

وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الحكومة تعتزم مراجعة الترسانة القانونية الموجودة، بغية تحقيق الجوانب الخاصة بهذا المشروع.

وكجزء من هذه الجوانب، من المقرر أن تتم مراجعة الترتيبات التدريبية الخاصة بالقطاع السينمائي، لاسيما المحتوى البيداغوجي للمعهد العالي للمهن الترفيهية والسمعي البصري.

وفي نفس هذا السياق، من المقرر أن يتم تنظيم مهرجانات في ميداني السينما والسمعي البصري، من أجل تعزيز القدرات الثقافية والسياحية للجزائر، على الصعيدين المحلي والدولي.

نتساءل في هذا الصدد، حول وجود دورة تدريبية لتقنيات العرض ضمن البرنامج البيداغوجي للمعهد العالي لمهن فنون العرض والسمعي البصري، لاسيما المادة الخاصة بتعليم الشروط المادية واللوجيستية لتنظيم العروض وكذا البروتوكول الذي ينبغي أن تراعيه المؤسسات المستقبلة للجمهور (ERP)؟

بالفعل، ثمة قانون يتناول نفس الموضوع، ألا وهو القانون رقم 19 – 02 المؤرخ في 14 ذو القعدة عام 1440 الموافق 17 جويلية سنة 2019 المتعلق بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق والفزع.

وقد تم تلافي الفجوة الموجودة في القانون سالف الذكر، من قبل المشرّع سنة 2019، حيث تم توضيح وضعية المستغل بالشكل الآتي ضمن المادتين 12 و13:

المادة 12: «يجب على مستغل المؤسسة المستقبلة و/ أو العمارة المرتفعة أو المرتفعة جدا، أن يوفر كل التجهيزات للتواجد داخل مؤسسته أو عمارته».

المادة 13: «يتعين على كل مستغل مؤسسة مستقبلة للجمهور أن يمتنع في أي حال من الأحوال أثناء تواجد الجمهور عن غلق أو تعطيل أو سد منفذ أو منافذ النجدة المحددة عند تسليم رخصة الاستغلال».

لم يتم إرفاق هذا القانون الطموح بنصوص تطبيقية، مما يضطرنا للتساؤل حول مصيره؟

من جهة أخرى، ينص مخطط عمل الحكومة في فصله الثاني، لاسيما الفقرة 2.62 في النقطة الثامنة على: «تنظيم مهرجانات في مجالي السينما والسمعي البصري، لترقية قدرات الجزائر الثقافية والسياحية». هل يعني ذلك أن اقتصاد الثقافة يشمل محور صناعة السينما وحده، دون قطاعي المسرح والموسيقى؟

كما لفت انتباهنا في الصفحة 85 من الوثيقة الخاصة

بمخطط عمل الحكومة، لاسيما الفقرة 12 «ثقافة وفنون» تحت بند «تعيين» غياب حيز مخصص للمكسبين الكبيرين، ألا وهما أوبرا الجزائر وقاعة العروض الكبرى أحمد باي بقسنطينة؟

في الختام، نحن نعلق آمالا كبيرة على توسيع اقتصاد الثقافة إلى العروض الحية، بما يواكب التقدم المحرز في هذا المجال.

وتفضلوا، السيد الوزير الأول، وزير المالية، بقبول فائق التقدير والاحترام.

3 – السيد عبد الحق بن بولعيد
عضو مجلس الأمة

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
دولة الوزير الأول المحترم، وزير المالية،
أصحاب المعالي السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،

بودي، في البداية، أن أتقدم بتهانيّ الخالصة لدولة الوزير الأول، وزير المالية، وأعضاء الحكومة، على الثقة التي شرفهم بها السيد رئيس الجمهورية، بتعيينهم في الجهاز التنفيذي للدولة، متمنيا لهم كل التوفيق والسداد في مهامهم، وهي ليست بالهينة، بالنظر إلى التحديات الكبرى التي ينبغي على البلاد رفعها والرهانات التي عليها مواجهتها.

لقد اطلعت على مخطط عمل الحكومة الذي قدمه السيد الوزير الأول، أمام السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، وهو مخطط جد طموح ينتظر منه تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، وقد هيأ الظروف اللازمة لذلك، كما تابعت تدخلات زملائي أعضاء المجلس الذين أقاسمهم انشغالاتهم، لاسيما تلك المتعلقة بتحسين ظروف حياة المواطن.

سوف لن أعيد ما سبقني إليه الزملاء وأريد أن أركز في تدخلي هذا على نقطتين:

1 – إن مخطط عمل الحكومة، رغم توجهاته الطموحة إلى إحداث قفزة معتبرة في مختلف الميادين الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، إلا أنه لم يأخذ في الاعتبار النمو الديمغرافي الذي يعرف أعلى معدل في العالم، بحيث إن عدد المواليد في الجزائر يبلغ تقريبا 1 مليون مولود جديد في العام. وحسب آخر الإحصائيات، فإن عدد السكان يقارب 46 مليون ساكن، ويتوقع أن يصل العدد مع آفاق 2024 إلى 50 مليون نسمة.

2 – بخصوص برنامج الإسكان، الذي يتوقع منه إنجاز 1 مليون سكن مع سنة 2024، مما يعني زيادة استثنائية في استهلاك الطاقة بأكثر من 10٪ في العام وهذا من شأنه أن يؤثر على مداخيل البلد من تصدير المحروقات التي تشكل، كما يعلم الجميع، 97٪ من مداخيل البلد.

وسؤالي هو: ماذا أعدّ المخطط من وسائل لضمان التكفل بهذين الجانبين: زيادة ديمغرافية متسارعة مع تناقص في مصادر الدخل؟

تفضلوا، السيد الرئيس المحترم، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

4 – السيد رشيد معلم
عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي وزملائي أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
السيد الوزير،

إن مخطط عمل الحكومة الذي حضره السيد الوزير الأول، وزير المالية، أيمن بن عبد الرحمان، والذي هو شامل وكامل ولم يهمل أي جانب من جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإن كانت هناك بعض الهفوات، فالنية خالصة، الكمال لله سبحانه، وأتمنى أن يجسد في أرض الواقع ولا يزول بزوال الرجال ولا بزوال الحكومات.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

أناشدكم أن تلتفتوا إلى ولاية قالمة، الولاية الثورية المعروفة برجالها منهم: سويداني بوجمعة، الرئيس الراحل هواري بومدين ومثلهما كثيرون.

فإنه منذ سنة 2004 ونحن نعاني التهميش من السلطات الوطنية.

السيد الوزير،

تملك ولاية قالمة مجموعة من المصانع كانت لها قدرة إنتاجية عالية في السابق، إلا أنها اليوم تعرف عجزا كبيرا لما تعرفه من عراقيل ومنها مصنع الدراجات والدراجات النارية، مصنع الخزف ومصنع الخميرة المغلق منذ سنوات، والأسباب راجعة لأطماع وحسابات ضيقة من المسيرين بالمجمع الصناعي (Hoolding) والهيمنة على تسيير المصانع.

السيد الوزير،

كما أن الولاية تعاني في فصل الصيف من ارتفاع درجة الحرارة والتي تتجاوز 50°، ولم تستفد من صندوق الدعم الصحراوي، كما تنخفض في فصل الشتاء لتصل إلى 6° تحت الصفر وغلق الطرقات بسبب تساقط الثلوج في بعض البلديات التي تقع في مرتفعات يتراوح علوها مابين ألف متر إلى ألف وثلاثة مئة متر على سطح البحر ومنها بلدية راس العقبة، بلدية الركنية، بلدية بوحمدان، بلدية حمام النبايل، بلدية الدهوارة، بلدية عين العربي، بلدية عين مخلوف، وبلدية باجي مختار، ولم تستفد من صندوق الهضاب العليا.

وكما يقول المثل الشعبي «لحزتها صيف صحراء ولا صيف التل».

ولهذه الاسباب أناشدكم سيدي الوزير الأول، وزير المالية، بالالتفات إلى ولاية قالمة بعين الرحمة وإدراجها ضمن الصناديق.

كما لا يفوتني أن ألفت انتباهكم، إلى بطء وتيرة الإنجاز للمشاريع في أوقاتها المحددة وهذا راجع إلى التأخر في تراخيص الدفع في بعض القطاعات، كالأشغال العمومية والري والبناء وبجميع أصنافه.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن ولاية قالمة تعاني من نقص كبير في ميدان الصحة، ويتمثل على سبيل المثال في المستشفيات، لعلمكم أن مستشفى حكيم العقبي، الذي تم تشييده في سنوات السبعينيات عندما كان عدد سكان ولاية قالمة لا يتجاوز 120 ألف نسمة، أما اليوم فأصبح يفوق 650 ألف نسمة. ولما أصبحت الولايات الأخرى تملك أجهزة (IRM) ولاية قالمة تملك جهاز سكانير واحد وتم اقتناؤه على عاتق ميزانية الولاية وهذا يعتبر إجحافا في حق مواطني ولاية قالمة.

وفي هذا الشأن، نطالب بمستشفى جامعي والكل يعلم أن المواطن القالمي يتنقل إلى المستشفى الجامعي لعنابة.

أما فيما يخص الطرقات، كالطريق الرابط بين قالمة – عنابة، من أجل ازدواجيته على 62 كلم، فإن حصة قالمة 30كلم والكل يعلم بأن الأشغال متوقفة به لأن هذا المشروع أسند آنذاك إلى شركة متابعة قضائيا (حداد).

أما فيما يخص السكن بجميع أنماطه، نطالب بحصص إضافية من أجل تعويض الحصص الضائعة سابقا، خاصة في البناء الريفي الذي يلقى إقبالا كبيرا من طرف المواطنين وخاصة المتضررين من العشرية السوداء والذين هجروا وتركوا سكناتهم وأراضيهم خوفا من الإرهاب والآن يريدون الرجوع إلى مشتاتهم ومداشرهم.

وفي الأخير، فإنني أثمن ما جاء في مخطط عمل الحكومة، الذي أراه المرآة العاكسة لدولة الحق والقانون والعدالة الاجتماعية، فهو يرسي لحوكمة متجددة ولمزيد من الأداء والشفافية، ومواصلة أخلقة الحياة العامة ومكافحة الفساد والتي تعد التزامات قطعها السيد رئيس الجمهورية على نفسه أمام الشعب.

«المجد والخلود لشهدائنا الأبرار السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وشكرا.

5 – السيد بلقاسم عبد العالي
عضو مجلس الأمة

في مداخلتي هاته، أود أن ألفت الانتباه إلى نقطتين متصلتين بالجانب الاقتصادي من برنامج الحكومة، وذلك بغرض تدعيمه لا غير، النقطتان هما:

أولا: التنمية الفلاحية للمناطق الصحراوية التي هي ضرورة تفرض نفسها على الجميع، إنما يجب أن نضمن انطلاقا سريعا وفعليا عن طريق وضع برنامج خاص للهياكل القاعدية المرافقة لهذا الفعل الاقتصادي. إذ يجب وضع برنامج مندمج لوضع كل التسهيلات الميدانية من طرق معبدة وخطوط للسكك الحديدية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية الشمسية، ومراكز حياة ريفية لإيواء العمال وحتى مدن جديدة تكون موجهة للتموين والتخزين.

ثانيا: التحول الاقتصادي وبعث إنتاج الطاقات المتجددة من الأولويات التي وردت في البرنامج، حيث من المنتظر أنها ستفتح آفاقا واسعة أمام الاقتصاد الوطني، أردت هنا

أن ألوح إلى ملاحظتين وهما:

– إنتاج الألواح الشمسية: ورد الحديث منذ 10 سنوات عن إمكانية إنتاج مادة السليسيوم بواسطة رمال الصحراء وذلك على إثر برنامج تعاون علمي مع اليابان برنامج (SBB) لكن لم تتجسد هذه الفكرة حتى اليوم.

– وورد في برنامج الحكومة الحالي أن فكرة الهيدروجين الأخضر مطروحة للدراسة مع التعاون الأجنبي، هذه – بالطبع – فكرة جيدة تقع في لب التحول الاقتصادي المنتظر، بينما نحبذ أن تلتزم الحكومة بالعمل على الشروع في الإنتاج الفعلي للهيدروجين النظيف خلال فترة الثلاث (3) سنوات المتبقية.

شكرا على الإصغاء.

6 – السيد عبد الكريم مباركية

عضو مجلس الأمة

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الفاضل،

السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،

السادة أعضاء الحكومة الموقرون،

الزميلات والزملاء الأكارم،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المقترحات التي نتقدم بها إليكم، السيد الوزير الأول، وزير المالية، هي كما يلي:

– إعادة النظر في قانون التأمينات.

– المعطيات المهمة، سوق التأمينات الجزائري يسيطر عليه القطاع العام بنسبة 76٪، أهم الخصائص غياب الرقابة المستقلة وتداخلها مع وزارة المالية، المالك للقطاع العام للتأمينات عن طريق الخزينة العمومية. نسبة رقم الأعمال بالنسبة للناتج الداخلي الخام (PIB) لا تتجاوز 0.6 من بين كل الدول العربية وجل الدولة الإفريقية. نسبة التعويضات لا تتجاوز في 40٪ 2020 من عدد الملفات وهذا خطر على التوازن المالي للقطاع.

– رقم الأعمال في حدود المليار دولار، بينما النسبة المقدرة للسوق الجزائري لا يمكن أن تنزل تحت 6 إلى 8 مليار دولار سنويا. حسب تقديرات عدة خبراء الإتاوات غير المدفوعة (Les créances) تتجاوز 150 مليار دينار، بينما المصرح به 70 مليار دينار.

– الجزائر البلد الوحيد في العالم الذي يوجد عنده خلل في المنظومة القانونية، خاصة المادة 17 من قانون التأمينات والتي تأخذ كذريعة البيع بالتقسيط وهذا ما يتنافى مع مبدأ دولي وعالمي من دون دفع المبلغ.

– ليس هناك ضمان وتأمين (No Covers Non Pay).

– تحايل شركات التأمين وتلاعب المتعاملين جعل هناك اختلالات كبيرة في مالية الشركات وقد تعصف ببعضها إن لم تتخذ إجراءات لإصلاح الخلل.

– يجب إعادة صياغة المادة 17 وحذف كل ما يتيح هذه التجاوزات.

كذلك بالنسبة للصيرفة الإسلامية والتكافل، إذا أردنا أن نشجع الصيرفة الإسلامية يجب إعادة النظر في الشروط، خاصة الحد الأدنى للرأسمال من 2 و1 مليار دج إلى أقل من ذلك لاستقطاب المستثمرين. حتى البنوك المحلية يجب إعادة النظر في الشروط التعجيزية وتخفيض رأس المال بالنسبة للبنوك الجهوية والبنوك المتخصصة، لخلق عدد كبير وديناميكية في السوق المالية، فمن دون سوق مالية ديناميكية ومعصرنة، لا يمكن تطوير سوق التأمينات على الأشخاص، خاصة (takaful famille) والإدخار... إلخ.

في قطاع الأشغال العمومية:

– مشروع الطريق الرابط بين ولاية عين الدفلى وولاية برج بوعريريج، مرورا بولاية المدية، في شطره الثاني بين البرواقية وبرج بوعريريج، لم يعرف النور، رغم أنه مشروع يمر بعدة بلديات ومناطق الظل لخلق التنمية فيها ويخفف الضغط عن العاصمة.

قطاع الصحة:

السيد الوزير؛ كغيرها من باقي ولايات الوطن تعاني ولاية برج بوعريريج من تدني هذا القطاع، أثبته الوضع الصحي الأخير ووباء كورونا الذي كشف وفضح ضعف وعدم قدرة قطاع الصحة بهاته الولاية التي طالها مرض كوفيد 19 بنسبة مرتفعة.

– مستشفى العظام، عائشة بن عبيد، تم إنجازه وتهيئته ولم يدخل حيز الخدمة، نطلب إجابة واضحة ومقنعة.

– قطاع السكن:

نطالب بتخصيص حصة جديدة لولايتنا من السكن بجميع الصيغ.

والسلام عليكم ورحمة الله.

7 – السيد محمد عامر
عضو مجلس الأمة

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيد الوزير الأول، وزير المالية المحترم،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة المحترمون،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمون،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بهاته المناسبة والتي يصعب التعليق عليها ووصفها كونها جاءت في ظروف خاصة عالمية ووطنية، فرضتها أوضاع قاهرة خارجة عن إرادة البشر، عطلت الحياة الطبيعية وأخرجتها إلى حياة استثنائية، أثرت سلبا على أهداف الدول والشعوب، وغيرت منحنى الاقتصاد والحقوق والواجبات وحتى ممارسة الشعائر الدينية.

ورغم ذلك لا نريد أن نجعل منها مبررا ونبخس من ميزان الحق في العيش الكريم للمواطن بكل معانيه، الاجتماعية والصحية والتعليمية والدينية.. إلخ، والتي تنص عليها القوانين والمواثيق الدولية.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

كان لزاما على سيادتكم طرح عمل أو مفهوم مقارناتي وتقييمي للعمل الحكومي الذي سبقكم، والذي تلى انتقال الجزائر إلى رسم مسار جديد وتعيين حكومة جديدة زاولت مهامها قرابة 19 شهرا، وخاصة الالتزامات تجاه رفع الغبن عن مناطق الظل، رغم الأمل الذي رسمه الجميع على الحكومة الفارطة ويرسمه الآن أيضا على حكومتكم.

السيد الوزير الأول، وزير المالية،

إن السيد رئيس الجمهورية، حريص دائما وأبدا على النهوض بالقطاعات البديلة عن الاقتصاد الريعي المبني على عائدات البترول.. والتوجه إلى اقتصاد منتج وفعال بعيد المدى، ينهض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي للمواطن الجزائري.

ومن بين القطاعات التي كان يركز عليها السيد رئيس الجمهورية، قطاع الفلاحة، كون الجزائر تمتلك جميع المؤهلات المناخية والإقليمية لذلك، وكون الجزائر كانت في وقت سابق قفة للعديد من الدول في تغطية حاجياتها الغذائية.

إن حكومتكم الآن وأكثر من أي وقت مضى، وبوجود الإرادة السياسية لذلك، لابد عليها أن تسعى لوضع منهجية وخطة عمل ميدانية لاستغلال خيرات البلاد أحسن استغلال وذلك بما يلي:

1 – إستدراك العجز والذي يقدر بنسبة حوالي 20٪ في مجال الإنتاج الزراعي، وتحديدا في جانب الحليب واللحوم الحمراء والحبوب التي تستورد منها الجزائر سنويا أكثر من 50٪ من احتياجات دعم علمًا أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو 8.5 ملايين هكتار.

كما أن مؤشر الأراضي الزراعية المروية يقدر بنسبة 2.6٪ من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وهو مؤشر ضعيف جدا ودليل على أن أغلب الأراضي تعتمد على مياه الأمطار.

ولذلك لابد من إيجاد حلول عملية ميدانية عن كيفية تزويد هاته الأراضي بمياه السقي.

2 – تسوية الوضعية العقارية للأراضي التابعة للدولة التي أصبحت رهينة سياسة زراعية وفلاحية تلت سنوات 1987 مقننة بقانون 87 – 19، فلا الفلاح تحسنت وضعيته ولا الدولة عاد عليها هذا القانون بالإيجاب.

بحيث يجب على الدولة الآن وضع قوانين صارمة، وتطبيق مفهوم «الأرض لمن يخدمها» وتغيير الفكر الوظيفي للمستفيدين منها، بعدما كانت الجزائر سابقا وعلى نفس هاته الأراضي تمارس مخططا زراعيا محكما ومتنوع الإنتاج بمنتجات نادرة كالزعفران ومواد أولية زراعية للتحويلات الصناعية كالزيوت الغذائية.

كما أن نفس هاته الأراضي غطت وكفت منتجات البقوليات والخضر، إذن لابد على الجميع أن يتجند ويبحث عن الخلل الذي حل بعد قانون 87 – 19، سواء بمراجعته أو إصدار قانون جديد يحمّل الجميع مسؤولياته الأخلاقية والمهنية تجاه ملكية جماعية عمومية يعول عليها المواطن والدولة كثيرا.

ومواصلة للتفكير في باقي الشُعب الفلاحية، نعرج على شعبة تربية المواشي والأبقار المنتجة للحليب واللحوم الحمراء، والتي تمارسها طبقة متوسطة وميسورة الحال من فئة الفلاحين الذين أصبحوا يعانون الويلات، جراء غلاء الأعلاف والأدوية وجراء تبعات الغلق الناجمة عن الظرف

الاستثنائي لوباء كوفيد 19. كما أن فئة مربي الدواجن تكاد تنقرض من الميدان، بعد غلاء الصيصان وكذا الأعلاف الموجهة لتربية الدواجن.

ولكي نكون عمليين يرجى منكم مراجعة ما يلي:

1 – فتح سوق الاستيراد ومنع الاحتكار لفئة محدودة للمواد الأولية المركبة لمنتجات الأعلاف، خاصة مادة الصوجا والتي تعد المادة الضرورية لذلك.

2 – كذلك مادة الذرة التي ما زلنا نواصل استيرادها، رغم وجود إنتاج محلي لها، وبفعل عدم التشجيع والمرافقة، أصيب منتجوه بالاكتئاب والعزوف عن إنتاجه، بحجة أنه نوع غير مجدي في تركيب الأعلاف عكس المنتوج الخارجي من الذرة.

3 – تشجيع إنتاج البيض الملقح الخاص بتفقيس الصيصان، والذي أصبح يزيد من فاتورة إنتاج اللحوم البيضاء، بعد غلاء استيراده، فأصبح سعر الوحدة الواحدة من الصيصان 150 دج، وزد على ذلك تكاليف تربيته إلى غاية بيعه والتي تصل إلى 450 دج للدجاجة الواحدة، وهذا أثر سلبا على القدرة الشرائية للمواطن وأدى إلى مقاطعة هاته المهنة وشعبة تربية الدواجن.

لهاته الأسباب كلها:

نرجو من سيادتكم الموقرة، السيد الوزير الأول، وزير المالية، التدخل العاجل بغرض فك الشيفرة للحلقة المفقودة والتي كبحت من طموح الجميع في وضع حلول عاجلة وفعالة وكادت تلغي فئة من الفلاحين ومربي الدواجن والتي يعول عليها الاقتصاد الجزائري.

كما ننبهكم السيد الوزير الأول، وزير المالية، بوجود تعليمة تحتاج إلى إعادة النظر فيها، وهي تعليمة رقم (3) خاصة بعملية استرجاع الأراضي الموجهة للإعمار والمدمجة في النسيج الحضري بمخططات التهيئة والتعمير (PDEAU)، هاته التعليمة أصبحت عائقا على التنمية المستدامة لإنجاز مشاريع حكومية، كونها تحتاج إلى رأي لجنة وزارية مشتركة، يتجاوز الرد على ملفاتهم أحيانا 24 شهرا، وتعطل وتجمد مشاريع تنموية (مؤسسات تربوية، صحية، مرافق عمومية) بحجة الأراضي المدمجة ذات الطابع الفلاحي، رغم تصنيفها أراضي غير منتجة، وغير صالحة تماما للزراعة (صخرية وطينية) وخير مثال ولاية سعيدة، التي تعطل بها حوالي 3000 قطعة بناء، بها تجهيزات عمومية منذ 7 سنوات.

ولهذا الغرض، ندعو سيادتكم إلى إرجاع عملية الاسترجاع وإلى تحقيق محلي مشترك بين الجماعات المحلية (البلدية، المجلس الشعبي الولائي) والهيئة التنفيذية المختصة وعلى رأسها الوالي.

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الخميس 15 ربيع الأول 1443
الموافق 21 أكتوبر 2021

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587